مِن اللَّهِ عِلَالِينَ عِلَاللَّهِ عِلَاللَّهِ عِلَاللَّهِ عِلَاللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهِ عِلْمِ اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلْمِ اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلْمِي اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلْمِي اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلْمِ اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللِّهُ عِلَى الللِّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى الللِّهُ عِلَى الللْهُ عِلَى اللْعِلَى اللَّهُ عِلَى اللْعِلْمِ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى اللْعِلَى الللْعِلَى اللْعِلَى اللَّهُ عِلَى اللْعِلْمِ اللْعِيْعِلَى اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلَى الْعِلْمِ اللْعِلْمِ الْعِلَى اللْعِلَى الْعِلْمِ عِلَى الْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ عِلَى اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ عِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ اللْعِلْمِ عِلْمِ اللْعِلْمِ الْعِلَى الْعِلْمِ عِلَى الْعِلْمِ عِلْمُ الْعِلْمِي

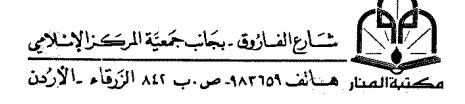
تأليث الإمام أبي الحسن على برفضيال المجاشعي

> مققه وقدم له الدُّكتُّورِ حَتْ الْجَمْثِ لَ حَدَّاد دارُة اللغة العربية وآدابها - جامعة اليرمرك إربد - ١٩٨٥م

> > مكرية الهذار



ين جيورٽ (لانجرارٽ جيورٽ (لانجرارٽ جمع المجمعة وق المحفوظة م الطبعة الأول 18.7هـ - 1980 مر



فهوست (الوجنوبوي

الموضوع			الصفحة
☀ تصبخیر	 	 	•
الباب الأول			
• المنف:	 	 	14
* الشارح: الأ	 	 	18
أولًا ـــ التعريف بالرجل	 	 	١٤
ئانياً ـــ شيوخه وتلاميذه	 	 	١٥
ثالثاً ــ مصنفاته	 	 	17
رابعاً بــ شعره	 	 	١٨
خامساً ـــ مذهبه في النحو والفقه	 	 	77
سادساً ــ آراء العلّماء فيه	 	 	YÍ
سابعاً ــ مصادر ترجمته والتعريف به	 	 	Yo
الباب الثاني			, .
• الكتــاب:	 	 	44
ــ منهجه وتحقيقه			
ـــ وصفُ غطوطته			
ـــ صور لبعض صفحاته			
 أبوأبه ومسائله: 			
ـــ مقدمة الشارح			-

الصفحة	لموضوع
	عوصوح

٤١	_ باب ما الكلام مجملًا ومفصلًا
۷۱	·
٧4	
۸۷	باب ما لم يسم فاعله
41	·
49	
1.0	•
1 • 9	•
110	
119	
140	 باب المفعول به
177	
۱۳۳	بابُ أفعال الهواجس
1\$1	_ باب المفعول فيه
127	_ باب ظرف المكان
101	
104	ـــ ياب التمييز
174	ــ باب المفعول به
177	
140	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
111	يات المفعول معه
144	٠٠٠٠ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ
7 • 4	باب «منذ» و «مذ»
Y• V	
711	ــ باب الإضافة
Y1V	
441	
YYY	با ب النعت
77 7	ب باب عطف السان

الصفحة	•	لموضوع

	ــ باب البدل
410	ــ باب عطف النــق
404	ــ باب النداء
YYY	ــ باب الإعراب
	ــ باب الجزاء
444	 النص النص المحقق:
	 فهرست الآیات القرآنیة
4.1	 فهرست الأحاديث النبوية والأقوال
	ــ فهرست القوافي
4.4	 فهرست الأعلام من غير الشعراء
4.4	 فهرست المصادر والمراجع



بِنِ الْفَالْخُولِيْمِ

تَصَدير

هذا الكتاب، إضافة نوعية إلى ما تضمّه المكتبة العربية من مصنفات النحو العربي ودراساته. فهو ليس جديداً في مضمونه، ولكنه جديد في أسلوبه، طريف في تناول مادته. فقد اختار مصنفه مجموعة من موضوعات النحو العربي وأبوابه، فشرحها بيسر وعالج مشكلها باختصار، بأسلوب فريد يقوم على طرح الأسئلة والإجابة عنها.

وتؤلف علل النحو بانواعها، الموضوع الرئيس الذي يقوم عليه الكتاب. فنرى المصنف يناقش هذه العلل ثم ياخذ منها ما يراه مناسباً. ويرفض ما لا يراه معقولاً. مؤيداً موقفه في كل حال بالأدلة النقلية والعقلية، ومحتجاً له بالشواهد الشعرية والنثرية المتعددة، مما جعل الكتاب نموذجاً فريداً لمصنفات النحو العربي التي جمعت عيون المسائل الخلافية بين النحاة، وناقشتها بأسلوب سهل ولغة ميسرة.

أما مصنف الكتاب، فَفقيْهُ من فقهاء العربية وعلم من أعلامها. مغربي النشأة، مشرقي الوفاة، بصري المنهج. ولكنه مع هذا، غير متعصب لبصريته، ولا هو ممن يلوكون آراءها دون مناقشة، أو يتشدقون بأقوالها دون اقتناع. ولكنه يقلب القضية من هذه حتى يخبرها، ويعالجها حتى يتمكن منها. ثم يُصدر رأيه بعد ذلك دونما محاباة لأحد أو مجاراة لفريق.

وهذا الكتاب واحد من مصنفات النحو العربي التي وصلت إلينا سليمة إلا ما كان من تأذي بعض صفحاته بالرطوبة وتأثرها بالبلل فبهتت بعض كلماته، وأمحت عدةً من جُمله وعباراته. ولكنه مع هذا، ظل محافظاً على شكله العام لا يعيبه نقص ولا يظهر فيه انقطاع إلا في مكان واحد. وقد أشرنا إليه في موضعه.

والكتاب من مقتنيات خزانة المتحف البريطاني، ولم نعثر له على نسخة خطية ثانية في خزائن الكتب الأخرى، على الرغم من كثرة التنقيب في فهارس المخطوطات والاستفسار ممن يملكون الإجابة الصحيحة والعلم الأكيد.

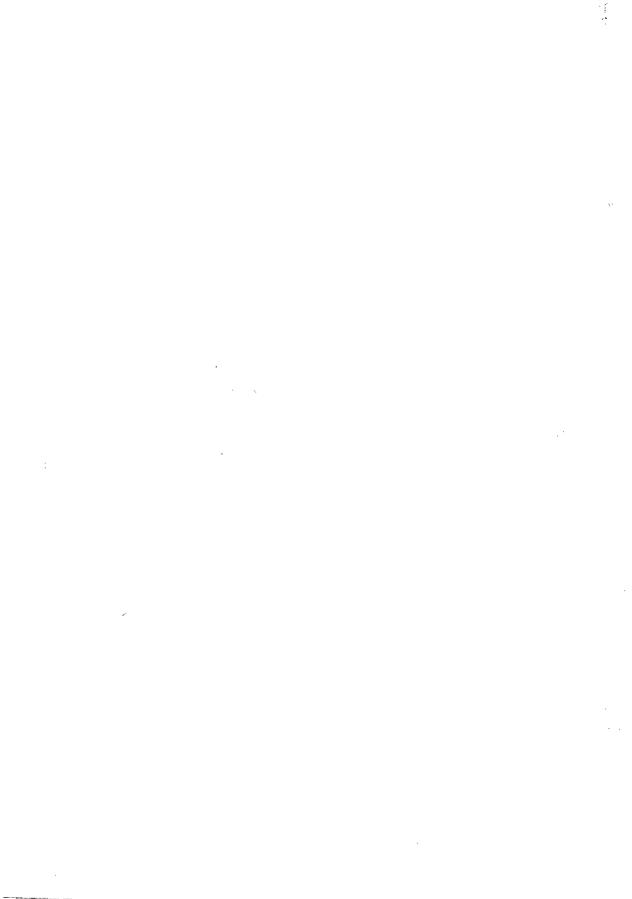
وقديماً قيل:

لا يُدْرِكُ الشُّوقَ إلا مَنْ يُكَابِدُه ولا الصَّبَابَـةَ إلا مَنْ يُعَـانِيْهـا

فقد بذلنا من الجهد في تقويم منآد مخطوطة الكتاب ما لا يقدره إلا الذين مارسوا التحقيق وخبروا صعابه، وأمضينا من الوقت في إصلاح خللها وتذليل صعابها ما لا يفيه حقه إلا الذين ارتضوا لانفسهم السير على هذا الطريق الشائك. فقد قدّمنا للكتاب، وترجمنا لصاحبه، وضبطنا نصه، وخرّجنا شواهده، وعرّفنا بأعلامه، ووضعنا الفهارس اللازمة له. حتى جاء _ والله الحمد _ على هذه الصورة التي نقدمه بها اليوم لأول مرة. ولست بعد هذا وذاك، إلا ممن عملوا واجتهدوا. فإن كنت قد وفقت، فهذا ما أردت وإليه كان السعى. وإلا فأجر المجتهدين نصيبي.

والحمد لله أولاً واخيراً.

الباب الأوّل



المصنف

مصنف «عيون الإغراب» هو أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ثم البصري. أخذ علومه في اللغة والنحو عن أبي علي الفارسي(١) وكان قاضياً للقضاة بشيراز في حدود ٣٥٠هـ(١).

له من المصنفات: «صناعة الإعراب» و «عيون الإعراب» (۱). هذا كل ما ذكر عن الرجل وما عرفوه به، فقد أغفلت كتب التراجم والسير ذكره، ولم تورد من أخباره ما يكشف عن الكثير من جوانب حياته الغامضة.

كما لم نجد في أخبار أستاذه الفارسي وعند الذين ترجموا له، ذكراً لهذا التلميذ النجيب، الذي أهمله علمه وتقدمه ليشغل في فترة من عمره منصب قاضى القضاة، وهو منصب لا يشغله إلا الأفذاذ من العلماء.

ولعل ما وصفه ابن فضّال به من أنه (٤): «كان وحيد عصره وفريد دهره» تضرب إليه أكباد الإبل، وتتجشم مشاق المناهل والرحل، ما يؤكد أن الرجل كان على درجة عالية من العلم والكمال، على الرغم من عدم اهتمام المترجمين وكتاب السير به، والتفاتهم إليه.

⁽١) بغية الرعاة ١٢٦/٢.

⁽٢) بروكلمان ٢/٣٧٢.

⁽٣) نفساهما.

⁽٤) مقدمة شرح عيون الإعراب ص ١.

الشارح

أولاً _ التعريف بالرجل:

أما الشارح فهو: أبو الحسن علي بن فضّال بن علي بن غالب بن جابر بن عبدالرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن هميم (١) بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع، المعروف بـ «المجاشعي» تارة وبـ «الفرزدقي» تارة أخرى. وبـ «القيرواني» تارة ثالثة.

أما اشتهاره بـ «المجاشعي» فنسبة إلى مجاشع بن دارم بن مالك بن تميم بن عدنان. وهو جد جاهلي ينسب إليه خلق كثير.

وأما اشتهاره بـ «الفرزدقي» فنسبة إلى الفرزدق، شاعر العربية المشهور، لأن ابن فضال كان من ذريته.

وأما اشتهاره بـ «القيرواني» فنسبة إلى مدينة القيروان مسقط رأسه.

وتقول أخبار الرجل: إنه هجر مسقط رأسه في المغرب وطوف في بلاد المشرق. فأقام بـ «غزنة» مدة ثم انتقل إلى «نيسابور» وحدّث بها. ثم عاد إلى «بغداد»، فأقرأ فيها النحو واللغة. وحدث بها عن جماعة من شيوخ المغرب حتى ذاع صيته وعلت مكانته. فضمّه الوزير نظام الملك الحسن بن إسحق

 ⁽١) كذا في الخريدة ٣٦٥/١/٤؛ وإنباه الرواة ٢٩٩/٢؛ ومعجم الأدباء ٢٨٩/٠.
 والمعروف أنه: همام بن غالب. وهو الفرزدق شاعر العربية المشهور.

الطوسي (١)، إلى حاشيته من العلماء وكبار القوم. فصنف لـ المؤلفات الحسان. وبقي ابن فضال في بغداد حتى توفاه الله يوم الثلاثاء ثاني عشرين شهر ربيع الأول من سنة تسع وسبعين وأربعمائة للهجرة، ودفن هناك.

أما ولادة الرجل ونشأته الأولى، فقد كانتا في القيروان. وقد ذكر هذا معظم الذين عرفوا به أو ترجموا له. ولم أجد من يخالفهم في هذا إلا السيوطي والداوودي، فقد قالا(٢): «ولد بهجر وطوف الأرض وأقام... إلخ». وواضح أن الداوودي والسيوطي قد فهما قول من سبقهما من كتاب السير والتراجم: «هجر مسقط رأسه» أن مدينة «هَجَر»(٣) كانت مسقط رأسه. ولكن الحقيقة أن «هَجَر» هنا، بمعنى «تَرَك». وليست المدينة المعروفة، كما فهماها وأثبتاها في ترجمة الرجل.

ثانياً ــ شيوخه وتلاميذه:

يتضح من جملة أخبار الرجل، أنه هجر مسقط رأسه بعد أن اشتد عوده وتثقف بثقافة أهل بلده، لذلك، لا نجد في أخباره ذكراً لأشياخه من المشارقة.

أما المترجمون وكتاب السير من أهل المغرب، فقد أغفلوا ذكره ولم يشيروا إليه في تصانيفهم، فكأنما رحيله عن المغرب قد قطع الصلة بينهم فعدوه غريباً عنهم. فلسنا نعرف عن مصادر ثقافته الأولى شيئاً، كما لم نجد فيما وقفنا عليه من أخبار الرجل ذكراً لأساتذته الأول وأشياخه الذين تتلمذ

⁽۱) من أبناء الدهاقين، وَزَر لألب أرسلان وملكشاه السلجوقيين مدة ثلاثين عاماً وكان عالمي الهمة وافر العقل محباً للعلم والعلماء. توفي مقتولاً سنة ٤٨٦هـ. (انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١٢٨/٢ ـــ ٣٦، ؛ وشارات الذهب ٣٧٣/٣ ـــ ٣٧٥؛ والأعلام ٢١٩/٢).

⁽٢) طبقات المفسرين للداوودي ٢٥/١؛ وطبقات المفسرين للسيوطي ٢٤/٤.

⁽٣) من مدن البحرين. (انظر: معجم البلدان: هجر).

عليهم في بلاده، إلا ما ذكره ابن مكتوم وابن حجر(١): «إنَّ آبن فَضَّال كان قد سمع الحديث من أبي محمد مكي بن أبي طالب بقرطبة في منزله.

وقد أفادت مصادر ترجمته، أنه أقام في المشرق مدة عمره يروي المديث ويدرَّس النحي واللغة، وأن خلقاً كثيراً قد لزمه وأفاد منه وروى عنه. وقد ذكر ابن مكتوم (٢) أسماء بعض هؤلاء الذين تتلمذوا عليه، كان من بينهم:

محمد بن أحمد بن جوامرد الشيرازي، الذي لزمه وأخذ عنه النحو واللغة (٣). وأبو الحسن عبدالغفار بن إسماعيل الفارسي وأبو منصور عبدالمحسن بن محمد بن علي وأبو الحسن المبارك بن عبدالجبار الصيرفي المعروف بابن الطيوري (٤) وأبو الركاز هبة الله بن المبارك السقطي (٥) وأبو غالب شجاع بن فارس الذهلي. وغيرهم.

ويستفاد من أخبار الرجل أنه تصدر لرواية الحديث في بغداد عن جماعة من شيوخ المغرب، ولكنه لم يكن ثقة فيما يرويه. فقد ذكر تلميذه هبة الله السقطي أنه كتب عنه أحاديث كثيرة، ثم قال: فعرضتها على عبدالله بن سبعون القيرواني لمعرفته برجال الغرب فأنكرها، وقال: أسانيدها مركبة على متون موضوعة. ولما فوتح ابن فضال في أمرها، اعتذر وقال: إني وهمت فيها(٢).

⁽١) تلخيص ابن مكتوم ص ١٩٥/١؛ ولسان الميزان ٢٤٩/٤.

⁽٢) المصدر السابق.

 ⁽٣) ذكر ذلك في: معجم الأدباء ٢٦٠/٦؛ ويغية الوعاة ٢٢٢/١ وإنباء الرواة ٢٩٢/٣؛
 وطبقات ابن قاضي شهبة ص ٢٣٠؛ وذيل تاريخ بغداد ٨٧/١.

⁽٤) انظر في ترجمته: لسَّان الميزان ٥/٥؛ وشذرات الذهب ٤١٢/٣؛ والأعلام ١٥١/٦.

⁽٥) انظر في ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة ١١٤٠/١ والأعلام ٦٤/٩.

⁽٦) انظر معجم الأدباء ٥/ ٢٩١، ولسان الميزان ٢٤٩/٤.

ئالناً _ مصنفاتـه:

كان ابن فضال المجاشعي إماماً في النحو واللغة والعروض وعلوم القرآن والتصريف والتفسير والسير، لذلك نجده يصنف في هذه العلوم جميعها ويترك بعد وفاته جملة من المصنفات التي عاند بعضها الأيام فوصل إلينا سليماً، وطوت الأيام بعضها الآخر فلم يصل إلينا منها إلا الأسماء. وفيما يلي ثبت بمصنفاته التي ذكرت في مظان ترجمته مع الإشارة إلى ما بقي منها:

- الاكسير في علم التفسير. وقالوا إنه في خمسة وثلاثين مجلداً.
- اكسير الذهب في صناعة الأدب. ويذكر أيضاً باسم: اكسير الذهب في للنحو. وذكروا أنه في خمس مجلدات.
- * الإشارة إلى تحسين العبارة. ومن هذا الكتاب نسخة خطية في مكتبة المتحف البريطاني تحت الرقم (OR OYYA).
- * البرهان العميدي في التفسير. ويذكر أحياناً باسم: تفسير العميدي. في عشرين مجلداً.
 - * الدول في التاريخ. ويذكر أنه في أكثر من ثلاثين مجلداً.
- شجرة الذهب في معرفة أثمة الأدب. ويذكر أحياناً باسم: شجرة الذهب في أخبار أهل الأدب.
 - شرح بسم الله الرحمن الرحيم.
- * شرح عيون الإعراب. وهو الكتاب الذي ننشره اليوم لأول مرة وسنفرد له حديثاً خاصاً.
 - شرح معاني الحروف للرماني.
 - # العروض.

- العوامل والهوامل في الحروف. ويذكر أيضاً باسم: العوامل والهوامل في النحو.
 - الفصول في معرفة الأصول.
- معارف الأدب. ويذكر أيضاً باسم: معارف الأدب في النحو. وذكروا أنه في ثلاث مجلدات.
 - المقدمة في ألنحو.
 - النكت ني القرآن.

رابعاً _ شعره:

لم يكن ابن فضال عالماً في اللغة والنحو والتفسير وحسب، ولكنه كان شاعراً أيضاً، وشعره على قلته أجود من شعر العلماء. وقد حفظت لنا الأيام من هذا الشعر، مجموعة من الأبيات والمقطوعات القصيرة تنم على قلتها عن شاعرية الرجل واقتداره. وفيما يلي جملة ما وقفنا عليه من شعر ابن فضال والمنسوب إليه منسوقاً بحسب قوافيه:

(1)

أنشد أبو الحسن على بن فضال لنفسه:

١ - كَتَبْتُ والشَّوقُ يُمْلِي عليَّ ما في الكِتَابِ
 ٢ - والقَلبُ قد طارَ شوقاً إلى رُجوعِ الجَوَابِ
 ٣ - فإن فَنعلْتَ وإلا فَتَحْتُ بَابِ الحِرَابِ

التخريج: الأبيات في خريدة القصر ٣٦٦/١/٤.

(Y)

وأنشد ابن فضال في نظام الملك:

١ _ واللَّه إنَّ اللَّه ربُّ العِبَادُ

٣ ــ مــا زَادني صَــدُّك إلا هَـــوَّى

﴾ ـ وإنَّني مِنْكَ لَفي لَـوْعَـةٍ

ه ما فكُنْ كَما شِئْتَ فَأَنتَ المُنَى

٦ _ ومَا عَسَى تَبلُغُهُ طَاقتي

التخريج: المقطوعة في خريدة القصر ٣٦٧/١/٤. وهي عدا البيت رقم (٢) في روضات الجنات ٢٣٧/٥؛ ومعجم الأدباء ٢٩٢/٠ ــ ٢٩٣.

(T)

وقال أيضاً في مدح نظام الملك:

١ ـ قَالُوا الوزيرُ ابنُ عَبَّادٍ حَوَى شَرفاً
 ٢ ـ ما جاوز الرَّى شبراً رأى صاحبه

النخريج: البيتان في خريدة القصر ٣٦٨/١/٤.

(1)

ولابن فضال أيضاً:

١ ــ وإخــوانٍ حَــبِنْـتُـهُـمُ دُروعـــاً

٢ ـ وخِلْتُهم سهاماً صَائباتٍ

٣ ـ وقالوا: قَد صَفَتْ مِنَّا قلوبٌ

فَكم وكَم لك عبد كابن عبَّاد وأنتَ بالشَّام شمسُ الحفل ِ والنَّادي

وخالص النيُّة والاعْبَقَادُ

من غَبْر مُسْتَثْنَى ولا مُسْتَعَادُ

وسوء أَفْ عَالِكَ إِلا ودَادُ

أَقَلُّ ما فيها يُذيب الجَمَادْ

وآحْكم بما شِئْتَ فأَنْتَ المُرَادُ

وإنَّما بينَ ضُلوعى فُؤادُ

فَكَانوها ولكنْ للأعادي فكانوها ولكنْ في فُؤادي لقدْ صَدَقوا. ولكن عَنْ ودَادِي

التخريج: الأبيات في طبقات المفسرين للداوودي ٢٦/١؛ وطبقات المفسرين للسيوطي ٢٥/٤؛ وطبقات ١٩٢/٥؛ وبغية ٢٣٧/٤ وبغية الوعاة ١٨٣/٢؛ والبيت الأول في لسان الميزان ٢٤٩/٤.

ومن شعره أيضاً:

١ - خُدْ العِلْم عن رَاويهِ وآجْتَلب الهُدَى
 ١ - خُدْ العِلْم عن رَاويهِ وآجْتَلب الهُدَى
 ٢ - فإنَّ رُوَاةَ العِلْم كالنَّخل يانعاً
 كُلْ الثَّمْرَ مِنْه وآثْرك العود للنارِ

التخريج: البيتان في معجم الأدباء ٢٩١/٥.

(1)

وأنشدوا لابن فضال:

١ - لا عُسلْر للصب إذا لَمْ يَكُنْ يَخْلَعُ في ذاكَ العدار العدارُ
 ٢ - كسأنسه في خَسده إذْ بَسدَا ليلٌ تَبَدَّى طالعاً من نَهارْ
 ٣ - تَخَاله جُنْمَ ظَسلامٍ وقَسدٌ صَاح به ضوءُ صباحٍ فَحَارْ
 النخريج: الأبيات في خريدة القصر ٢٩٦/١/٤ ومعجم الأدباء ٢٩١/٥.

(Y)

وله أيضاً:

١ - كَمَانُ بهرامَ وقدْ عَارضتْ فيه الثَّريا نَـظَر المُبْصِرِ
 ٢ - ياقوتة يعرضُها بَـائِـعٌ في كفّه والمُشْتَرِي مُشْتَرِي النخريج: البنان في خريدة الفصر ٢٦٦/١/٤؛ ومعجم الأدباء ٢٩١/٥.

(A)

ومن شعره أيضاً:

١ ـ يَخُطَّ الشُوقُ شخصَكَ في ضَمِيْري على بُعْدِ التَّزاورِ خَطَّ زُورِ
 ٢ ـ وَيُوهِمْنيْكَ طولُ الفكرِ حتى كأنّك عند تَفْكيري سَمِيْرِي
 ٣ ـ فلا تَبْعُد فَإِنّكَ نورُ عيني إذا ما غبتَ لم تَظْفر بنورِ
 ٤ ـ إذا ما كنتَ مسروراً بِهَجْري فإني مِنْ سروركَ في سُرودِ

التخريج: الأبيات في البلغة ص ١٦١؛ وتلخيص ابن مكتوم ص

وله أيضاً:

١ ـ يَا يُوسِفِيُّ الجَمَالِ عَبْدُكَ لَمْ يُبْقِ لَـه حِيْلةً من الحِيَـلِ ٢ _ إِنْ قُدٌ فيه القميص من دُبر قَدْ قُدْ فيه الفُؤاد من قُبُل

التخريج: البيتان في خريدة القصر ٢٩٧/١/٤؛ ومعجم الأدباء ٧٩٢/٥.

(1.)

ومن شعره أيضاً:

١ - إِنْ تُلْقِكَ الغربةُ في مَعْشَرِ ٧ - فَـدَارِهمْ مَا دُمْتَ في دَارهمْ

التخريج: البيتانِ في خريدة القصر ١/٤/٣٦٨؛ والنجوم الزاهرة ٥/١٢٤.

(11)

وله أيضاً من قصيدة يمدح بها نظام الملك:

١ - دَوَارس أَيّ مَا تَكادُ تَبِينُ ٢ - وقَفنا بها مُسْتَسلمينَ فلم يَزَلْ لسانُ البلي عن عُجْمِهن يبينُ ٣ ــ وما خِفْت أَن تُبْدِي خَفيَّ سَرائِري على حين عاصيتُ الصّبا وهو طائعُ أرى المُزن يَهوى رَسم مَنْ قد هَويتُه ٦ _ سَفَى اللَّه حيثُ الظاعنونَ سحائباً ٧ - فكم ضَمِنتْ أحداجُهم مِنْ جآذر ٨ ــ وأقمارِ تَمَّ لم ير الناسُ قبلنا ٩ ــ يُجرّدن مِنْ أَلْحَاظِهن صَــوارماً

التخريج: القطوعة في معجم الأدباء ٢٩٧/٥.

عَفَاهنَّ دَمعُ للسَّحَابِ هَتُونُ مَواثلُ أمشالِ الحَمائم جُونُ وأرخصتُ علق اللَّهو وهو ثَمينُ نلي وله دُمعة به وحَنينُ فقلبى حيثُ الـظاعنـونَ رهينُ أوانسُ يَنضوها جادرُ عِيْنُ بــدوراً تثنّى تحتهـن غُصــونُ مهندة أجفانهن جُفُونُ

قَدْ أَجْمَعُوا فِيكَ على بُغْضِهمْ

وَأَرْضِهم مَا دُمْتَ فِي أَرْضِهمْ

ولابن فضال أيضاً:

١ - فَتَنتَنتِني أُمُّ عَمْرو ٢ - فَلَتُ جُودي لكثيبٍ

٣ ـ فَـلوتْ مَـنّي وقَـالـتُ
 ١٤ ـ ما رَأى النّاسَ جميعاً

ه ـ «لَنْ تَنَالِوا البِرِّ حَتَّى

وكَداك الصَّبُ مَفْتُونْ مُسْتَهام بلكِ مَحْرونْ أَتُسرى ذَا المسرء مَجْنُونْ في كِتَابِ الله يَتُلونْ تُخِبُونْ» تُنْفِقُوا مِمًا تُحِبُونْ»

التخريج: الأبيات في معجم الأدباء ٢٩٣/٥. وواضح أن البيت الحامس اقتباس من قوله تعالى في سورة آل عمران الآية (٩٢): ﴿ لَنْ تَنَالُوا البَّرْ حَى تُنْفِقُوا ثَمِا يَحُبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شيءٍ فَإِنْ اللّهَ بِهِ عَليمٌ ﴾.

(17)

وله أيضاً:

١ ـ مَا هذه الألفُ التي قَدْ زِدْتُمُ
 ٢ ـ ما صَح لي أحد فأجعلُه أخاً
 ٣ ـ إمّا محول عِنْ ودَادِي مَالَه

فَدَعوْتُم الخُوانَ بِالإِخْسُوانِ في اللهِ محضاً أَوْ ففي الشُوطَانِ وجْهُ وإمّا مَا لَه وَجْهَانِ

التخريج: الأبيات في روضات الجنات ٧٣٧/٥ ومعجم الأدباء ٢٩٣/٠.

(11)

ومن شعره أيضاً:

١ - أحب النبي وأضحابه
 ٢ - ومهما ذهبتم إلى مَلْهب

التخريج: البيتان في معجم الأدباء ٢٩٤/٠.

رأبْـغُضُ مُـبْخِضَ أَ**زْفَايِسِهِ** فَمَا لي سوى قَصْد مِنْهَاجِهِ

خامساً ـ مذهبه في النحو والفقه:

كان ابن فضال المجاشعي بصري المنهج والنهج. ويتضح ذلك من مخالفته الكثيرة لأراء أهل الكوفة وانتصاره الدائم لأراء سيبويه وغيره من البصريين، فقد زخر كتابه هذا بمثل قوله: «وأصح هذه الأقوال قول سيبويه» وقوله: «والقول قول سيبويه» وقوله: «وزعم الكوفيون أن... وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل ودعوى بلاحجة». أو غير ذلك من الأقوال التي تشي ببصريته وتنم عن تحيزه لهم.

على أن بصريته هذه وتحيزه لسيبويه بخاصة، لم تمنعه من مخالفة آراء كثير من البصريين مثل قطرب وأبي عمر الجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والأخفش إذ نجد هذه المخالفة في كثير من مواطن هذا الكتاب، وفي معالجته للكثير من قضاياه.

أما على صعيد الفقه، فيذكر الداوودي أنه «كان حنبلياً يقع في كل شافعي»(١) ولم أعثر على ما يـؤيد هذا فيما كتب عن الرجل. وعندنا، أن الداوودي واهم فيما نسبه إلى ابن فضال، وحجتنا في هذا ما يلي:

- ا حلم يرد لابن فضال ذكر في طبقات الحنابلة ولا فيما استدرك عليها.
 ولا نظن أن ابن فضال كان نكرة بحيث لا يلتفت إليه مؤرخ من مؤرخي الحنابلة أو كاتب من كتاب سيرهم.
- ٢ ـ ينقل الداوودي كثيراً عن ياقوت الحموي. وقد ورد في ترجمة ابن
 فضال عند ياقوت ما صورته (٢): «وحدّث محمد بن طاهر المقدسي
 وكان ما علمت وقّاعة في كل من انتسب إلى مذهب الشافعي لأنه كان

⁽١) طبقات المفسرين ٢٦/١.

⁽٢) معجم الأدباء ٥/٢٩٢.

حنبلياً. سمعت إبراهيم بن عثمان الفزي بنيسابور يقول: لما دخل أبو الحسن بن فضال النحوي . . . الخ». وواضح من النص أن قول ياقوت: «لأنه كان حنبلياً» خاص بمحمد بن طاهر المقدسي وليس بابن فضال. ولكن الداوودي فهم النص على أنه مما يتعلق بابن فضال، كما فهم من قبل قول ياقوت «هجر مسقط رأسه» أن مدينة «هجر» كانت مسقط رأسه. فتأمل.

سادساً _ آراء العلماء فيه:

حَظِيَ ابن فضال بثقة المؤرخين واحترامهم. فمعظمهم يثني عليه ويشيد بتقدمه ويحترم علمه، إلا ماكان من تضعيف بعضهم لروايته، وإنكارهم لها.

فهو عند ياقوت الحموي⁽¹⁾ والسيوطي^(٣): إمام في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسير. وهو عند القفطي^(٣): موفق في التصنيف، صنف التواليف المفيدة.

وهو عند الفيروز آبادي⁽⁴⁾: إمام نحوي بارع.

وهو عند الخوانساري^(٥): أحد أفراد العلم والكمال.

وهو عند اليافعي ١٠٠٤ من أوعية العلم.

وهو عند ابن الجوزي(٧): ذو علم غزير، وتصانيف حسان.

⁽١) معجم الأدباء ٢٠٠٠/٢.

⁽٢) طبقات المفسرين ٢٤/٤.

⁽٣) إنباء الرواة ٢٠٠/٢.

⁽٤) البلغة ص ١٦١.

⁽٥) روضات الجنات ٧٣٦/٠.

⁽٦) مرآة الجنان ص ١٣٢.

⁽V) ألمنتظم ٢٧/٩.

وشهادات أخرى غيرها، تشيد كلها بالرجل وتقدره التقدير الذي يستحق.

سابعاً ــ مصادر ترجمته والتعريف به:

يرى الباحث أحياناً، أن كثيراً من الأحبار المتعلقة بالشخص المراد التعريف به، ليس لها أهمية غيرها من الأخبار فيختزلها أويهملها لأنه غير مطالب بإيزاد كل ما يقف عليه ورصد كل ما يتعلق بالشخص موضع التعريف. وقد يكون الباحث محقاً في هذا على الرغم مما ينطوي عليه هذا المنهج من مظاهر القسر والإجبار. فما يراه إنسان معين شيئاً ذا قيمة فيلهث وراءه ويجهد نفسه من أجله، قد لا يكون كذلك في نظر إنسان آخر. فاهتمامات الناس متباينة، ونظراتهم إلى الأمور متفاوتة. ولهذا فإننا نضع بين يدي القارىء ثبتاً بأهم المصادر والمراجع التي ترجمت لابن فضال أو عرفت به أو سردت طرفاً من أحباره وما يتعلق به فقد يكون فيما أهملنا ذكره والحديث عنه، شيء هام في نظر غيرنا، وأمر يستحق الالتفات إليه في تقدير سوانا. وفيما يلي جريدة باسماء هذه المصادر والمراجع، مرتبة بحسب تاريخ وفيات أصحابها:

- * خريدة القصر للعماد الأصفهاني (ت ١٩٥٨هـ).
 - المنتظم لابن الجوزى (ت ١٩٥هـ).
 - معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٢٢٦هـ).
- المختصر المحتاج إليه لابن الدبيثي (ت ١٣٧هـ).
 - العبر في خبر من غبر للذهبي (ت ٧٤٨هـ).
- * تلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ).
 - مرآة الجنان لليافعي (ت ٧٦٨هـ).
- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقى (ت ٤٧٧هـ).
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ).

- * لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
 - النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت ٤٧٨هـ).
 - * بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
- * طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
 - طبقات المفسرين للداوودي.
 - * كشف الظنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ).
 - * شذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ).
 - * روضات الجنات للخوانساري (ت ١٣١٣هـ).
 - هدية العارفين للبغدادي (ت ١٣٣٨هـ).

كما نجد لابن فضال ذكراً وبعض الأخبار في المصنفات التالية:

- * تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان.
 - * معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.
 - الأعلام لخيرالدين الزركلي.

الباب الثاني



الكتساب

منهج تحقيق الكتاب:

لما كان الهدف من تحقيق النصوص التراثية هو بعث الحياة فيها ليستفيد منها أكبر قدر من القراء والباحثين وذلك عن طريق التعريف بها وتقديمها بصورة مطابقة أو كالمطابقة للصورة الأولى التي تركها أصحابها عليها، فقد قمت من أجل تحقيق هذه الغاية والوصول بالكتاب إلى هذا الهدف، بما يلى:

- ضبطت بالشكل التام ألفاظ الكتاب التي وجدتها بحاجة إلى هذا الضبط مع ما تضمنه من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية والأقوال.
- ترجمت باختصار لمن وردت أسماؤهم في متن الكتاب من غير الشعراء كالقرّاء والنحاة واللغويين.
- خرجت شواهد الكتاب من الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية فيها. أما الشواهد الشعرية فقد ذكرت مواطنها في دواوين أصحابها أو مجاميعهم الشعرية مع ما وقفت على الشاهد فيه من كتب النحو واللغة.
- صنعت للكتاب الفهارس اللازمة التي تخدمه وتيسر على القارىء
 مهمة الرجوع إلى ما شاء منه بسهولة.

وصف مخطوطة الكتاب:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على النسخة الخطية اليتيمة التي استطعنا العشور عليها، وهي المحفوظة في خزائن المتحف البريطاني برقم (OR avya) وتاريخ كتابتها سنة اثنتين وثمانين وخمس ماية. من غير ذكر للمكان الذي نسخت فيه.

وقد كتبت المخطوطة بخط مشرقي معتاد، في كل صفحة من صفحاتها عشرون سطراً وفي كل سطر تسع كلمات في المتوسط. وبعض ألفاظ المخطوطة مضبوطة بالشكل.

أما ناسخها فرجل اسمه محمد بن علي النسَّاج. وقد ذيل المخطوطة بما صورته.

كُتبتْ هذه النسخة من نسخة كُتبتْ من النسخة التي قُرئتْ على مصنفها ابن فضال، وعورضتْ وصححتْ بقدر الوسع والإمكان.

أما صفحة الغلاف، فقد تضمنت بالإضافة إلى اسم الكتاب الصريح واسم مؤلفه وشارحه، تمليكاً باسم محمد بن علي الحايك وكلاماً في الهندسة والخطوط والنقط وبعض الفوائد اللغوية والنحوية.

ومخطوطة الكتاب كاملة _ فيما نعتقد _ لم يظهر فيها إلا أثر واحد لنقص لم نستطع تحديد حجمه. ولا نظن أنه كبير وذلك بالقياس إلى حجم الموضوعات التي تضمنها الكتاب.

وفيما يلى صور لبعض صفحات المخطوط:

الصفحة الأولى من مخطوطة الكتاب، وفيها اسم الكتاب واسم مصنفه وش

بحرف وبدارات السه والجواب انسسورة والعناه اعلى وجيد على إنه الالفريد وال ذبد ولكنة أنت الأسم تفكيدا وعلى لذا تكم وقال ضرب زيد يم بداله الماني عبر الموضع الذي وفع فيه المتوب وعلى لوجمة الموارينا والغوله المال والمع على للسوجر البت مزايسة ما واليوسيلا هذامله بالسريد فالمااكساى فاجازان كونهذا شرطا والجز أعذوفا والمدرعنده من استطاءاليه سبيلا فليختاه فعكيد الجرتهم سيسا أرونينال صليحوذان ببكر والعبا أالنعل والمواسس المعجوزا ذاكا فالمعتمد فالتناع والتنفاع وكالتنوط والموا فواسان فالسوط فوالساعر من النائلية الله وبالنا البُعْ حَطِيًا جَزًّا ونازًا تأخيا فَالْمَا لَيْمَ مركاننا ومسقاجآ مغه في لخزا فغاله ترفع أومن أفعل ذلك كلؤكنا مائضا عَفْ لها له إلى وقليما التعليّ الله الدُمَّالِهَا الْخِظُرُكُ هَا الدِّمْخُ طَالِعُ إِمسِنُلِهِ وبقالل جاز بدأ الغلط فالطلع والمجرخ الغران ولأخ السيع وللحواسيب الالغوان منوة حزال فلط والسهو والسبان لأزا لله تعالى الجوزعل فني مزخ بك واما السعروا فالشر رنجيكة ويعيد فلعدنطوك ويتلقيفه من عييع جهابته فالمجنز ونعذ لكف حادث الكلام لأناكسان ليرك غالمنتوز قلبسبغ لعلانو مدفئتا وكدو ترجزالها الدوالجودان ايج فالمسلك 'فَيَقُولُ الْكُذَارِيُّ مِدَالِعَلَمُ مُنْهُ مِنْ إِنْ يُوقِفُ عَلِمِ الْوَذَكَ لِنَسْظُو الْمَاكِ فَا نَكَا نَظْمُ اللَّهُ مِنْ له الغلظ بعدان نوّن الاسم الأول أن بالاسم الناني وقف عليها واعزيد ال انسكون أنداد وانكانا فأنبين العلط فبلان بنم الاسر الاول فالمديق عليه ولا بحذال يعربه لاله بمبيع يسبو --- نالصلى كناب الشمشه البصرية فالعطف بالحزوف وحدوفه عشره الواوللامناع والفآ للاتباع وتماللزاعي واؤلاملر السنين للذب عنع أوسها كل سنع التافع المطفه الدول وام تعرب الفلاسعهام عدبلة للابعنواي وبل للاسند والبعدالانبات والنفي والزالنداد كعدا لنفي خاصة وأمان المناه اوخالتنك والقبيت وحتيكانوا والآان العلجة يحقرع قبلها أومع كلمروف

الصفحة الأخبرة من المخطوطة، وفيها تاريخ نسخ الكتاب



كتـــاب شرح عيون الإعراب

للقاضي أبي محمد عبيدالله بن أحمد الفزاري

من إسلاء الإمام أبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي النحوي

نوًر الله قبريهما



مقدمة الشارح:

بسم الله الرحمن الرحيم اللهــم يســر

(٢/١) الحمد الله الذي أرشدنا إلى معرفته، وهدانا بمحمد صفوته، وجعله قائداً إلى جنته، وسبباً لغفرانه ورحمته، صلى الله عليه وعلى أبرار عترته وأخيار صحابته، صلاة تبلغنا إلى مرضاته وتحشرنا بها يوم المعاد في زمرته، وبعد:

فإن النحو علم يعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام. ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب. ألا ترى إلى قول النبي عليه السلام (١): «لا يُقْتَلُ قُرشي بَعْدها صَبْراً». لو رواه رَاوٍ: «لا يُقْتَلُ» بالجزم، لأوجب ألا يُقْتَل القرشي وإن آرتد. ومعنى الحديث مع الرفع، أنه لا يرتد القرشي فيُقْتَل. وكذلك لو قال قائل: ما له عندي حق أوحقاً، لكان ما له عندي حق أوحقاً، لكان إقراراً وللزمه أدّاه، ووجب على الحاكم أن يحكم عليه بذلك. وكذلك لو قال: أنا قاتل فلان،

⁽۱) رواه مسلم والدارمي وابن حنبل. والحديث بتمامه: «... عن الشعبي قال: أخبرني عبدالله بن مطيع عن أبيه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم فتح مكة: لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة». (وانظر: صحيح مسلم «كتاب الجهاد والسير» (۱۷۳/ والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢٤٣/٣).

لوجب أن ينظر في قرائن هذا الكلام لأنه يحتمل أن يكون إقراراً بأنه قد فعل. ويحتمل أن يكون وعداً بأنه سيفعل. فالقرينة تبيّن المراد، وتخلص المستفاد. وكذلك لوقال: ما أحسنَ زيداً، وما أحسنَ زيدً، وما أحسنُ زيدِ. لكان الأول تعجباً والثاني نفياً والثالث استفهاماً. وقد ألف العلماء في هذا الشأن كتباً يتعذر عدد أساميها، فضلاً عن حفظ ما ضمّن فيها. فمن بين مطيل مسرف ومختصر مجحف فالشادي المجتهد لا يحظى منها بطائل، فضلاً عن مبتدىء متكاسل ثم إنى وقعت على كتاب صغر حجمه وكثر علمه، صنفه قاضى (٢/ب) القضاة أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ثم البصري، ألبسه الله مغفرته وأدخله جنته، فقد كان وحيد عصره وفريد دهره، تضرب إليه أكباد الابل، وتتجشم مشاق المناهل والرحل. وخلفه من بعده أبناء كلهم قضاة، وأئمة نحاة، منهم ابنه على وسبطه عال وما منهم إلا أغر نجيب. ثم تلاهم في هديهم وجرى على سيرتهم وسعيهم، فرع تلك الشجرة، وباكورة تلك الثمرة الشيخ العميد الأجل أبو منصور نصر بن عال بن على بن عبيدالله مكن الله في العز علاه، وآتاه في الدنيا والآخرة مناه، ولا سلب أهل الفضل ظله وذراه، فهو يتيمة الدهر، وواسطة عقد المجد والفخر. وقد زرته فوجدته حاتماً (١): جوداً وبذلاً، والأخفش (٢): رصانة وعقلاً، والخليل (٣): ذكاء

⁽١) يعنى حاتماً الطائي الشاعر الجاهلي المشهور بجوده وكرمه.

⁽٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، من أثمة النحاة البصريين، أخذ علومه عن سيبويه وجماعة البصرة، من أشهر مصنفاته كتاب «معاني القرآن». توفي سنة ٢٢١هـ وقيل ٢١٥هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢٦/٢ ــ ٤٣؛ ونزهة الألباء ص ١٣٣ ــ ١٣٥).

⁽٣) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي العالم البصري الفذّ، والمؤسس الحقيقي لعلم النحو وواضع علم العروض. أخذ عنه سيبويه والنضر بن شميل. من أشهر مصنفاته المنسوبة إليه كتاب «العين». توفي في حدود ١٧٠هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٤٥ ــ ١٤٨ وإنباه الرواة ٢٤١/١).

وفضلاً، وأنى يعدوه ذلك وأصله وعنصره هنالك، ورأيته يميل إلى شرح هذا الكتاب، وإيضاح ما يشتمل عليه من الإعراب. فبادرت إلى ما آثر، وامتئلت ما أمر. ورأيت المؤلف أحب الإيجاز والاختصار، وتجنب الإطالة والإكثار، فقفوث منهاجه وسلكت أدراجه لئلا أخالف الغرض وأتجنب ما إليه غرض. فأملبت هذا الكتاب وتحريت فيما أوردته الصواب، واقتصرت على عيون المسائل ونكت الدلائل والله تعالى المستعان وعليه التكلان.

قال القاضي أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري:



باب ما الكلام مجملًا ومفصلًا

الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف معنى. ولا يعرب من جميع ذلك إلا إثنان، اسم متمكن كرجل وزيدٍ. ونعل مضارع كيقومٌ ويذهبُ. وإعراب الاسم، بالنصب والرفع والجر. وإعراب الفعل، بالرفع والنصب والجزم. يشتركان في الرفع والنصب. ثم ينفرد الاسم بالجر، والفعل بالجزم، والرفع فيهما جميعاً. بالضم: زيدٌ ويذهبُ. والنصب فيهما بالفتح: زيداً ولن يذهبَ (٣/أ) وجر الاسم بالكسر: زيدٍ. وجزم الفعل بالسكون: لم يَذْهَبْ. وقد شذ ستة أسماء، فجاء رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، وهي: أبوزيد وفوه وأخوه وحموه وهنوه وذو مال. تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه ونظرت إلى أبيه. وكذلك سائرها. وكل مثني، فرفعه بالألف: يَدانِ. ونصبه وجره بالياء: يَدَيْن. ونونه مكسورة، ومحذوفة في الإضافة. يداك ويداه ويداي في الرفع. ويديك ويديه ويدي في النصب والخفض. فأما الجمع الصحيح، فرفعه بالواو: مُسْلِمُوْنَ. ونصبه وجره بالياء: مُسْلِمِيْنَ ونونه مفتوحة أبداً محذوفة في الإضافة: مُسْلِمُو بَلدِنا، وصَالِحُو قريتنا، ورأيتُ مُسْلِمي قريتنا:؟ مسلماتُ. وتكسر في موضع الجر والنصب، رأيت مُسْلماتٍ ونظرت إلى مُسْلِماتٍ. وإذا لم تكن زائدة للجمع بل كانت في الواحدة دخلها النصب نحو: رأيت أخواتكم وسمعت أصواتكم ودخلت أبياتكم. ولا ينوُّن أيضاً، جآءني أحمدُ، ورأيت أحمدً. والمقصور لا يدخله الإعراب مثل: موسى وعيسى. والمثنى والمعلَّى، وكل اسم آخره ياء خفيفة بعد كسرة مثل قاض وعم ومستو فإنه

لا يدخله الرفع والجر ويدخله النصب وحده. رأيت قاضياً وعمياً ومستوياً. وكل فعل آخره واو مثل: يغزو. وياء مثل: يَرْمي أو ألف مثل: يَرْضى. فإن هذه الثلاثة تسكن في الرفع وتحذف في الجزم، لم يَغْزُ ولم يَرْم، ولم يَرْضَ. وتفتح الواو والياء في النصب مثل: أن يغزو ولن يرمي. فأما الألف مثل لن يَرْضى ولن نَخْشى فلا تتحرك. فلذلك تسكن في النصب، كما تسكن في الرفع.

مسائل هذا الباب

ويقال: ما الكلام؟

والجواب: إنه كل جملة مستقلة مفهومة. هذا المشهور عند النحويين ومنهم من يطلق الكلام على الجزء من الجملة. والوجه الأول هو الظاهر من مذهب (٣/ب) سيبويه والدليل على ذلك أنه قال: في المضارعة. ألا ترى أنك لوقلت: إنْ تَضْربْ يَاتينْ لم يكن كلاماً. هذا تفسير أبي علي (١) وخولف في ذلك فقيل: إنما أراد لم يكن كلاماً مفيداً. وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل. ومما يدل على صحة ما ذهب إليه أبو على في هذا الموضع، قول سيبويه في موضع آخر: وإنّما يُحْكَى ما كان كلاماً لا قولاً. فجعل المفيد كلاماً، وغير المفيد قولًا. وقال على بن عيسى الربعي (٢):

⁽۱) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ولد سنة ۲۸۸هـ في مدينة فسا وفيها نشأ ثم ارتحل إلى بغداد فأخذ علومه عن جماعة من علمائها مثل: ابن السراج والزجاج وابن دريد وأخذ عنه كثيرون من أشهرهم ابن جني وعلي بن عيسى الربعي. من أشهر مصنفاته: الإيضاح العضدي؛ والتكملة والحجة في تعليل القراءات. توفي ستة ٢٧٧هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢٧٣/١ ... ٢٧٥؛ ونزهة الألباء ص ٣١٥.

⁽٢) من أكابر النحويين، أخذ علومه عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وكان الفارسي يقدمه على كثير من النحاة. من أشهر مصنفاته: شرح الإيضاح العضدي ولد سنة ٣٤١هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٣٤١هـ ٢٤٣٠؛ وإنباه الرواة ٢٩٧/٢).

الكلام أصوات مختلفة، كل صوت منها غير صاحبه، لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم. فمتى حصلت هذه الأصوات أو حصل بعضها سمي كلاماً. ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد. هذا حقيقته. ويقوي هذا المذهب قول سيبويه في غير الموضعين اللذين ذكرناهما: باب الاستقامة والإحالة من الكلام. ألا ترى أنه سمي المحال كلاماً فهو وإن اعتمد على أن الكلام المفيد، لا يمتنع أن يطلق على غير المفيد. وقال بعض المتكلمين: الكلام ما سمّى فاعله متكلماً.

مسئلة

ويقال : إذا كان الكلام إنما هو المفيد، فكيف مخرج صاحب هذا الكتاب، الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف معنى؟

والجواب: إن مخرجه على البحذف، والتقدير: مُؤتلفُ الكلامِ ثلاثةُ أشياء، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. كما قال تعالى ('): ﴿ وَآسْأَلُ القَرْيَةَ ﴾. يريد، أهل القرية. ومثله كثير في القرآن والشعر.

وأما من ذهب إلى أن الكلام قد يقع على الجزء من الجملة، فأمره ظاهر لا لبس فيه.

مسئلة

ويفال: لم زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء، وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك أو أقل؟

⁽١) سورة يوسف/ آية ٨٢.

والجواب: إننا اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتاً أو حدثاً للذات أو واسطة بينهما. فالاسم عبارة عن الذات. والفعل عبارة عن الحدث. والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، ولم نجد قسماً رابعاً. فلما كان كذلك حكمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثان: هو أننا وجدنا (٤/أ) في الكلام ما نخبر عنه به، فسميناه اسماً. ووجدنا ما نخبر به ولا نخبر عنه، فسميناه فعلًا. ووجدنا فيه ما لا يخبر عنه ولا به، فسميناه حرفًا. ولم نجد قسماً رابعاً، فحكمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثالث: وهو أنّ جميع المعاني نُعبِّرُ عنها بهذه الأشياء الثلاثة، فَعُلِم أنه لا رابع لها فقطعنا بذلك وجعلناه أصلًا يرجع إليه ويعتمد عليه.

مسئلة

فلم قدمتم الاسم على الفعل، والفعل على الحرف؟ ويقال :

والجواب: إنا قدمنا الاسم على الفعل في المكان لما كان مقدماً عليه في الزمان. وأُخَرْنا الحرف بعد الفعل بأنه فَضْلة وأداة للاسم والفعل.

وجواب ثان: وهو أننا وجدنا الاسم يُخْبَر عنه وبه فله رتبتان. ووجدنا الفعل يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه فله رتبة واحدة. ووجدنا الحرف لا يُخْبَر عنه ولا به، فلا رتبة له. فقدمنا ما له رتبتان وأخرنا ما لا رتبة له وبقى ما له رتبة واحدة متوسطاً.

وجواب ثالث: وهو أن الاسم من السّمو، وهو الرِّفْعَة. والحرف الطرف. فتقدم الاسم بالاشتقاق وتأخر الحرف بالاشتقاق وبقي الفعل متوسطاً.

ويقال: ما حد الاسم؟

والجواب: إن العلماء اختلفوا في ذلك. فقال أبوبكر بن السراج(١): الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة. قال: وإنما قلت على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان، إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل. وقال مرة أخرى: ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل. وكلا القولين خطأ لأن الحرف يدل على معنى مفرد وغير مقترن بزمان محصل. ولكن، إن زاد في الحد: ما دل على معنى مفرد وغير مقترن بزمان محصل. ولكن، إن زاد في الحد:

وقال على بن عيسى: الاسم ما (٤/ب) دل على معنى دلالة الإشارة. وهذا أيضاً يفسد، لأن من الأسماء ما لا يدل دلالة الإشارة وذلك نحو: أينَ وكيفَ وصَهُ ومَهُ وما أشبه ذلك.

والحد الصحيح عندنا أن يقال: الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة. فقولنا ما استحق الإعراب، احتراز من الحرف والفعل المبني، لأنهما لا يستحقان الإعراب بوجه من الوجوه. وقولنا: في

⁽١) أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج من أثمة النحو المشهورين. أخذ علومه عن المبرد والزجاجي والسيراني. وترك ثروة من المصنفات من أشهرها كتاب الأصول. توفي سنة ٣١٦هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٢٤٩ ــ ٢٥١؛ وإنباه الرواة ٢٥/٣ ــ ١٤٩).

أول وهلة، احتراز من الاسم المبني والفعل المعرب. لأن الاسم المبني إنما استحق البناء لمضارعته الحرف وذلك في ثاني الحل. والفعل المعرب، إنما أعرب لمضارعة الاسم، وذلك في ثاني الحال. وللاسم بعد سوى ما ذكرناه، حدود كثيرة مرغوب عنها.

مسئلة

ويقال: ما خواص الاسم؟

والجواب: إن خواصه كثيرة، ولا تخلو أن تكون في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره أو في معناه. فالتي في أوله، كـ «أل»(١) المعرفة وحروف الجر. والتي في تضاعيفه كياء التصغير وألف التكسير والتي في آخره كالتنوين ويآثي النسب. والتي في معناه، جواز كونه فاعلاً ومفعولاً ومبتداً وما أشبه ذلك.

مسئ لة

ويقال: ما حد الفعل؟

والجواب: إن العلماء اختلفوا فيه. فقال ابن السراج: الفعل ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل. وقلت: و «زمان» لأفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط. وهذا القول، كأنه مأخوذ من قول سيبويه، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لِمَا كانَ ومَا يكون ولم يقع ومَا هو كائن لم ينقطع. وقول سيبويه أولى منه وسنشرحه.

وقال علي بن عيسى: الفعل ما دل على معنى دلالة الفائدة. وقال

⁽١) في الأصل: ك «لام».

مرة أخرى: ما دل على معنى مقترن بزمان محصل. وهذا كقول ابن السراج.

وقيل: ما دل على حدث وزمان. وهذا أيضاً مغيّر عن قول سيبويه الذي قدمناه. وأسلم هذه الأقوال، قول سيبويه. ألا ترى أن «كان» وإن لم يكن لها حدث، فلا خلاف أنها مشتقة من الكون. وكذلك «عسيت» مشتقة من العسى (٥/أ) وإن لم تستعمل. ويقال لمن قال: ما دل على معنى وزمان أو على حدث وزمان، كيف تقول في: خلق الله الزمان؟ أيدل على زمان كان قبله؟ فإن قال ذلك، لزمه أن يكون الزمان موجوداً قبل خلقه. وإنْ قال لا، فسد قوله. ولا يلزم هذا سيبويه، لأنه قال: بُني للزمان. والآخر قال: دُل على زمان.

مسئلة

ويقال: ما خواص الفعل؟

والجواب: إن خواصه كثيرة، ولا يخلو أن يكون في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره أو في معناه. فالتي في أوله كالسين وسوف وقد. والتي في تضاعيفه كالتصريف نحو: ضرب وضارب واضطرب واستضرب. والتي في آخره كتاء التأنيث نحو: ضربت وقامت ونعمت وبئست. وكالضمير نحو: قلت وقلت وقلت وقمنا. وقام وقاما وقاموا وما أشبه ذلك. والتي في معناه كدلالته على الحدث والزمان الماضى والمستقبل والحاضر.

وبقال: ماحد الحرف؟

والجواب: إن سيبويه قال: ما جاء لمعنى ليس بأسم ولا فعل. واختلف في الضمير إلى ما يرجع، فقيل: يرجع إلى الحرف. وقيل: يرجع إلى المعنى. أي، ليس المعنى بآسم ولا فعل. واختلف في قوله ما جاء لمعنى، فقيل: أراد ما جاء لمعنى واحد ولم يدل على معنيين كما يكون ذلك في الفعل لأن الفعل يدل على معنى وزمان، فقد ميزه من الفعل، ثم يتأول له أن ذلك المعنى إنما هو في غيره، فتميز من الاسم الذي يدل على معنى في نفسه فيصير مميزاً من الاسم والفعل. وهوكما قال في موضع آخر: ما دل على معنى ليس غير. وقيل: أراد بقوله: ما جاء لمعنى ، أنه لا يكون كالفعل الذي لا يكون شخصاً وهويدل على أكثر من معنى. ولا كالاسم الذي يدل على معنى يكون شخصاً مرة وغير شخص مرة أخرى. أي ليس كالفعل الذي يدل على أكثر من معنى ولايكون شخصأ ولاكالاسم يكون مرة شخصأ ومرة غير شخص. وهذا معنى يخص الحرف ويحصره إذا لم يستعمل استعمال الاسم والفعل في الأمر العام، ويدخل تحته الحرف الذي لا يدل على معنى الحروف الزيادة. ألا ترى أن قولنا: ويدل على معنى في غيره، صحيح في الموضع الذي لا تكون زيادة. وإذا قلنا: ولا يدل إلا على معنى في غيره. لدخل تحت هذا القول ما (٥/ب) يعكسه لأن الزائد لا معنى له. وقولنا: يدل على معنى فني غيره من أوصافه، فلم يَنْفِ ما لا يدل على معنى أصلًا. وقد قيل في حَدُّه: ما لم يخبر عنه ولا به وهذا يفسد بنحو: صَهْ

ومَهْ. لأن هذا القبيل لا يُخبر عنه ولا به. وقيل: الحرف ما كان صفة من غيره ولم يكن صفة لنفسه، وهذا يجري مجرى العلاقة وليس بحد. والأولى قول سيبويه الذي بدأنا به.

مسئلة

ويقال: ما خواص الحرف(١)؟

والجواب: إن خواصه أن يكون صفة لغيره نحو مررت برجل في الدار. فقولك: في الدار صفة لـ «رجل» وهو غيره. ومن خواصه امتناع الإخبار عنه وبه. ومن خواصه أن لا يستقل مع جزء واحد وإنما يستقل مع جزئين فصاعداً. ومن خواصه أن بحدث معنى في الاسم أو الفعل. رجملة ما يأتي له الحرف عشرة أشياء:

أحدها: أن يأتي ليربط اسماً بآسم نحو: المالُ لزيدٍ. وزيدً وعمرو قائمان.

والثاني: أن يأتي ليربطَ فعلًا بفعل، نحو: قَام وقعدَ وخرجَ وانطلق.

والثالث: أن يأتي ليربط فعلاً بآسم نحو: مَورتُ بزيدٍ وركبتُ إلى عمرو أخيك.

والرابع: أن يأتي ليربط جملة بجملة، نحو قولك: إنْ يَقُمْ زيدً يَجْلِسْ عمرو. فـ (إن» ربطت الجملتين.

والخامس: أن يأتي ليـؤكد الجُمل، وهذا النوع على ضربين: ضرب يـؤكد ولا يغير اللفظ، نحو قولك: لزيد أفضلُ من غيره. وضرب يـؤكد ويغير اللفظ نحو: إن زيداً قائمٌ.

⁽١) في الأصل: الحروف.

والسادس: أن يأتي لينقل الخبر إلى الاستخبار، نحو قولك: زَيدٌ قائمٌ وهل خرجَ أخوك.

والسابع: أن ياتي لينقل الواجب إلى النفي، نحو: ما قَام زيدً ولم يَخرجْ عمرو.

والثامن: أن يأتي للتنبيه نحو: يا زَيد ويا عُبدالله.

والتاسع: أن يأتي ليكف العامل نحو: إنّما زَيدٌ قائمٌ، وربما خرج عمرو.

والعاشر: أن يأتي صلة مؤكدة نحو قولك: فعلتُ فعلاً ما. ونحو قوله تعالى (١٠): ﴿ فَهِمَا نَقْضِهمْ مِيْنَاقِهِمْ ﴾.

مسئلـــة

ويقال: مم اشتق الاسم؟

والجواب: إنه من السَّمو لأنه سَمَا بمُسَمَّاه فأوضحه وبيَّن معناه. هذا مذهب أهل البصرة. وقال أهل الكوفة هو من السَّمةِ (٦/أ) لأن صاحبه يُعْرفُ به. وهذا يفسدُ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أننا لا نعرف شيئاً مما سقطت فاؤه ودخلته همزة الوصل، وإنما تدخله الهاء نجو: عِدَةً وزِنَةً.

والثاني: أنه لو كان من السَّمَةِ لقيل في تصغيره: وُسَيْم. ولم يقل: سُمَيّ.

والثالث: أنه لو كان كذلك لقيل في جمعه: أَوْسمُ أو أَوْسَام. ولم يقل أسماء، وفي امتناع العرب من ذلك دلالة على فساد هذا القول. وقد زعم بعضهم أنه مقلوب وهو تعسف.

 ⁽١) سورة النساء/ آية ١٥٥.

ويقال: ما وزن الاسم؟

والجواب: إنه يحتمل أن يكون «فُعْلاً» كعُضْو. ويحتمل أن يكون «فِعْلاً» كعِضُو. ويحتمل أن يكون «فِعْلاً» كعِضُو. ولا يجوز أن يكون «فَعْلاً» بفتح الفاء لأنهم قالوا: اسم وسُم بالضم والكسر، ولم يسمع منهم «سَم» بالفتح. وأنشدوا(١):

١ ــ بأسم ِ الَّذي في كُلِّ سُورَةٍ سُمَّهُ١

ينشد بضم السين وكسرها. ولم ينشده واحد بفتحها. وحذفت الواو منه على غير قياس وجعلت الهمزة عوضاً منها. وقد قيل: حذفت للفرق بين المتشبث وغير المتشبث. فالمتشبث: اسم يدل على نفسه وعلى الحيه. وكأب يدل على نفسه وعلى أبن أو بنت. وكأبن يدل على نفسه وعلى أبا أو أم. وغير المتشبث نحو: عصا ورحى وما أشبه ذلك.

مسئلة

ويقال: مم أشتق الفعل؟

والجواب: إن الفعل مشتق من لفظ الحدث الذي هو الفاء والعين واللام. فإن قيل: فإنه يدل على الحدث والزمان جميعاً، فلم اشتق من لفظ الحدث دون الزمان؟ قيل: كان اشتقاقه من لفظ الحدث أولى لأنه يدل عليه بلفظه وليس كذلك دلالته على الزمان، لأنه يدل على الزمان بصيغته. ألا ترى أنك تقول: فَعَل. فيدل على يدل على الزمان بصيغته.

⁽۱) من غير نسبة في المقتضب ٢٢٩/١؛ وشرح المفصل ٢٤/١؛ والمنصف ٢٠/١؛ وأمالي ابن الشجري ٢٦/٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٥٩٩).

الزمان الماضي. وتقول: يَفْعَلُ. فيحتمل الزمان الحاضر والزمان المستقبل. فأنت المستقبل. وتقول: أفْعَلْ. فيدل على الزمان المستقبل. فأنت ترى الأزمنة كيف اختلفت لاختلاف الصيغ، ولفظ الحدث موجود في جميعها.

مسئلة

ويقلل: مم اشتق الحرف؟

والجواب: أصل الحرف الطّرف (٦/ب) ومنه حرف السيف، وحرف الجبل وحرف الجبل وحرف الوادي وما أشبه ذلك. فلوقوع هذا الجنس من الكلم طَرَفاً سمي حرفاً. ألا ترى أنك تقول: قد مررت بزيد فتقع «الباء» طرفاً من زيد، وتقع «قد» طرفاً من مررت. وهكذا في سائر الحروف. ويجوز أن يكون من قولهم: فلان يحترف بكذا. أي يتعيش ويتصرف. فلتصرف هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال، سميت حروفاً. ويجوز أن يكون من الانحراف، وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل وصار قسماً برأسه.

مسئلة

ويقال: لم أعرب الاسم المتمكن؟

والجواب: ليفرق الإعراب بين المعاني التي تعتوره، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيد. كان معجباً. وإذا قلت: ما أحسن زيد. كان استفهاماً. وإذا قلت: ما أحسن زيد كان نفياً. فلولا الإعراب ما وقع الفرق بين هذه المعاني ولا عرف الفاعل من المفعول. فإن قيل: فهلاً جعل الترتيب فرقاً بين الفاعل والمفعول؟ قيل:

لو فعلوا ذلك لضاق عليهم الكلام ولم يجز التقديم والتأخير، وهم يحتاجون إلى ذلك لإقامة وزن الشعر والقوافي والأسجاع وما أشبه ذلك.

مسئلة

ويقال: ما الفعل المضارع؟

والجواب: إن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة والنون والتاء والياء. فالهمزة للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو قولك: أنا أقوم. والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو قولك: نَحنُ نقومُ. وقد يخبر بها عن نفسه ذو القدر(۱). والتاء للمخاطب نحو: أنت تقوم. فإن كان المخاطب مؤنثاً زدت في آخره ياء ونوناً نحو: أنت تقومين. وتكون التاء أيضاً للمؤنث الغائب نحو: هو يَقوم.

مسئلة

ويقال : لم كانت هذه الحروف أولى بالزيادة من غيرها؟

والجواب: إن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لأنها أمهات الحركات ولا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها وهي الألف والواو والياء فلم يمكنهم زيادة الألف أولاً لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يُبْتَدَأُ به فأبدلوا منها أقرب الحروف (٧/أ) إليها وهو الهمزة. وأما «الواو» فإنها لا تُزَاد أولاً لما يلزم من انقلابها، فأبدلوا منها حرفاً يقرب مخرجه من مخرجها وهو التاء. وأما «الياء»

⁽١) كقول الملك: نحن الحسين الأول نامر بما يلي. وما أشبه ذلك.

فجعلوها للغائب واحتاجوا إلى حرف رابع فجعلوه النون لمناسبته حروف المد واللين، وذلك أنه يتبع الحركات ويحذف في نحو: لم يكنن. كما تحذف في نحو: لم يَغْزُ، ولم نَخْشَ، ولم يَرْم ِ. وفيه غُنَّة تشبه المد الذي فيهن إلى غير ذلك مما يشتركن فيه.

مسئلة

ويقال: لم سُمِّي هذا الفعل مضارعاً؟

والجواب: إنه ضارع الأسماء.أي شابهها. وأصل المضارعة أن يشرب الفصيلان من ضرع واحد فسميت المشابهة مضارعة لأن المضارعة توجب الشبه في غالب الأمر. وقيل: سمي مضارعاً لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، أُخذ من قولهم: رجل ضَرَع، أي ضعيف، والأول أظهر.

مسئلة

ويقال: لم لم يدخل الجزم الأسماء؟

والجواب: إن سيبويه قال: ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين. فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة. ومعنى هذا، أنك لوجزمت لالتقى ساكنان: آخر الاسم والتنوين فلم يكن بد من حركة أحدهما أوحذفه. فلوحرَّكت آخر الاسم لم يَبِنْ للجزم تأثير. والتنوين لا يحرك حركة لازمة لأنه إنما وضع لهذا المعنى ساكناً ولا يجوز حذف آخر الاسم لأن الحذف لا يلحق الحسروف الصحاح، فلم يبق إلا حذف التنوين. ولوحذفت التنوين وأنت قد حذفت الحركة لأجحفت لأن الفعل شيئين إجحاف بالكلمة. ولا يلزم مثل هذا في الفعل. لأن الفعل

لا تنوين فيه. وإن شئت قلت: لو جزموا لسقطت الحركة. وإذا سقطت الحركة سقط التنوين معها لأنه تابع لها. ألا ترى أنه لا يوجد إلا بوجودها. وقيل: لم يدخل الجزم الأسماء لأنه لو دخل لكان تعريضاً للبناء. وذلك أنه قد يلقى آخر الاسم ساكن فيكسره لالتقاء الساكنين حركة التقاء الساكنين حركة بناء. وقيل: الحروف الجازمة نافية. والأسماء لا تنفى وإنما تنفى أحوالها. فلذلك لم يدخل الجزم فيها.

مسئلة

ويقال: لم لم يدخل الجرفي الأفعال؟ والجواب: إن الجرأصله أن يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصح الشياء:

- منها أن الإضافة إنما تكون إلى الأعيان الثابتة، والأفعال ليست بأعيان ثابتة لأنها أعراض. والأعراض لا يبقى زمانها أويقل بقاؤها.
- ومنها أن الأفعال أدلة وليست بالمدلول عليه. والإضافة
 لا تكون إلى الأدلة وإنّما تكون إلى المدلول عليه، نحو: غلامُ
 زيدٍ وصَاحبُ عمرو.
- ♣ ومنها أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان وهما الفعل والفاعل، لأن الفعل لا يخلو من فاعله البتة، مظهراً أو مضمراً.
- ومنها أن الإضافة إنما دخلت الكلام لتخصص أو تعرف.
 والفعل لا يخصص ولا يعرف لأنه لا يكون إلا نكرة. فإذا

لم يتخصص في نفسه ولم يتعرف كان أحرى ألا يخصص غيره ولا يعرفه.

مسئلة

ويقال : لم كان تَغيُّرُ أواخر الأسماء بالحروف؟

والجواب: إنهم اعتزموا على أن يجعلوا تغير آخر المثنى والمجموع جمع السلامة بالحروف فأرادوا أن يكون لذلك نظيرٌ في الآحاد تأنيساً للتثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين. وهذا قول أبي بكر ابن السراج.

مسئلة

ويقال : فلم خُصَّتْ هذه الأسماء بذلك دون غيرها؟

والجواب: إن هذه الأسماء تدل على أنفسها وعلى غيرها، لأنك إذا قلت: أب دلَّ على أبن أو بنت. وإذا قلت: أخ، دلَّ على أخ أو أخت. فأشبهت الأفعال من حيث كانت الأفعال تدل على أنفسها وعلى فاعليها. وأصل الاعتلال الأفعال فحملت هذه الأسماء عليها لما بينها من المضارعة، فأعلت وجعل تغير أواخرها بالحروف.

مسئلية

ويقال : ما هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء؟

والجواب: إن العلماء اختلفوا في ذلك. فقال سيبويه: هي حروف إعراب، والإعراب مقدَّرٌ فيها. وتفسير هذا أنك إذا قلت: قام أخوك. كان الأصل فيه: قام أخُوك. فكرهت الضمة على الواو فنقلت إلى الحاء بعد أن سلبته الحاء الحركة. ونظير ذلك: طُلْتُ. أصله:

طُولْتُ (٨/أ) فنقلت حركة الواو إلى الطاء بعد أن سلبت الطاء الحركة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين. وكان الأصل في رأيت أخاك، رأيت أخُوك. فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكان الأصل في مررت بأخيك: مررت بأخوك. فنُقلتُ الحركة من الواو إلى الخاء بعد أن سلبت الخاء الحركة فانقلبت الواو ياء لسكونها وآنكسار ما قبلها. ففي الرفع نَقْلُ، وفي النصب قَلْبُ، وفي الجرنَقُلُ وقي البحر.

وقال الأخفش: هي دلائل إعراب. وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات: لأن حكم الإعراب أن يكون طارئاً على الكلم، وهذه الحروف من أنفس الكلم. وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب، كان كقول سيبويه.

وقال قطرب(١): هي حروف إعراب. وهذا فاسد بَيِّنٌ من الجهة التي ذكرناها.

وقال أبو عمر الجرمي (٢): هي حروف إعراب وآنقلابُها إعراب. وهذا أيضاً لا يصح لأن أول أحوال الاسم الرفع، ولا قُلْبَ فيه. فيجيء من هذا أن تكون هذه الأسماء في حال الرفع مبنية. وهذا غير صحيح ولم يَقلْ به أحد.

⁽۱) هو أبو علي محمد بن المستنير المشهور به «قطرب»، تلقى علومه على طائفة من علماء البصرة المشهورين مثل سيبويه وعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب. وترك ئروة من المصنفات من أشهرها كتاب «الأضداد» وكتاب «الأزمنة». توفي بعد ۲۱۰هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ۹۱ ـ ۲۹ ؛ وإنباه الرواة ۲۱۹/۳ ـ ۲۲۰).

⁽٢) هو أبو عمر صالح بن إسحق الجرمي من أكابر النحاة. أخذ النحو عن الاخفش وعليه قرأ كتاب سيبوبه وأخذ اللغة عن أبي زيد الانصاري والأصمعي وغيرهما. لم يصل إلينا من مصنفاته شيء. وتوفي سنة ٢٢٥هـ. (انظر في ترجمته: نزهمة الألباء ص ١٤٣هـ ١٤٥٠).

وقال الفرَّاء(١): هي معربة من مكانين. ويلزمه أن يكون لهذه الأسماء معربان. وهذا فاسدُ بَيِّنُ الفساد.

وقال جماعة من الكوفيين: هي حركات مشبعات. وهذا لا يصح لأنه إنما يجوز مثله في ضرورة الشعر، ولا يحمل الكلام في حال السعة على ذلك.

وأصح هذه الأقوال، قول سيبويه الذي قدمناه.

مسئلة

ويقال: لِمَ كان المثنى بالألف؟

والحواب: إن التثنية تكثر في كلامهم من حيث كان لا يمتنع منها شيء من الحيوان والجماد، فاختاروا لها الألف لأنها أخف الحركات ليكثر في كلامهم ما يستخفون. وجعلت الياء تابعة للألف، لأن الألف علامة الرفع، والرفع أول أحوال الاسم.

مسئلة

ويقال : ما الألف والياء في التثنية؟

والجواب: إن العلماء اختلفوا في ذلك، فقال سيبويه: إنهما حرفا إعراب.

وقال الأخفش: هما دليلا إعراب.

وقال الجرمي: هما حرفا إعراب، وأنقلابهما دليل الإعراب.

⁽۱) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء رأس مدرسة الكوفة في النحور أخذ علومه عن الكساني وتتلمذ عليه جماعة سن أشهرهم سلمة بن عاصم ومحمد بن جهم السمري. ترك ثروة سن المصنفات من أشهرها «معاني القرآن» توفي الفراء سنة ۲۰۷هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ۹۸ ـــ ۲۰۲ وإنباه الرواة ۱/۶ ــ ۱۸).

وقال قطرب: هما إعراب (٨/ب) وهذه الأقوال تفسد بما ذكرناه في التأويل في الأسماء الستة. والقول قول سيبويه. واختلف في التأويل عليه، فذهب قوم إلى أن مذهبه في هذه الحروف أن الإعراب مقدر فيها. وذهب آخرون إلى أنه لا إعراب فيها ظاهراً ولا مقدراً لقوله: والنون كالعوض لما منع الاسم من الحركة والتنوين. لأنه لو كان هناك إعراب مقدر لم يأتِ منه عوض.

مسئلة

ويقال : لِمَ جيء بالنون في التثنية؟

والجواب: إن سيبويه قال: جاءوا بها كالعوض لما منع الاسم من الحركة والتنوين. يريد أن حرف التثنية لا تدخله الحركة ولا التنوين لأنه لا يكون إلا ساكناً فجعلوا النون كالعوض من ذلك. وليست تكون على هذه الصفة في كل مكان ولكنها تكون مرة عوضاً من التنوين فقط، ومرة عوضاً منهما جميعاً. فمما تكون فيه عوضاً من الحركة فقط قولك: قام الرجلان. ويا زيدان. ومما تكون فيه عوضاً من التنوين قولك: قام غلاما زيد، ألا ترى أنها سقطت كما سقط التنوين من قولك: غلامً زيدٍ. ومما تكون فيه عوض منهما جميعاً قولك: قام رجلان، وهذان(۱) غلامان. وكذلك ما جرى هذا المجرى.

⁽١) في الأصل: هذا غلامان.

ويقال : لِمْ خُرِّكَتْ هذه النون؟ ولم كُسرتْ؟

والجواب: إنها حركت لالتقاء الساكنين. وأما كسرها فعلى أصل حركة الساكنين إذا التقيا. فإذا قبل: فلم وجب الكسر في أحد الساكنين إذا التقيا؟ قبل: الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال. وعلامة الجر الكسر، وعلامة الجزم السكون. فلما احتاجوا إلى تحريك الساكن حركوه بحركة نظيره. هذا قول سيبويه.

وأما أبو العباس^(۱) فقال: الضم والفتح قد يكونان إعرابين، ولا تنوين معهما فيما لا ينصرف. والكسر إعراباً فيما ليس بمضاف ولا فيه ألف ولام إلا ومعه التنوين. فلما أرادوا تحريك أحد الساكنين حركوه بحركة لا يُتَوهم فيها أنها حركة إعراب. وقد قيل: إن النون إنما كُسرتُ في التثنية لأن علامتها الألف. والألف خفيفة والكسرة ثقيلة (٩/أ) فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا، وما بدأنا به أقيس.

دارياكة

ويقال : فلِمَ جُعِل الجمعُ الصحيح في الرفع بالواو وفي الجر والنصب بالياء؟

والجواب: لأن هذا الجمع يَقِلُ في الكلام لأنه يختص بمن يعقل أو ما شُبّه به. والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يقل في كلامهم ما يستثقلون.

⁽۱) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، من أثمة مدرسة البصرة في النحو واللغة. ولد في البصرة وأخذ علومه عن أبي عثمان المازني أبي حاتم السجستاني له كثير من المصنفات من أشهرها كتاب «المقتضب» وكتاب «الكامل». توفي في بغداد سنة ۲۸۵هـ. (انظر في ترجمت: نزهة الألباء ص ۲۱۷ ـ ۲۲۷ و إنباه الرواة ۲۲۱/۳ ـ ۲۵۲).

والقول عليهما: هل هما حرفا إعراب، أم لا ؟ كالقول على الألف والياء في التثنية، ومما يقرب على المبتدىء أن يقال: في الواو سبع علامات هي: حرف الإعراب، وعلامة الإعراب، وعلامة المجمع، وعلامة السلامة، وعلامة التذكير، وعلامة العقل، وعلامة القلة.

وفي الياء من العلامات كمثل ما في الواو. وأما الألف في التثنية فهي حروف الإعراب وعلامة الإعراب على التقريب وعلامة الاعراب على التقريب وعلامة التثنية. وحكم الياء في ذلك حكم الألف. والقول على دخول النون في الجمع، كالقول على دخولها في التثنية. وعلة حركتها ههنا كعلة حركمها هناك. وأما الفتح خاصة، فللفرق بينهما ولكراهة الخروج من ضم وواو إلى كسر. أو من كسر وياء إلى كسر. لأن ذلك مستثقل في كلامهم.

مسئلة

ويقال : لِمَ سقطت النون في التثنية والجمع والإِضافة؟

والجواب: لأنها عوض عن التنوين فسقطت كما تَسقط التنوين لأنها زائدة، والمضاف إليه زائد، ولا يجمع بين زيادتين. وليس كذلك النون مع الألف واللام، لأنهما لم يجتمعا من قبل أن الألف واللام في أول الاسم، والنون في آخره، ومثل هذا قولهم: يا عبدالله مع امتناعهم أن يقولوا: يا لرجل.

ويقال: لِمَ جُعِلَ نصبُ جمع المؤنث كجره؟

والجواب: إنهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حد جمع المذكر. فلما كان نصب جمع المذكر كجره، جعلوا المؤنث كذلك ليتشاكلا، فإن قيل: فلم جعلوا نصب جمع المذكر كجره؟ لأنهم فَرُّقُوا بين التثنية والجمع بحركات ما قبل حروفهما وأرادوا مثل (٩/ب) ذلك في حال النصب فلم يمكنهم لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً. فلما لم يمكنهم أسقطوا العلامة بالألف وألحقوا المنصوب بالمجرور. فإن قيل: فلم ألحقوه بالمجرور دون المرفوع؟ قيل: فعلوا ذلك لثلاثة أشياء:

أحدها: أن المنصوب والمجرور أُخوان من قِبل أن الفعل يتعدى إلى كل واحد منهما، وإن كان يتعدى إلى أحدهما بواسطة وإلى الآخر بغير واسطة. وقد يسقط الجر فيصل الفعل وذلك نحو: عَلِقْتُكَ وعَلِقْتُ بك. ونَظَرْتُك ونَظَرْتُ إليك.

والثاني: أنهما يشتركان في الضمير نحو قولك: رأيتك ومررت بك. ورأيته وركبت إليه.

والثالث: أن الجر يختص بالأسماء، كما أن التثنية والجمع يختصان بالأسماء، فلما أرادوا إلْحَاق المنصوب فيهما ألحقوه بما يختص كمثل اختصاصهما، فهذا معنى قول سيبويه.

ويقال: ما نظيرُ الياء في مسلمينَ من مسلماتٍ؟

والجواب: إن سيبويه قال نظيرها الكسرة، وأنكر عليه ذلك الأخفش قال:
لأنك لوحذفت الكسرة، لبقي الجمع على صيغته وأنت لوحذفت
الياء من مسلمين لأسقطت صيغة الجمع. وذهب إلى أن «التاء»
نظير «الياء»، وهذا أيضاً غلط من قبل أن الياء تدل على الجر
والنصب، والتاء لا تدل على ذلك. والصحيح أن الكسرة والتاء
جميعاً نظير الياء.

مسئلة

ويقال: ما حُكم المؤنث إذا جُمع جمع السلامة؟

والجواب: إن المؤنث لا يخلو أن يكون فيه علامة أو لا يكون فيه علامة. والعلامة لا تخلو أن تكون تاءً أو ألفاً مقصورة أو ألفاً ممدودة. فإن كانت العلامة تاءً حذفت نحو: مسلمات. لئلا يجتمع تأنيثان، وكانت الأولى أولى بالحذف دون الثانية، لأنها تدل على معنى التأنيث فقط. وليست الثانية كذلك لأنها تدل على معنى التأنيث ومعنى الجمع فكان إبقاء ما يدل على معنيين أونى من إبقاء ما يدل على معنى واحد. وإن كانت العلامة ألفاً مقصورة قلبتها نحو: حُبليات وسلميات وذفرريات. (١٠٠/أ) وإن كانت ألفاً ممدودة قلبتها واواً نحو: صَحْراوات وبطحاوات. ولا يجوز أن يُجمع هذا الجمع إلا الاسماء دون الصفات لوقلت: حَمراوات أو صَفراوات زكاة» لم يَجز. فأما قوله عليه السلام (١٠): «ليس في الخُضْرَاوات زكاة»

⁽١) كنز العمال ٣٢٢/٦ الرقم (١٥٨٥٢).

فإنما جاز لأن الخُضْراوات صار آسماً للبُقول. فإن قيل: فكيف جاز أن يجمع بين تأنيثين في حُبْليات وصَحْراوات قيل: جاز ذلك لأن إحدى التأنيثين قد ذهب لفظه. وقيل: جاز لاختلاف التأنيثين كما قالوا: إحدى عَشْرة ولم يقولوا ثلاثة عشرة. وأما ما لا علامة فيه، فإنك تزيد فيه الألف والتاء فقط نحو: زَيْنبات وهِنْدَات. وإذا كان المونث الثلاثي ساكن الوسط مفتوح الفاء وجمعته حركت الثاني وإن كان اسماً نحو: جَفَنات ودَعَدات. وإن كان صفة تركت الثاني على سكونه نحو: خَدْلات وضَخْمات، فإن كانت الفاء مضمومة جاز في العين ثلاثة أوجه:

الضم: نحو، غُرُفَات وجُمُلات.

والفتح: نحو، غُرَفَات وجُمَلات.

والإسكان: نحو، غُرْفات وجُمْلات.

وإن كانت مكسورة، جاز لك ثلاثة أوجه أيضاً، الكسر نحو: كسرات وهندات. والفتح، نحو: كسرات وهندات والإسكان نحو: كِسْرات وهِنْدات.

مسئلة

ويقال : بِكُمْ من شيء يختص هذا الجمع؟

والجواب: إنه يختص بأربعة أشياء:

أحدها: المؤنث وقد تقدم ذكره.

والثاني: الجمع إذا جمع بحو: طُرُقات وبُيُوْتَات.

والثالث: المجموع المصغّر إذا لم يكن له أدنى عدد نحو:
دُرَيْهمات ودُنَيْنيْرات.

والرابع: أسماء كثرت حروفها أوكان فيها تضعيف نحو: سُرَادِقات وحَمَّامَات. وقد قالوا: بَوَان وبَوَانَات، وهو شاذ.

مسئلة

ويقال : ما الفرق بين مسلماتٍ وأبياتٍ؟

والجواب: إن تاء مسلمات زائدة، وتاء أبيات أصلية. فالأولى: لا يدخلها إلا الرفع والجر. والثانية: يدخلها النصب والرفع والجر لأنها هي التاء التي كانت في بيت، ومنزلتها منزلة اللام من رجل، والميم (١٠٠/ب) من غلام.

مسئلة

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجر والتنوين فيما لا ينصرف؟

والجواب: إنّه امتنع من ذلك لأنه أشبه الفعل من جهتين فمنع مما منع منه الفعل، وهو الجر والتنوين. فإن دخلتْ عليه الألف واللام، أو أُضيفَ، آنجرَّ في موضع الجر، لأن شبه الفعل قد زال عنه من حيث كان الفعل لا يضاف، ولا يدخل عليه الألف واللام.

مسئلة

ويقال : لِمَ لَمْ يدخل المقصور الإعراب؟

والجواب: إنّه امتنع منه لأن في آخره ألفاً. والألف لا تتحرك إلا أن تنقلب همزة. فإن قيل: فلِمَ قِيْلَ له مقصور؟ قيل: لأنه قُصِرَ عن

الإعراب، أي مُنع. والقصر، المنع، ومنه «خُورٌ مَقْصُوراتٌ في الخِيَام»(١). أي ممنوعات.

مسئلة

ويقال: على كم من قسم تنقسم هذه الألف؟

والجواب: إنها تنقسم قسمين:

أحدهما: أن تكون زائدة.

والثاني: أن تكون منقلبة.

فالزائدة تكون للتأنيث نحو: حُبْلَى وسَكْرَى، والمنقلبة تكون منقلبة عن أصل وعن زائد. فالمنقلبة عن الأصل لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو نحو: عصا ورحا ومنا(٢) وقَفًا، لأنك تقول: عضوان ورَحوان ومنوان وقفوان. أو منقلبة عن ياء نحو: فتى ورحى وهدى لأنك تقول: فتيان ورّحيان وهُديان. وإن كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف، كانت منقلبة عن ياء لا غير نحو: مُثنى ومُعلَى ومُشْتَرى ومُفْتَرى. وأما المنقلبة عن الزائد نحو: ألف تَتْرَى ومِعْزَى، في مذهب من صرف لأنها للإلحاق ببناء جَعْفَر ويرْهَم.

⁽١) سورة الرحمن/ أية ٧٢.

 ⁽۲) المنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن أو يكال به السمن بفتح الميم، مفصور، يكتب بالألف وتثنيته منوان ومنيان والجمع: أمناء (لسان العرب «مني» ٢٠/٢٠).

ويقال: ما حكم قَاضٍ وعَمٍ؟

والجواب: حكمه أن يكون في حال الرفع والجر مكسور الآخر نحو: هذا قاض وذَاك عم ومررت بقاض وعم. فإذا صرت إلى النصب أجريته مجرى الصحيح نحو: رأيت قاضياً وعمياً. والأصل: هذا قاضي ومررت بقاضي. إلا أنهم كرهوا الضم والكسر على الياء فأسكنت الياء والتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكانت (11/أ) الياء أولى بالحذف لأن ما قبلها يدل عليها، وليس قبل التنوين ما يدل عليه. ولأن التنوين دخل لمعنى، فلو حُذف لذهب المعنى الذي دخل من أجله. فإذا أدخلت الألف واللام، سقط التنوين ورجعت الياء، لأنها إنما حذفت من أجله. والإضافة في هذا تجري مجرى الألف واللام، تقول: هذا القاضي. وهذا قاضيك. ومررت بالقاضي وبقاضيك. ورأيت القاضى وبقاضيك.

مسئلة

ويقال : ما حكم يُغْزو ويَرْمي ويَرْضى؟

والجواب: إن «يغزو» و «يرمي» إذا كانتا في موضع رفع أثبت الواو والياء فيهما ساكنتين استثقالاً للحركة. وإذا كانتا في موضع نصب فُبِحَتا لخفة الفتحة نحو: لَنْ يَغْزُو ولن يَرْمِيَ. وأما «يرضى» فإنها تكون في حال الرفع والنصب على حال واحدة لأن الألف لا تتحرك. فإن صرت إلى الجزم حذفت الواو والياء والألف فقلت: لم يَغْزُ ولم يَرْمَ ولم يَرْضَ. فإن قيل: فلم حذفت هذه الأشياء؟ قيل:

حذفت لأن الجازم دخل ولم يجد حركة يحذفها ووجد حروفاً شبه الحركات فحذفها، كما كان يحذف الحركات لو وجدها. وربما اضطر الشاعر فأثبت هذه الحروف كما قال(١):

٢ - هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُم جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ، لِمْ تَهْجُو وَلِمْ تَدَعُ
 وقال آخر(٢):

٣ - أَلَمْ يَسَأَيْسَكَ والْأَنْبَاءُ تَشْمِي بِما لاقتْ لَبونُ بَنِي زِيَسادِ
 ومثل ذلك قول الآخر(٣):

إذا العَجُورُ غَضِبَتُ فَعَلَٰقِ
 ولا تَعرَضُاها ولا تَعَلَٰقِ

وقد أَجروا المَبْنَى الموقوف، مجرى المجزوم في الحذف نحو: أرم وآغزُ وآخش. وقد أثبت الشاعر الياء ضرورة فقال(1):

ه - ثُمَّ نَادِي إِذَا دَخَلْت دِمَشْفاً يا يَزيدُ بنُ خَالدِ بنِ يَزيدِ (٤)

⁽۱) الشاهد لأبي عمروبن العلاء في نزهة الألباء ص ٣٤. ومن غير نسبة في المنصف ١ / ١١٥ ؛ وأمالي ابن الشجري ١/٥٨؛ والمقاصد النحوية ٢٣٤/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٩٥٦).

⁽٢) الشاهد لقيس بن زهير في الخزانة ٥٣٤/٣؛ وأمالي ابن الشجري ٨٤/١. ومن غير نسبة في سيبويه ٥٩/٢؛ ومعاني القرآن ١٨٨/٢. انظر معجم شواهد النحو (رقم ٧٥٥).

 ⁽٣) الشاهد لروية بن العجاج في ملحق ذيوانه ص ١٧٩؛ والخزانة ٥٣٣/٣. ومن غير نسبة.
 في الخصائص ٢٠٧/١؛ وأمالي ابن الشجري ٨٦/١. وانظر معجم شواهد النحو (رَقْم ٣٤٩٣).

 ⁽٤) من غير نسبة في ما يجوز للشاعر في الهمرورة ص ٤٤، ١٩٠. وقال محقق الكتاب:
 هو لموسى شهوات في ديوانه بتحقيق: فأغنر ض ١٣٧.



باب جملة الإعراب

قال صاحب الكتاب: الرفع في الاسم من ستة أوجه وهي:

الفاعل: قام زَيدٌ.

وما لم يسم فاعله: أكرم زَيدٌ.

(١١/ب) والمبتدأ وخبره: زيدٌ قائمٌ.

وأسم كان مثل: كان زيدٌ قائماً.

وخبر إن مثل: إنّ زيداً قائمٌ (١).

والنصب من آثني عشر وجهاً:

كالمفعول به، وشبّه به اسم «إن» وخبر «كان».

ومفعولا ظننت مثل: أظن زيداً خارجاً.

والمصدر: قمتُ قياماً.

والزمان: قمتُ اليومَ.

والمكان: قمتُ عندك.

والحال: قمتُ ضاحكاً.

⁽١) ومن المرفوعات أيضاً: اسم ما ولا ولات وإن المشبهات بـ «ليس». وتُعَدُ في رأي من باب آسم كان.

والغرض: قمتُ طلبَ زيدِ(١).

والتمييز: تَفَقَّأْتُ شحماً.

والاستثناء: قُمنا إلا زيداً.

والمفعول معه: ما زلت وزيداً حتى فعل(٢).

والجر من وجهين: (بالإضافة: مثل) (٣) دار زيد. وبحروف مثل: بزيدٍ ولزيدِ (٤).

ورفع الفعل بالزوائد الأربع. الألف: أَذْهَبُ. والنون: نَذْهَبُ. والتاء: أنتَ تَذهبُ. والياء: هو يَذْهبُ.

ونواصبه أربعة: أَنْ ولَنْ وإذاً وكي.

وجوازمُه أربعة: لام الأمر، ولا في النهي، ولَمْ في النفي، وإنْ في الجزاء.

وتوابع الاسم في الإعراب ستة: التكرير والتوكيد وعطف البيان والنعت والبدل والنسق.

وما لا ينصرف نوعان: نوع لا ينصرف على كل حال مثل: أحمر. ونوع ينصرف في المعرفة. مثل: أحمد وعمر وإبراهيم، ولا بد من تفصيل هذه الجمل وجهاً وجهاً وهذا موضعها.

* * *

⁽١)) ويسمّى المفعول لأجله.

⁽٢)) ومن المنصوبات أيضاً: المنادى والاشتغال والتحذير والإغراء. وتعد في رأي من باب المفعول به. ثم المنصوب بـ «لا» النافية للجنس، ويعد من باب اسم «إن». ثم خبر ما ولا ولات وإن المشبهات بـ «ليس». ويعد من باب خبر «كان». ولم يذكر المصنف إلا أحد عشر وجهاً وليس إثنى عشر كما قال في البداية.

⁽٣) ما بين قوسين إضافة يقتضيها السياق.

⁽٤) والجر بالتبعية نحو: كتاب الطالب المجتهد.

مسائل هذا الباب

يقال : هذا الذي ذكره في أول الكتاب أقسمة أم عِدَّةً؟

والجواب: إنه على مذهب الخليل عِدة، لأنه لا يرتفع عنده إلا الفاعل وما شُبّه بالفاعل. فعلى مذهبه تكون الأسماء المرفوعة قسمين: فاعلاً ومُشَبَّها به.

وقال غيره: هي قسمة لأن كل واحد من هذه الأشياء يرتفع من غير هذه الجهة التي ارتفع منها الآخر. والذي نذهب إليه، أن الأسماء المرفوعة ثلاثة: فاعل ومُشَبّه بالفاعل ومُشَبّه بالمُشَبّه. فالفاعل: قام زيد، والمشبّه به: المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ قائمٌ. وما لم يُسَمّ فاعله، نحو: ضُربَ زَيدٌ. وآسم كان نحو: كان زيدٌ قائمً. وخبر فائمٌ نحو: إنّ زيداً قائمٌ. والمُشَبّه بالمشبّة آسم «ما» وخبر «لا».

مسئيلة

ويقال : قوله في النصب من آثني عشر وجهاً، أَقِسْمَةٌ هي أَمَّ عِلَّهُ؟

والجواب :

(١/١٢) إنّها عِدة على جميع المذاهب لأنها متداخلة، ولا يصح التداخل في القسمة. وإنّما تصنع القسمة إذا سلمت من الزيادة والنقصان والتداخل والتنافر، كقولك في الزيادة: لا تخلو الذات الواحدة أن تكون قديمة أو حادثة. أو لا قليلة ولا حادثة. فقولك: لا قديمة ولا حادثة، زيادة في القسمة، لأنها لا تحتملها. وأما

النقصان، فكقولك في الجملة: لا تخلو أن تكون قديمة أو حادثة. أو منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث. فقولك: منها ما هو قديم، ومنها ما هو حادث، تمام القسمة، ولو حذفته لبقيت القسمة ناقصة. وأما التداخل فنحو قولك: لا يخلو العالم أن يكون متفقاً أو مختلفاً أو متضاداً. فقولك: متضاد، يدخل تحت المختلف، لأن كل متضاد مختلف. وليس كل مختلف متضاداً. وأما التنافر، فنحو قولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقاً أو مخبراً على خلاف ما هو به، وهذه القسمة متنافرة، لألك قابلت جملة بمفرد. فإنما يجب أن تقابل مفرداً بمفرد، كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقاً أو كذباً. أو تقابل جملة بجملة، كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون مخبر على ما هو به أو على خلاف ما هو به.

والأسماء المنصوبة كلها، لا تخلو أن تكون مفعولة أو مشبهة بالمفعول على مذهب الخليل وآبن السراج. فقال هي على ضربين:

أحدها: كل آسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وله في الكلام دليل عليه.

والضرب الثاني: كل آسم تذكره لفائدة بعد آسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة (... ...)(١) بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه.

والأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بالمفعول. والمفعول ينقسم خمسة أقسام: مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه.

⁽١) فراغ في الأصل بقدار كلمتين.

والضرب الثاني ينقسم قسمين: الأول منهما ما يكون المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى (١٢/ب) وهو على ثلاثة أضرب:

- منه، ما العامل فيه فِعْل، يعنى: الحال والتمييز.
- ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل ويتصرف تصرفه،
 يعنى: خبر كان.
 - ومنه ما العامل فيه حرف جامد، يعني: آسم إن.

والثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ فيه، غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع يعني: المستثنى. وأوجز من هذا أن يقال: الأسماء المنصوبة ثلاثة: مفعول ومشبه بالمفعول ومشبه بالمشبه. فالمفعول على ضربين: مطلق ومقيد. فالمطلق المصدر. والمقيد على أربعة أضرب:

مقيد بـ «الباء» ومقيد بـ «في» ومقيد بـ «اللام» ومقيد بـ «مع». والمشبه بالمفعول على ضربين:

أحدهما: ما الثاني فيه غير الأول.

والآخر: ما كان الثاني فيه هو الأول.

والمشبه بالمشبه، وهو أسم «لا» وخبر «ما».

مسئلة

ويقال: مِنْ كُمْ وجه الجر؟

والجواب: إنه من وجهين:

أحدهما: ما جُرّ بحرف نحو: مِن زيدٍ وإلى عمرو.

والثاني: ما كان بالإصافة.

والإضافة على ضَربين: معنوية ولفظية.

فالمعنوبة على ضربين:

إضافة بمعنى اللام نحو: دَار زيدٍ. وإضافة بمعنى من نحو: ثُوبُ خَرٍّْ. واللفظية على أربعة أضرب(١):

إضافة أسم الفاعل إذا كان لمعنى الحال والاستقبال نحو: ضاربُ زيدٍ اليوم أو غداً.

وإضافة الصفة المشبهة بالمشبهة نحو: أَفْضلُ القومِ.

وإضافة الشيء إلى ما كان يجب أن تكون صفته نحو: صلاةً الأولى.

مسئلة

ويقال : ما معنى قوله: ورفع الفعل بالزوائد الأربع، الألف والنون والتاء

والجواب: إنه أراد أن الفعل إذا كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم، كان مرفوعاً. وهذه العبارة متسامح أنيها، لأن الزوائد الأربع لا ترفع الفعل، لأنها موجودة مع النصب والجزم نحو: مَنْ يَذْهب، ولَمْ يَذْهَب. وإنما يرفع الفعل عند سيبويه وأصحابه بوقوعه موقع الأسماء، ووقوعه هنالك معنى، فأشبه المبتدأ فرفع كما رُفع المبتدأ. فهذه عِلَّة رفعه (١/١٣) وأمًا عِلَّة إعرابه، فنذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

⁽١) ذكر المصنف ثلاثة أضرب ولم بذكر الضرب الرابع، وهو إضافة اسم المفعول. نحو: مزكوم الأنف ومحمود السيرة.

مسئلة

ويقال: ما أصل نواصب الفعل؟

والجواب: إن الخليل قال: الأصل «أَنْ». وأصل «لَنْ» لا أن. وأن بعد إذن وكي وكي مضمرة. وخالفه في ذلك سيبويه فقال: أَنْ ولَنْ وإذنْ وكي هي النواصب وسنشرح أحكام هذه الحروف في موضعها، إن شاء الله تعالى.

مسئلتة

ويقال : ما الأصل في جوازم الفعل؟

والجواب: أربعة، وهي: «لَمْ» وتزاد عليها ما . فَ «لَمْ» جواب فعل، و «لأم الأمر»، مختصة بالغائب وقد يؤمر و «لأم الأمر»، مختصة بالغائب وقد يؤمر بها المخاطب، و «لا » إذا كانت نَهْياً ونُهي بها المخاطب والغائب. و «إنْ» إذا كانت شرطاً فلم تدخل على لفظ المستقبل فتنقل معناه إلى المضي. و «اللام» و «لا »، تدخلان على المستقبل خاصة، لفظاً ومعنى. و «إنْ» تدخل على المستقبل وعلى الماضى، إلا أنها تنقل معناه إلى الاستقبال.

مسئلة

ويقال: ما ترتيب التوابع؟

والجواب: إن التكرير أولها، لأن الاسم الأول في اللفظ والمعنى. ثم التوكيد لأن الأول في المعنى. ثم عطف البيان لأنه مبين عن الأول بغير لفظه. ثم النعت لأنه متمم للاسم الأول. ثم البدل لأنه قد يكون الأول في المعنى، وقد يكون بعضه وقد يكون غيره. ثم النسق لأنه غير الأول على كل حال. وهذا كله يُشرح في مواضعه، إن شاء الله تعالى.

مسئلة

ويقال : ما الذي لا ينصرف على كل حال؟ وما الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؟

والجواب: إن كل ما كانت إحدى علتيه التعريف ينصرف في النكرة ولا ينصرف البتة إلا في ولا ينصرف البتة إلا في ضرورة الشعر.

j.

باب الفاعل

قال صاحب الكتاب: قَامَ زَيدُ، ارتفع زيد لأنه فاعل. وكذا يقوم زيدُ، وما قامَ زيد، وهل قام زيدٌ، وسيقومُ زيد، وليقومَنُ زيدٌ، ترفعه في النفي والاستخبار وما لم يقع بعد. وكذلك ساثر الأفعال اللازمة مثل: قام زيد (١٣/ب) والمتعدية مثل ضَرَب وأكل. تقول: ضَرب زيدٌ وأَنْ يَضْربَ زيد وسيضربُ زيدٌ ولنْ يَضْربَ زيدُ.

وتقول: نِعْمَ الرَّجلُ فترفع لأنه فاعل «نِعْمَ». وكذلك بِسْنَ البلَدُ. ثم تذكر المذموم فتقول: بلدُ كذا. وتذكر الممدوح بعد «نعم» فتقول: زيدٌ، فترفع لأنه مبتدأ وما قبله خبره. أو لأنه خبر ابتداء محذوف، وتقديره: هو زيدٌ وهو بلدُ كذا. ولا تنصرف نعم وبئس. لا يقال منهما فاعل ولا يفعل. ويجوز أن تضمر ما فيه الألف واللام فيهما وتفسره بنكرة منصوبة ثم تذكر الممدوح والمذموم فتقول: نِعْمَ رجلاً وبِشْنَ بَلداً. ثم تقول: بلد كذا وتقول: زيد يرتفع من الوجهين المتقدم ذكرهما.

وتقول: حَبَّذا زَيدٌ. فيرتفع زيد من هذين الوجهين، إما أن تجعله مبتدأ وحَبَّذا خبر متقدم. وإما أن تجعله خبر ابتداء محذوف تقديره: هو زيد، وقد ركب «حَبّ» و «ذَا» فجعلا شيئاً واحداً بدليل أنه لا تؤنث «ذَا» ها هنا ولا تثنى ولا تجمع.

وتقول: حَبَّدا زيد، وحَبَّدا هند، وحَبَّدا أَخُوك، وحَبَّدا قَوْمُك.

مسائل هذا الباب

ويقال: بِمَ أرتفع الفاعل؟

والجواب: إنه ارتفع بإسناد الفعل إليه. وكذلك يرتفع مع النفي والاستفهام. لا لأنه فعل شيئاً في الحقيقة ولكنك لما أسندت الفعل إليه ورفعته كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه.

مسئلة

ويقـال: لِـمُ آختير له الرفع؟

والجواب: إنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفاعل والمفعول. فإن قيل: فلم كان الفاعل أولى بالرفع؟ قيل: لقلته وذلك أن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة. فأرادوا تكثيره فأعطوه الضمة.

وجواب ثان: وهو أن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، فأعطوا الضمة الفاعل لِيَقِلُّ في كلامهم ما يستثقلون، وأعطوا المفعول الفتحة، ليَكْثُرَ في كلامهم ما يستخفون.

وجواب ثالث: وهو أن الفاعل يشبه المبتدأ من حيث كان كل واحد منهما معتمد البيان، فأعطي الضمة كما أعطيها المبتدأ.

مسئالة

ويقــال : على كم من وجه يكون الفاعل؟

والجواب: (١٤/أ) إن الفاعل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى نحو قولك: قَام زَيدٌ. والثاني: أن يكون فاعلاً في اللفظ دون المعنى، نحو قولك: مَاتَ زيدٌ وَمَرض عَمرو.

والثالث: أن يكون فاعلاً في المعنى دون اللفظ نحو قوله(١): ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيْباً ﴾ فآسم الله في موضع رفع لأنه فاعل. والدليل على ذلك أنه لوحذفت الباء لرفعت فقلت: كَفَى اللَّهُ، كما قال العبد(٢):

٦ - عُمَيْرَةَ ودّع إِنْ تَجَهَّزتَ غَازِيا ﴿ كَفَى الشَّيبُ والإسْلامُ للمرءِ نَاهِيا

مسئلــــة

ويقال : على كم من وجه تكون الأفعال في اللزوم والتعدي؟

والجواب: إنها على وجهين: لازم ومتعد.

فاللازم لا يخلو أنْ يكون غريزة أو كالغريزة نحو: سَرُع وبَطُوء. وفعلًا للنفس نحو: كَرُم وشَرُف. أو حركة للجسم غير مماسة نحو: قَام وقَعد. وما أشبه ذلك.

⁽١) سورة النساء/ آية ٦.

 ⁽۲) الشاهد لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ وسيبويه ٣٠٨/٢؛
 والخزانة ١٩٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٣١٨٨).

والمتعدي لا يخلو أن يكون متعدياً إلى مفعول، أو متعدياً إلى مفعول، أو متعدياً إلى مفعولين، أو متعدياً إلى ثلاثة.

فالمتعدي إلى مفعول على ثلاثة أضرب:

متعد بنفسه، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

ومتعد بحرف نحو: مَرَرْتُ بزيدٌ.

ومتعد مرة بحرف، ومرة بغير حرف. نحو: شَكرته، وشَكَرتُ له. ونَصَحْته، ونَصَحْت له.

وأما المتعدي إلى مفعولين، فعلى ضربين:

متعد إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما.

ومتعد إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما.

فالذي يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما تعدى بصيغته الثلاثية نحو: كَسوتُ زيداً ثوباً.

والثاني: ما تعدى بالنقل نحو: أَعْطَيتُ زيداً درهماً.

والثالث: ما كان متعدياً إلى الثاني بحرف جر فحذف الجر فوصل الفعل نحو: اخترتُ الرجالَ زيداً. وفي التنزيل(١): ﴿وآختارَ مُوسى قَوْمَه سَبْعينَ رَجُلاً﴾.

وأما ما لا يجوز فيه الاقتصار، فنحو: الظن. وله باب يشرح فيه.

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة، فأربعة أفعال: أَعْلَمَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وأَرَى. وقد يضيفون إليها: أَخْبَر وخَبَّر وجَدَّث. وجَعَلَ، إذا كانت لمعنى صَبَّر. وسَمَّى تعدت إلى مفعولين.

⁽١) سورة الأعراف/ آية ١٥٥.

مسئل تي

ويقال : (١٤/ب) ما الأصل في نِعْم وبِئْس وكم من لغة فيهما؟

والجواب: إن الأصل فيهما نَعِمَ ويَثِسَ على وزن شَهِدَ ولَعِبَ، إلا أنهم أسكنوا الثاني استخفافاً. وفيهما أربع لغات:

نُعِمَ وَبَئِسَ: وهذه اللغة الفصحى.

نَعْمَ وَبَئْسَ: وهذا مخفف من نَعِم وَبَثِس. كما تقول في عَلِم عَلْمَ.

ونِعْم وبِشْن: بكسر النون والباء إتباعاً لحرف الحلق.

ونعم وبئس: وهذا هو الأصل.

وكل فعل على «فَعِل» مما ثانيه حرف من حروف الحلق، يجوز فيه هذه الأوجه الأربعة.

وحروف الحلق ستة وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

مسئلــة

ويقال: ما حكم نِعْمَ وبِئْسَ؟

والجواب: إنّهما يرفعان ما فيه الألف واللام على طريق الجنس ولا يعملان في المضمرات ولا في الأعلام ولا في أسماء الإشارة ولا فيما كان مُعرَّفاً تعريف العهد. وإذا أُضْمِرَ فيهما كان الضمير على شريطة التفسير. ولا بد من آسم نكرة منصوبة يفسر ذلك الضمير وذلك نحو قولك: نِعْم الرَّجُل، وبِئْس العُلامُ. وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام على طريق الجنس يجري هذا المجرى نحو

قولك: نِعْم صَاحِبَ القوم زَيد، وبِشْنَ صَاحبُ القوم عَمْرو. وتقول: نِعم رَجلاً وبشَنَ غلاماً. والمعنى نِعْم الرَّجلُ رجلاً. وبشن الغلامُ غلاماً، إلا أنك حذفت. وبعض النحويين يجيز الجمع بين المُفَسِّر والمُفَسِّر، وبعضهم لا يجيز ذلك. وهو مذهب سيبويه، والأول مذهب أبى العباس.

مسئلة

ويقال : لِمَ آختصا بالألف واللام على طريق الجنس؟

والجواب: إنهما وصفا للمدح والذم وقصرا على الجنس إشعاراً بأن في الممدوح والمذموم بهما مثل ما في جميع الجنس من المناقب أو المثالب. ولهذا قُصرا على الماضي لأن الإنسان لا يمدح ولا يذم إلا بما كان منه دون ما سيكون.

مسئلة

ريقال: لِمَ ارتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم بعدهما؟

والجواب: إنه يرتفع عند البصريين من وجهين:

أحدهما: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، كأنَّ قائلًا قال: مَنْ هذا الممدوح أو المذموم؟ فقيل: هو فلان.

(١٥/أ) والثاني: أنه مبتدأ، وما قبله خبر عنه. فإن قيل: فما العائد من الخبر على المبتدأ؟ قيل: ما دل عليه الكلام، لأن المعنى زيدٌ محمودٌ في الرجال، أو مذمومٌ في الرجال.

وقال الكوفيون: يرتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بنِعْم ويِشْس. وهذا لا يجوز عند أصحابنا لأن نِعْم وبِئْس لا تعملان في الأعلام. وحق البدل أن يقع موقع المبدل منه فيلزمهم أن يقولوا: نِعْمَ زيدٌ وبئسَ عمرو. وهذا لا يجوز.

مسئلة

ويقال: ما الأصل في حَبَّذا؟

والجواب: إن أصل حبّ، حَبَبَ، فأسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية، فقيل حَبِّ وركب مع «ذا» حتى صار بمنزلة الشيء الواحد. ولهذا لم يثن «ذا»، ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه قد صار بمنزلة الباء من ضرب.

مسئلية

ويقسال : فِيْمَ تعمل حَبَّذا؟

والجواب: إنها تعمل في المعرفة والنكرة نحو قولك: حَبَّذا زيدٌ، وحبَّذا رَجلُ عندنا. قال جرير(١):

٧ - يَا حَبَّذَا جَبِلُ الريّان مِنْ جَبَلٍ
 وحَبَّذا سَاكنُ الرّيّان أَحْيَانَا
 وحَبَّذا نَفَحاتُ مِنْ يَمَانِيَةٍ
 تَأْتيكَ مِنْ قِبلَ الرّيّان أَحْيَانَا

فإن قيل: بِم يرتفع الاسم بعدها؟ قيل:

اختلف النحويون في ذلك، فقال بعضهم: يرتفع بالابتداء، وحبَّذا خبره. وقال آخرون: يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو فلان. وقيل: حَبَّذا مبتدأ وما بعده خبره، لأنه قد زال عنه حكم

⁽۱) البيتان لجرير في ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ١١٥/٢، ١١٦، والمقرب ٧٠/١؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٢٩٤١).

الفعلية بالتركيب. وقيل: ما بعد حَبَّذا بدل من «ذا». وقيل: هو رفع بحبذا لأن حب رفع ذا، وحب مع ذا جميعاً رَفَعا زيداً وما جرى مجراه لأن ذا صارت بمنزلة الباء من ضرب، وصار حبذا بمنزلة ضرب في أنه لا اعتداد بـ «ذا» فيه.

باب ما لم يسم فاعله(١)

قال صاحب الكتاب: تقول ضُرِبَ زَيْدٌ. ترفعه لأنه لم يُسَمَّ فَاعِلُه. وكذا يُضْرَبُ زِيدٌ. ويُشَى، ضُربَ الزيدان. ويجمع، ضُرِبَ الزَيدون. توحد الفعل لأنه قبل الاسم الذي هوله. وتقول: أُعْطي زيدٌ درهماً. ارتفع زيد لأنه لم يسم فاعله، وانتصب الدرهم لأنه (١٥/ب) مفعول ما لم يُسم فاعله. ويجوز رَفع الدرهم ونصب زيد فتقول: أُعْطِي الدّرهمُ زيداً، والأول أَجْوَد.

فاما أعطي زيداً عمراً، فلا يجوز إلا رفع القابض ونصب الماخوذ أيهما كان. وكذلك أعطيت عمراً، إذا أخذته. وأعطيني زيد، إذا أخذك. وتقول: رُفع إلى زيد درهم التفع درهم لأن زيداً منعه حرف الجر أن يقوم مقام الفاعل ويسد مسده فارتفع ما بعده. وتقول: سير بزيد يومان، ترفع الزمان وتقيمه مقام الفاعل. وكذلك سِيْر بزيد سير طويلٌ. ترفع المصدر وتقيمه مقام اسم الفاعل. وكذلك سِيْر بزيد فرسخان. ترفع المكان وتقيمه مقام الفاعل. في المكان والزمان والمصدر، فإنك ترفع أيهما شئت فتقيمه فإن جمعت ثلاثة: المكان والزمان والمصدر، فإنك ترفع أيهما شئت فتقيمه مقام الفاعل، وتنصب الأخرين. فإن كان مع الثلاثة مفعول به مثل: أكْرِم زيد إكْراماً حسناً اليوم المكان الذي هوبه فإنه يرفع المفعول ويقام مقام الفاعل. تنصب هذه الثلاثة لأنها مفعولات وفضلات فإنما يقوم أحد هذه الثلاثة مقام الفاعل عند عدم المفعول.

* * *

⁽١) ويسمى المبني للمجهول.

مسائل هذا الباب

يقال : لم ضُمَّ أول الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله؟

والجواب: إنّه ضُمّ ليفرق بين ما سُمِّي فاعله، وبين ما لم يُسَم فاعله. فإن قيل: فلم عُدل إلى الضم فيما لم يُسم فاعله دون ما سُمِّي فاعله؟ قيل: لأنه فرع. فأعطي أثقل الحركات، وأعطي الأثقل أخف الحركات، لأنه أسبق فسبق إلى أخف الحركات.

وقال الفرَّاء: ضُم لأنه يدل على معنيين: معنى الفاعل ومعنى المفعول فقوي بالضمة لأنها أقوى الحركات.

مسئلــة

ويقال : لِمَ كُسر أول «قِيْلَ» و «بِيْعَ»؟

والجواب: إنّ الأصل كان «قول» و «بيع» فكرهوا الكسرة على الواو والياء فنقلوها إلى القاف والباء بعد أن سلبا حركتيهما فسكنت الياء وانقلبت الواو ياء لسكونها وآنكسار ما قبلها فصار قيل وبيع، ومن العرب من يَشِم الضَّم، ومنهم من يَرد ذوات الياء إلى الواو، ويضم الأول حرصاً على البيان. فيقول: قُوْلَ وبُوْعَ. وهذه اللغة لم تأت في القرآن، لقِلَّتِها وشُذُوْذِها.

(۱۱۸) مسئلــة

ويقال : لِمَ رُفع المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله؟

والجواب: إنّ سيبويه قال: أُسْنِد الفعل إليه كما أُسْنِدَ إلى الفاعل، وليس هو منقولاً عن غيره، وآستدل على ذلك بأن العرب قد بنت أفعالاً للمفعول لم تنطق لها بفاعل نحو قولك: جُنّ زيد، وسُلّ عمرو، وزُهي الرجل، وعقمتْ المرأة، وما أشبه ذلك.

وأما أبو الحسن(١) فقال: رُفع لأنه لما حُذف الفاعل أقيم مقامه. فعلى مذهبه يرتفع على التشبيه بالفاعل. وقول سيبويه أجري على كلام العرب. وقول أبي الحسن أجري على الأصول، من حيث لا فعل إلا وله فاعل.

مسئلتة

ويقال : ما الوجه في قولهم: أُعْطِيَ زَيْدُ دِرْهماً؟

والجواب: إن الوجه رَفْعُ زيدٌ ونَصْبُ درهم، لأن زيداً هو الآخذُ على كل حال، والدرهم مأخوذ. فإن قيل: فَلِمَ جاز رفعُ الدرهم ونصبُ زيد؟ قيل: جاز ذلك لأن اللّبسَ قد أُمِنْ. فإن خيف اللّبس لم يَجُزْ ذلك، نحو قولك: أعطي زيدٌ عمراً. لأنك لو رفعت عمراً ونصبت زيداً، لانقلب المعنى، وصار عمرو آخذاً وزيد مأخوذاً.

مسئلة

ويقال : لِمَ آرتفعَ دِرْهمُ في قولك: رُفع إلى زيد درهم؟

(١) يعني الأخفش.

والجواب: إنّه آرتفع لأنه قد آشتغل زيدٌ بحرف الجر فلم يقم مقام الفاعل. ورُفع الدرهم لأنه قد كان يجوز رَفْعه في قولك: أُعْطي زيداً درهم، ولا مانع لرفع زيد. وإذا جاز المانع كان ذلك أَجْوَز.

مسئلة

ويقال : كُمْ مِنْ وَجْهٍ يَجُوز في قولهم: سِيْر بزيدٍ يَوْمانِ فَرْسَخين سَيرٌ شديدٌ؟ والجواب : إنّه يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن ترفع اليومين بـ «سير» وتنصب الفرسخين على الظرفية أو على التشبيه بالمفعول به.

والثاني: أن ترفع الفرسخين وتنصب اليومين على الظرف أو على التشبيه بالمفعول به.

والثالث: أن تنصبهما جميعاً على الظرف أو على التشبيه بالمفعول به. وإن شئت نصبت أحدهما على الظرف، والآخر على التشبيه بالمفعول به. وترفع المصدر على ما لَمْ يُسَمّ فاعله.

والرابع: أن تنصب الجميع على ما فسرت، وتقيم «بزيد» مقام الفاعل (١٦/ب) ولا ينكر أن يقع الجار والمجرور في موضع رفع. قال الله تعالى ('): ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً ﴾ أي: كفى الله. وقال (''): ﴿مَا لَكُم مِنْ إِله غَيْرُه ﴾ أي مَا لكم إله. ورفع المصدر إذا وصف هو الاختيار لأنه يقرب من الأسماء. وإذا لم يوصف لم يصلح رفعه لأن فائدته كفائدة الفعل، والفعل لا يقام مقام الفاعل.

⁽١) سورة النساء/ آية ٧٩.

⁽٢) سورة الأعراف/ آية ٩٩.

باب الابتداء والخبر

قال صاحب الكتاب: زَيدٌ قَائِمٌ. يرتفع الاسمان على الابتداء والخبر. ويجوز: زَيدٌ القائمُ. يكون الخبر مرة معرفة ومرة نكرة. ويجوز تقديم الخبر قائمُ زيدٌ، والقائمُ زيدٌ. ويجوز أن تخبر بظرف المكان فتقول: زَيدٌ خَلْفَكَ. بنصب الخلف لأنه ظرف، وتقدمه فتقول: خَلْفَكَ زَيدٌ. يرتفع زيد بالابتداء، أو الظرف خبره مقدماً ومؤخراً.

وتقول: الخروجُ اليوم فتجعل ظرف الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان مصدراً. وتخبر عن المبتدأ بالحال، إذا كان مصدراً. فتقول: أكلي متكئاً، وعهدي به قديماً، وعهدي به ذا مال. وتقول: زَيدُ قَامَ، وزيدٌ يقومُ. يرتفع زيدٌ بالابتداء. وفي قَامَ ويقومُ ضميرُ مِنْ زيدٍ هو الفاعل. وتثنيه وتجمعة فتقول: الزيدان قاما. والزيدون قاموا. وإذا تقدم الفعل وُحد ولم يُمن ولم يُجمع نحو قولك: قام الزيدان وقام الزيدون. وتقول: زَيدُ أبوه قائمٌ يرتفع زيد بالابتداء وأبوه آبتداء ثَانٍ. ويرتفع قائم لأنه خبر الأب والأب وخبره، خبر عن زيد. لأن الهاء لزيد، فإن قلت: زيد عمرو قائم، لم يَجُزْ. لأنه ليس في قولك عمرو قائم ؟ ولا يتغير الإعراب لأن «هل» حرف لا يعمل إعراباً فيما بعده مل زيدُ قائم؟ ولا نيد قائم، ولا عمرو رفع بالابتداء أو الخبر. وكذلك إنما زيد منطلق ولا زيد قائم، ولا عمرو خارج. الرفع بعد «لا» بالابتداء.

مسائل هذا الباب

ويقال: ما الرافع للمبتدأ؟

والجواب:

إن الرافع للمبتدأ هو الابتداء وذلك أن المعاني هي العاملة وإنّما جعلت الألفاظ دلالة عليها. فإن قيل: لم ترك الابتداء بغير لفظ دال عليه؟ قيل: جُعل ترك العلامة، علامة له ودلالة عليه، منزلة توبين صَبغْتَ طرف أحدهما، وتركت الأخر (١٧/أ) غير مصبوغ الطرف، فيكون كل واحد منهما معروفاً عندك. هذا بالصبّغ وهذا بخلوه من الصّبغ. وكذلك الابتداء لمّا تُرك بلاعلامة، وجعل لغيره علامة، كان معروفاً بذلك كما يعرف غيره بالعلامة.

مسئلة

ويقسال : فَلِمَ رُفع؟

والجواب: إنَّ فيه قولين:

أحدهما: أنه أول، فأعى أول الحركات وهي الضمة.

والثاني: أنه أشبه الفاعل من حيث كان كل واحد منهما مع ما أسند إليه، جملة يحسن عليها السكوت، فرُفع كما رُفع الفاعل. وهذا قول أبى العباس المبرد.

مسئلة

ويقال: بم أرتفع الخبر؟

والجواب: إن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن الابتداء رَفَعَ المبتدأ والخبر جميعاً. وذهب آخرون إلى أن الابتداء رفع المبتدأ. والابتداء والمبتدأ جميعاً رَفَعا الخبر. وهذا الظاهر من مذهب سيبويه.

والثالث: إن الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر.

وقال الكوفيون: المبتدأ يَرفعُ الخبر، والخبرُ رَفَع المبتدأ ويسمونهما المترافعين. وأجود هذه الأقوال، القول الأول لأننا رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر تنصب الاسمين جميعاً وهي بمنزلة الابتداء لأنها تعاقبه نحو: ظننت زيداً قائماً. فكما أن ظننتُ عملت في الاسمين جميعاً فكذلك ما حل محله يعمل فيهما جميعاً.

مسئلة

ويقال : فَلِم رُفِع الخبر؟

والجواب: إنّه أشبه النعت من حيث كان الأول في المعنى، وأن العامل فيه معنى غير لفظ فجعل إعرابه كإعراب المبتدأ كما جعل إعراب النعت كإعراب المنعوت. فإن قيل: فيلزم مثل هذا في خبر «كان» وخبر «إن» لأنّ الثاني فيه هو الأول في المعنى، قيل: قد احترزنا من هذا. وذلك أنّ العامل في هذين الموضعين لفظ، والعامل هناك معنى. كما أنّ العامل في النعت معنى وكان أشبه به وَأوْلى بالحَمْل عليه.

مسئلة

ويقال : على كم من وجه يكون الخبر في المعرفة والنكرة؟

والجواب: إنه على أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. وهذا هو الأصل لأن الفائدة إنما تقع بالنكرة دون المعرفة. والفائدة في الخبر.

والثاني: (١٧/ب) أن يكونا معرفتين، نحو قولك: زَيدُ القَائِمُ. كأن المخاطب يعرف زيداً بالسماع ولا يعرف أنّه القائم. أو يعرف القائم، ولا يعرف أنّه زيد.

والثالث: أن يكونا نكرتين. ولا بُدّ أن يكون في الأول بعض التخصيص. نحو قولك: رجل من بني تَميم خارج. وأَفْضلُ من زيدٍ قائم. ولو قلت: رجل قائم. لم يَجُزْ، لأنه لا فائدة فيه. وحيث كانت الأرض لا تخلو أَنْ يكون فيها رجل قائم.

والرابع: أنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. وهذا عكس ما وضع عليه الكلام، ولا يأتي مثله إلا في ضرورة الشعر.

مسئلة

ويفال: بِكُم من شيء يُخْبَر عن المبتدأ؟

والجواب: إنه يخبر عنه بشيئين: اسم مفرد وجملة. فالاسم المفرد على ضربين:

أحدهما: ما لم يحتمل ضميراً، نحو قولك: زيدٌ غلامك.

والثاني: ما احتمل الضمير، نحو قولك: زيدُ قائمٌ.

وقد يحذف هذا الذي يحتمل الضمير ويقام مقامه شيئان: الظرف والجار والمجرور. فإذا كان المبتدأ جثة، كان الظرف ظرف مكان، نحو قولك: زيد خلفك، وعمرو أمامك. وإن كان حدثاً، جاز أن يكون الظرف زمانياً ومكانياً، نحو قولك: البيعُ اليوم. والقتالُ أَمَامك. وأما الجار والمجرور. فنحو قولك: زيد من الكرام، وعمرو من اللئام، والعامل في الظرف والجار والمجرور محذوف. والتقدير: زيد مستقر أمامك أو خلفك. والبيع مستقر اليوم، أو كائن، وكذلك عمرو كائن من الكرام. إلا أنك حذفت آسم الفاعل وأقمت معموله مقامه، وأفضى الضمير الذي كان في آسم الفاعل إلى الغائب عنه فاستتر فيه.

وأما الجملة فعلى ضربين:

جملة من مبتدأ وخبر، ولا بُدّ أن يكون فيها ذكر من الأول نحو قولك: زيد أَبوه قَائم. ولو قلت: زَيد عمرو قائم، لم يَجزُ. فإن قلت إليه أو بسببه أو معه أو في حاجته جاز.

وجملة من فعل وفاعل نحو قولك: زَيدٌ قَامَ أبوه، وعبدالله خرج. ففي خرج ضمير من عبدالله وهو فاعل خرج، وذلك الضمير جملة وهي خبر عن عبدالله. فإن قيل: ما أنكرت أن يكون عبدالله مرفوعاً بخرج وليس في خرج ضمير منه (١٨/أ). قيل: أنكرنا ذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: إن الضمير يظهر في التثنية والجمع نحو قولك: عبداالله خرجا، وعبدوالله خرجوا.

والثاني: إنه يجوز عبدالله خرج أبوه. فلو كان عبدالله يرتفع بخرج، ما جاز أن يرتفع به الأب.

والثالث: إننا نقول عبدالله هل خرج؟ فلو ارتفع عبدالله بدخرج» لم يتقدم على «هل» لأن «هل» استفهام ولا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.

وقد تتركب الجملتان وتنعقدان بحرف الشرط وتكونان خبراً عن المبتدأ نحو قولك: زَيدُ إِنْ تُكْرِمُه يُكْرِمْك.

مسئلة

ويفُّال : على كم وجه يكون خبر المبتدأ في التقديم والتأخير؟

والجواب: إنه على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يكون إلا مقدماً وذلك إذا كان استفهاماً نحو: أين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى الخروجُ؟

والثاني: ما لا يكون إلا مؤخراً وذلك إذا كان فعلاً نحو: زَيد قام وعبدالله خرج. فإن قدمت، بطل الابتداء وارتفع الاسم بالفعل.

والثالث: ما جاز تقديمه وتأخيره. وهو ما عدا ما ذكرناه نحو: زَيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ. وعبدالله أبوه مُنْطلق، وأبوه منطلق عبدالله. وزيدٌ في الدار وفي الدار زيدٌ. هذا مذهب سيبويه.

وقال الأخفش: إذا قلت: في الدار زيدً. ارتفع «زيد» بالظرف. وهذا القول يفسده: إنّ في الدار زيداً.

مسئلة

ويقال : بِمَ ينتصب «مُتَّكِئاً» في قولك: أَكْلِي مُتَّكِئاً وما جرى مجراه؟ وأين خبر المبتدأ؟

والجواب: إنه ينتصب على الحال، والعامل في الحال، الخبر المحذوف. والتقدير: أَكْلي إذَا كنتُ مُتَّكِئاً. إلا أنك حذفت «إذَا كُنْتُ» وهو خبر المبتدأ، وأقمتَ الحال مقامه.

وجاز أن يكون «إذا» خبراً عن «أكلي» لأن «إذا» ظرف زمان وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث. و «أكلي» حدث. والقول على: عهدي به قديماً، وعهدي به ذا مال، كالقول على أكلي متكئاً. وكذلك: ضَرَّبي زيداً قائماً. ومن ذلك: أكثر أكلي التفاح نضيجاً، وأكثر شربي السويق ملتوباً، وأخطبُ ما يكون الأمير قائماً، لأن «أفعل» لا تضاف إلا إلى ما هو بعضه. وقد أضفته ها هنا إلى (١٨/ب) المصدر فصار مصدراً.

مسئلة

وبقال : ما الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء؟

والجواب: إنَّها: «إنَّما» و «لعلَّما» و «ليُّتَما» و «كأنَّما» و «لكنَّما» و «هَل».

وكان أصل إنما، «إنّ» إلا أن «مَا» دخلت عليها فكفتها عن العمل. وبعض العرب ينصب ولا يعتد بـ «ما». وأكثر ما جاء ذلك في «ليُتَما». قال النابغة(١):

٨ - قَالَتُ أَلَا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لنا إلى حَمَامِتِنا أَوْ نِصْف فَقَدِ
 ينشد: ألا ليتما هذا الحَمَامُ. وألا ليتما هذا الحَمَامُ. بالرفع
 والنصب جميعاً.

وأما «هل» فتكون على ضربين:

أحدها: أن تكون آستفهاماً عن حقيقة خبر. نحو قولك: هَل زيدٌ قَائِمٌ؟

⁽۱) الشاهد للنابغة الدبياني في ديوانه ص ١٦؛ وسيبويه ٢٨٢/١؛ وشرح المفصل ٥٨/٨؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٧٨٥).

والثاني: أن تكون بمعنى «قَد» نحو قوله تعالى (١): ﴿هَلْ أَتَى على الإنسان حِيْنٌ ﴾ ولا تدخل في هذا الوجه إلا على فعل. وأما في الوجه الأول، فإنّه يجوز أنْ تدخل على الاسم والفعل جميعاً.

⁽١) سورة الدهر/ آية ١.

باب كان وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وما دام وما زال وما في لغة أهل الحجاز وما أنفك وما برح وما فتيء وليس

قال صاحب الكتاب: هذه أفعال تدخل على جملة الابتداء فيرتفع المبتدأ لأنه فاعل، وينتصب الخبر لأنه مفعول. تقول: كان زيدٌ عالماً، وكان عالماً زيدٌ. يتوسط الخبر ويتقدم كما يتأخر. وتقول: كان زيدٌ عَلمَ أمرنا. وكان زيد يعلم حديثنا. فتخبر عن «كان» بالفعل الماضي والمضارع. وكان زيدٌ عندك. تخبر عنه بالظرف. وكان زَيدٌ قائماً أبوه، تنصب قائماً لأنه خبرُ كان. ويرتفع الأب لأنه فاعل القيام. وتقول: أكان زيدٌ عالماً؟ فلا يتغير الإعراب بزيادة حرف الاستخبار. وكذلك ما كان زيدٌ أخاك. لا يتغير الإعراب بزيادة حرف النفي. وكذلك ما كان زيد إلا أخاك. لم يتغير الإعراب بزيادة ولا أنها قولك ما زال زيدٌ عالماً فلا تزد فيه «إلا» لأن «ما زال» إثبات ليست «إلا». فأما قولك ما زال زيدٌ عالماً فلا تزد فيه «إلا» لأن «ما زال» إثبات ليست بنفي فلا يدخل الإثبات على الإثبات، إنما يدخل على النفي. وتقول: ليس زيد خارجاً، وليس خارجاً زيد. ولا يجوز خارجاً ليس زيد. يتوسط خبرها ويتأخر ولا يتقدم عليها.

مسائل هذا الباب

ريقال : كم كان وأخواتها؟ (١٩/أ)

والجواب: إنها عشرة وهي: كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات وما زال وما دام وليس.

فأصبح وأمسى متواخيان لأنهما للنهار خاصة.

وصار وبات متواخيان لاشتراكهما في اعتلال العين.

وما دام وما زال متواخيان لانعقاد معناهما بـ «ما» وإن كانت «ما» في «ما زال» نفياً وفي «ما دام» ظرفية.

وكان وليس، مفردتان.

وتأتي ما آنفك وما فتيء وما برح، في معنى زال. وراح في معنى أمسى. وغدا في معنى أصبح. وما في معنى ليس.

مسئلة

ريقال : لِمَ رَفعتُ هذه الأفعالُ الأسماءَ ونصبتُ الأخبارَ وليست أَفْعالاً حقيقية؟

والجواب: إنها تصرف تصرف الأفعال فعملت عملها، ورُفع الاسم على الشبه بالفاعل ونُصب الخبر على التشبيه بالمفعول. ومما يدلك أنها ليست أفعالاً حقيقية، أن اسم الفاعل والمفعول فيها كشيء

واحد. تقول: كان زيد أخاك. فالأخ زيد في المعنى. وإذا قلت ضرب زيد أخاك. كان زيد غير الأخ. وتقول: ضرب زيد عمراً. فيقال لك: ما فعل زيد؟ فتقول: الضرب.

ولو قلت: كان زيد أخاك. فقيل لك: ما فعل زيد؟ أيجوز أن تقول الكون؟

واختلفوا في «ليس» فذهب الجمهور من النحويين إلى أنها فِعْلُ. واستدل على ذلك باتصال الضمير بها وإسكان ما قبله وحذف الياء من قولك: لَسْتُ ولَسْتَ ولَسْتِ ولَسْنا ولَسْتُما ولَسْتُم ولَسْتُ، ولَسْتُ ووَهب آخرون إلى أنها حرف. وكان أبو بكر بن السراج يقول: كنت أقول «ليس» فعل منذ أربعين سنة تقليداً. والأظهر في ليس أنها فعل.

مسئلة

ويقال : كم من وجه يجوز في تقديم هذه الأفعال وتوسيطها وتأخيرها؟ والجواب : إنّ هذه الأفعال على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما يجوز فيه التقديم والتاخير والتوسيط. وذلك كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات.

والثاني: ما اختلف النحويون فيه، فأجاز بعضهم تقديم الخبر عليه ومنع منه آخرون وأجمعوا على جواز التوسيط وذلك ما زال (١٩/ب) وما انفك وما فتىء وما برح وليس. فمن أجاز التقديم، اعتل بأن الكلام إثبات. ومن منع، اعتل بأن ما نفي ولا يتقدم عليه ما حكمه أن يكون بعده. واعتل الأولون في «ليس» بأنها فعل، مثل «كان» فيتقدم خبرها عليها، كما يتقدم خبر كان. واعتل الأخرون بأنها لا تنصرف فلم يتصرف معمولها.

والثالث: ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه، وذلك «ما دام» لأن «ما» ها هنا موصولة، وما بعدها في صلتها. ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول.

مسئلة

ريقال : كيف جاز وقوع الفعل الماضي خبراً عن كان؟

والجواب: إنه كان على إضمار «قَدْ» وذلك أَنّ «قَدْ» يقرر الماضي من الحال، وخبر كان يشبه الحال. ومن ها هنا يذهب الكوفيون إلى أنه حال وقد جاء الماضي خبراً عن كان في التنزيل. قال الله تعالى(١): ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيْصُه قُدَّ مِنْ دُبُرَ ﴾. أي قَدْ قُدَّ وقال النابغة(٢):

٩ ــ أمْست خَلاءً وأمسى أَهْلُها آختَملوا أَخنى عَليها الذي أُخنى عَلى لبدِ
 أي: قد احتملوا.

مسئله

ويقال : لِمَ لَمْ يغير الاستفهام والنفي الكلام عن حاله؟

والجواب: إنهما دخلا على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيرا لأنهما غير مؤثرين في الإعراب. وإنما يدخلان لِنَقْلِ الخبر إلى المنفي.

⁽١) سورة يوسف/ آية ٢٧.

⁽٢) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥؛ والخزانة ٧٦/٢؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٧٩٣).

مسئلة

ويقال: لِمَ جاز أن تدخل «إلا» على خبر «ما كان»، ولم يجز أنْ تدخل على خبر «ما زال» وأخواتها؟

والجواب: إن «ما كان» نفي و «ما زال» إثبات، و «إلا» إثبات. ولا يجوز أنْ يدخل الإثبات على النفي. يدخل الإثبات على النفي. فأمًّا قول ذي الرمة(١):

١٠ حَراجِيْجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِها بَلَداً قَفْرَا

___ ففيه ثلاثة أقوال:

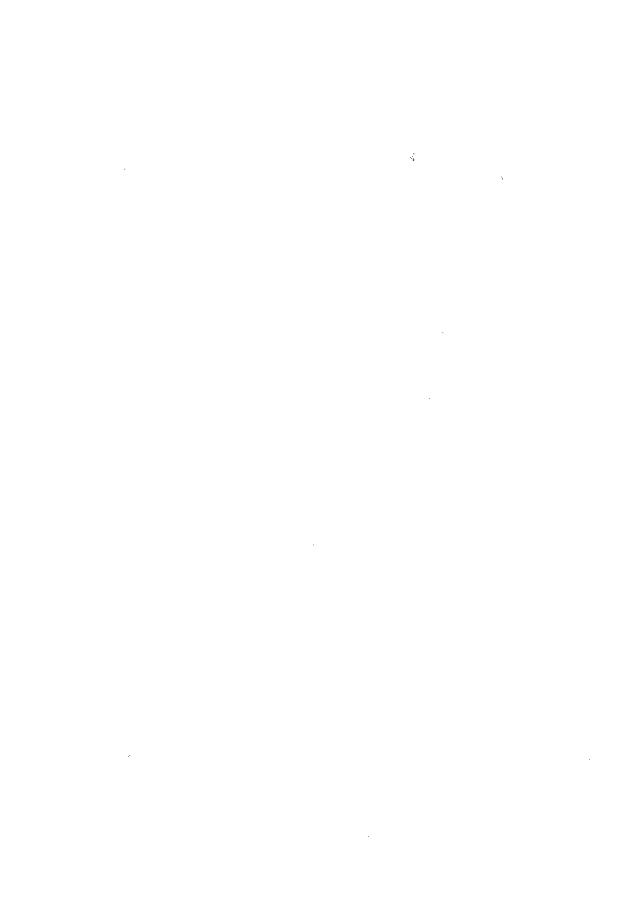
أحدها: إن «مُنَاخة» تنتصب على الحال وليس خبراً لـ «ما انفك». وخبر «ما أنفك»، على الخسف.

والثاني: إن «ما أنفك» من الانفكاك وهو التفرق. نحو قوله تعالى (٢): ﴿مُنْفَكِين حَتّى تَأْتِيْهِم البَيّنَة ﴾ أي متفرقين. وليست التي تحتاج إلى خبر.

والثالث: إن ذا الرُّمّة غلط فأستعملها أستعمال «ما كان».

⁽١) الشاهد لذي الرُّمَّة في ديوانه ص ١٧٣؛ وسيبويه ٢/٨١١؛ والخزانة ٤٩/٤؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ١١٧٠).

⁽٢) سورة البينة/ آية ١.



بات سا

قال صاحب الكتاب: مَا زيدُ خارجاً، تنصب الخبر. (٢٠/أ) فإن قدمته رفعته. مَا خَارِجٌ زَيْدٌ. وكذلك إِنْ زيدت بين الاسم والخبر «لا» آرتفع الخبر. تقول: ما زيد إلا قائم. قال تعالى (١): ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إلا وَاحِدة ﴾ فرفع. وقال فيما لم تزد فيه «إلا» (٢): ﴿ مَا هذا بَشَراً ﴾ فنصب. وتقول: ما زيد بقائم، فتزيد الباء فإن قلت: ما قائم زيد، فقدمت الخبر لم تزد الباء، وكذلك، ما زيد إلا قائم. إذا زدت «إلا» فلا تزد الباء، إنما تزيد «ما» في موضع النصب فقط، لا في موضع الرفع. فأمًّا ليس زيد بقائم، وليس بقائم زيد، فتزيد والباء الخبر في ليس مع تقديمه على والباء الأنك تقول: ليس قائماً زيد، فتنصب الخبر في ليس مع تقديمه على الاسم. وتقول: ما زيدُ قام ويقوم. وما زيدُ عندك. وما زيدُ منطلقاً أبوه، وما زيدُ أخوه منطلق. ترفع الأب بالابتداء، وترفع منطلقاً لأنه خبر الابتداء وتجعل الجملة خبر «ما »، كما فعلت في باب «كان».

⁽١) سورة القمر/ آية ٥٠.

⁽٢) سورة يوسف/ آية ٣١.

مسائل هذا الباب

ويقال: مَا محمل مَا؟

والجواب: إنّ العرب اختلفتْ في ذلك وأهل الحجاز يجرونها مجرى ليس، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر لأنها نفي، كما أن «ليس» نفي، وأنها داخلة على المبتدأ والخبر، كما أن «ليس» كذلك، فلما أشبهت ليس من هذين الوجهين أعملوها عملها، وما أشبه شيئاً من وجهين، أُعْظِي حُكْمُه. كباب ما لا ينصرف، لما أشبه الفعل من وجهين منع الجر والتنوين كما يمنع الفعل.

أما بَنو تميم، فإنهم رَأوا «ما» تدخل على الاسم والفعل، كَهَلْ وبَلْ وما أشبه ذلك. وكل حرف يدخل على القبيلين، فإنه غير عامل في واحد منهما فلم يعملوها لذلك. ورفعوا ما بعدها بالابتداء والخبر. وهذا المذهب أقيس. ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال ويه جاء القرآن. قال الله تعالى ('): ﴿مَا هَذَا بشراً ﴾. وقال ('): ﴿مَا هُنَّ أُمّهاتِهم ﴾.

مسئلــة

ويقـــال : كُمّ مسائل ما؟

⁽١) سورة يوسف/ آية ٣١.

⁽٢) سورة المجادلة/ آية ٢.

والجواب: ستّ.

مسألتان جائزتان بلا خلاف بين العرب، وهما: مَا قائم زيد، وما زيد إلا قائم. هكذا يقول الحجازي والتميمي.

ومسألتان جائزتان وفيهما خلاف بين العرب وهما: ما زيد قائماً على لغة أهل الحجاز، وما زيد قائم على لغة بني تميم.

ومسألتان: غير جائزتين بإجماع وهما: ما قَائماً زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائماً، فأمَّا قول الفرزدق(١):

(۲۰/ب)

١١ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ
 الله ثلاثة أقوال:

أحدها: إنه أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز وهو تميمي فظن أنهم يعملون «ما» في الخبر مقدماً، فغلط.

والثاني: إنه شاذ كشذوذ ملحفة جديدة. قال سيبويه: ورب شيء كذا.

والشالث: إن «مثلهم» ينتصب على الحال، وخبر المبتدأ محذوف، أي، وإذ ما في الأرض مثلهم بشر، وكان «مثلهم» وصفاً لبشر. فلما قدم نصب كما قال(٢):

١٢ لِمَيَّةَ مُوْحِسًا طَلَلُ يَلُوْحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

⁽۱) الشاهد للفرزدُق في ديوانه ١٨٥/١؛ وسيبويه ٢٩/١؛ والخزانة ١٣٠/٢؛ ومعجم شواهد الناسو (رقم ٩٠٢).

 ⁽۲) الشاهد لكثير عزّة في ديوانه ص ٥٠٦؛ وسيبويه ٢٧٦/١؛ والخزانة ٥٣٣/١؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ١٩٢٦).

وإنَّما لَمْ تعمل «مَا» مع تقديم الخبر، لانتقاض ِ ترتيبِ الابتداء ولم تعمل مع دخول «إلا» لانتقاض معنى النفي.

مسئلة

ويقال : لِمَ زيدتُ الباءُ في خبر ما؟

والجواب: إن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: إنَّ الخبر قد تباعد عن النفي فربطوه بالباء.

والثاني: إن الكلام قد يطول ويُنْسَى أوله، فجاءوا بالباء ليشعروا أن في صدر الكلام نفياً.

والثالث: إن هذا جواب من قال: إن زيداً لقائم، فتقول أنت: ما زيد لقائم، فتجعل الباء بإزاء اللام، و «ما» بإزاء «إن». فإن قال: إنّ زيداً قائمٌ، قلت: ما زَيْدٌ قَائماً.

مسئلة

ويقال : لِمَ لَمْ يَجز دخول الباء على خبر «ما» إذا كان مقدماً، وتدخل على خبر «ليس» مقدماً ومؤخراً؟

والجواب: إن «ما» لا تعمل إذا تقدم خبرها. والباء لا تدخل إلا على خبر المبتدأ في أصح القولين، وليس كذلك «ليس» لأنها تنصب الخبر مقدماً، كما تنصبه مؤخراً. وقد أجاز الفرَّاءُ وآبن الورَّاق(١) دخول الباء مع تقديم الخبر.

⁽١) هو أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس المعروف بآبن الورّاق. من أثمة العربية، قرآ على على أبن مقسم وروى عنه. وتتلمذ عليه أبو علي الأهوازي. له من التصانيف: علل النحو، وشرح محتصر الجرمي. توفي سنة ٣٨١هـ. (انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٣٩/١ ـــ ١٣٠٠؛ والأعلام ٩٨/٧).

باب إِنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ وليْتُ و إِلَعَلَّ (١)

قال صاحب الكتاب: هذه حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر مثل: إن زيداً عِنْدَك، وإنّ عِنْدَك زيداً قائمٌ. ولا يتقدم الخبر إلا أن يكون ظرفاً مثل: إن زيداً عِنْدَك، وإنّ عِنْدَك زيداً. وتقول: إنّ زيداً قائمٌ أبوه، ترفع قائماً لانه خبره. وترفع الأب لأنه فاعل القيام. فإن قلت: إنّ زيداً أبوه قائم. ارتفع الأب بالابتداء وآرتفع قائم بخبر الابتداء والجملة خبر «إنّ». وتقول: إنّ زيداً قام. وإنّ زيداً يقومُ، فتخبر بالفعل الماضي والمضارع كما فعلت في باب الابتداء، وباب كان.

وتزيد اللام في خبر إنّ (٢١/أ) فتقول: إنّ زيداً لقائم، وإنّ زيداً لخلفك، وإنّ زيداً ليقوم. بدخول (٢) اللام على الاسم والظرف والمضارع. ولا تدخل على الفعل الماضي. لا تقل: إنّ زيداً لقام. وإذا قَدَّمت الظرف، وأخرت الاسم، دخل عليه اللام لانه وقع موقع الخبر كقولك: إنّ في الدار لزيداً. وإنّ عندك لعمراً. قال تعالى (٣): ﴿إنّ في ذلك لآية ﴾ و ﴿إنّ في ذلك لَعِبْرة ﴾ (٤). وإذا دخلت «ما» على هذا الباب، آرتفع ما بعدها بالابتداء مثل: إنّما زَيْدٌ خارجُ، وكأنما زيد إلا سَيِّدٌ. ولعلما أنت قادم. وليتما نحن خارجون. وإذا خُفَفْتُ هذه الحروف، رفعت أيضاً فقلت: إنْ زيدٌ لخارجُ.

⁽١) لم يذكرها المصنف.

⁽٢) في الأصل: بدخل.

⁽٣) سورة البقرة/ آية ٢٤٨.

⁽٤) سورة آل عمران/ آية ١٣؛ وسورة النور/ آية ٤٤؛ وسورة النازعات/ آية ٢٦.

ولا بد من اللام لتفرق بين هذه المثبتة وبين النافية مثل قول الله تعالى (١): ﴿ إِنْ الكافرون إلا في غُرور ﴾ فإن نصبت قلت: إن زيداً خارج. وإن شئت زدت اللام وإن شئت لم تزد. وتقول: إن زيداً عندك قائم بالرفع. وإن شئت، قائماً بالنصب على الحال. وكذلك، إن عندك زيداً قائم وقائماً. فأما قولك: إنّ زيداً قائم عندك، فالرفع لا غير إذا قدرت قائماً على الظرف. وتقول: إنّ زيداً عندك معرض، بالرفع لا غير، لأن الظرف ناقص لا يحسن السكوت عليه.

* * *

⁽١) سورة الملك/ آية ٢٠.

مسائل هذا الباب

بقال : لِمَ عملتُ هذه الحروف؟

والجواب: إنَّها أشبهتُ الْأَفعال من أربعة أوجه:

أحدها: إنَّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والاستدراك والتمنِّي والترجِّي.

والثاني: إن أواخرها مفتوحةً كأواخر الفعل الماضي.

والثالث: إن ضمائر النصب تتصل بها على حد اتصالها بالأفعال نحو قولك: إنَّني وإنَّك وإنَّه. كما تقول: ضَرَبني وضَـرَبك وضَرَبه.

والرابع: إنها تطلب أسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي فنصبوا أسمها وشبهوه بالمفعول، ورفعوا خبرها وشبهوه بالفاعل.

مسئلــة

ويقال : فَلِم قدُّموا المنصوب منها على المرفوع؟

والجواب: إنهم أرادوا أنْ يُفرقوا بينَ ما يعمل بحق الأصل، وما يعمل بحق الشبه، فكرهوا أن يقدموا مرفوعها على منصوبها فيتوهم أنها أفعال. فإن قيل: فقد قدموا مرفوع «ما» على منصوبها وهي مشبهة بالفعل، قيل: أشبهت الفعل معنى، ولم تشبهه لفظاً. وإنّ أشبهته

لفظاً (٢١/ب) ومعنى فلوقدم مرفوعها على منصوبها لتوهم أنها أفعال.

ويقال : ما معنى هذه النحروف؟

والجواب: إنَّ معانيها مختلفة، فإنها:

إما أنْ تكون توكيداً أو تلقياً للقسم، نحو قولك: إنَّ زيداً قائم، وإنَّ أخاك منطلق.

وتكون جواباً بمعنى أَجَلْ، كما قال(١):

١٣ ـ وَلاَ أُتيمُ بِدَار الهُونِ إِنَّ وَلاَ اتِّي إلى الغَدْر أَخْشى دونَه الخَمجَا

ويروى أنَّ رجلًا قال لعبدالله بن الـزبير(٢): لَعَن اللَّـهُ رَاحلةً حَمَاتْنِي إِلَيْك. فقال: إنَّ ورَاكبَها. أَيْ أَجَلْ.

وأمًّا «أَنَّ»، فإنَّها تكون مع الفعل في تأويل المصدر، يحكم على موضعها بالرفع والنصب والجر.

وأما «كأنَّ»، فمعناها التشبيه.

وأما «لكنَّ»، فمعناها الاستدراك بعد الجحد.

و «ليتُ»، معناها التمني.

⁽١) الشاهد لساعدة بن جوَّية الهذلي في ديوان الهذلين ٢١٠/٢.

⁽٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير القرشي الأسدي، فارس قريش في زمنه وأول مولود في المدينة بعد الهجرة. بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ فحكم مصر والعراق واليمن وأكثر الشام وكانت له مع الأمويين وقائدهم الحجاج وقائع كثيرة. توفي في مكة سنة ٧٣هـ. (انظر في ترجته: تهذيب ابن عساكر ٢٩٩٩/٧).

و «لعلٌ»، معناها الترجي والتوقع. والفرق بين الترجي والتوقع، أنّ الترجي يكون في الخير والتوقع يكون في الخير والشر.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز تقديم خبرها على أسمها إذا كان ظرفاً؟

والجواب: إن العرب اتسعت في الظروف فأجازت فيها ما لا تجيزه في غيرها، من قبل أنَّ جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام، وإنَّ لم تذكر، لأنه لا يصح وقوع فعل، إلا في زمان ومكان. فلما كان معناها موجوداً في الكلام أجازوا تقديمها والفصل بها بين «إنَّ» وأسمها.

مسئلة

ويقال : لِمَ أدخلت اللام على خبر «إنَّ» من بين سائر أخواتها؟

والجواب: إنّ «إنّ» لم تغير معنى الابتداء كما غيّرته أخواتها. وهذه اللام لام الابتداء إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي التوكيد فأخروا اللام إلى الخبر لتؤكده كما وكدت «إنّ» الجملة. وكانت اللام أولى بالتأخير لأنها غير عاملة. و «إنّ» عاملة. وتقديم العامل أولى. هذا مذهب أصحابنا.

وقال الكوفيون: إنما دخلت اللام، لأن هذا الكلام جواب من قال: ما زيد بقائم. فتجعل اللام بإزاء الباء و «إنّ» بإزاء «ما».

مسئلة

ريقال : ما حكم هذه الحروف إذا زيدت عليها «ما»؟

والجواب: إنها تُلْغَى من العمل لأن «ما» كفّتها وحالت بينها وبين معمولها. ويليها الاسم والفعل لأن «ما» هيَّأتْ لها ذلك. ومن العرب (٢٢/أ) من لا يعتد بـ «ما» وينصب بها. وأكثر ما جاء ذلك عنهم في «ليْتَما».

مسئلة

ويقال : ما حكم «إنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ» إذا خُفَّفْنَ؟

والجواب: حكمهن أن لا يعملن شيئاً، لأن بناء الفعل قد نقص، فنقص العرب الشبه فرجعن إلى الأصل وهو ألا يعملن شيئاً. وبعض العرب يُعمل إنَّ وأخواتها مخففات، لأن الفعل قد يعمل وهو محذوف نحو: لم يَكُ زيدٌ قائماً، وبذلك قرأ أهل المدينة (١): «وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوفِينَهُم» (٢). واللام تلزم «إنّ» إذا خففت للفرق بين «إنّ» إذا كانت مخففة من الثقيلة وبينها إذا كانت نافية. وأهل الكوفة يجعلون «إنّ» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا». وهذه دعوى لا برهان عليها.

⁽١) ونافع وأبن كثير وأبو بكر معهم. (تفسير القرطبي ١٠٤/٩).

⁽۲) سورة هود/ آیة ۱۱۱.

باب كسر إنَّ

قال صاحب الكتاب: تكسر إنَّ في ثلاثة مواضع:

مبتدأة مثل: إنِّي خارج.

وبعد القول مثل: قلت: إنَّ زيداً ذاهبٌ.

وإذا جاءت اللام في خبرها مثل: علمت إنّ زيداً لمنطلقٌ.

وتفتح في غير هذه المواضع الثلاثة:

إذا وقعت فاعلة: بلغني أنَّك خارج.

أو مفعولة مثل: عرفت أنَّك مقيم.

أو مجرورة مثل: عجبت من أنَّك ذاهب.

* * *

مسائل هذا الباب

يقال : ما الأصل في كسر «إنّ» من هذه المواضع؟

والجواب: إن الأصل الابتداء، وما بعد القول مبتدأ، فقد رجع إلى معنى الابتداء. وكذلك اللام إنّما هي لام الابتداء أُخّرتُ إلى الخبر فقد رجع الجميع إلى معنى الابتداء.

مسئلتة

ويقال : ما حكم «إنَّ» بعد القسم؟

والجواب: إنّ العرب تختلف في ذلك، فمنهم من يكسر ومنهم من يفتح، والحسر أكثر وأقيس، لأنه يرجع إلى معنى الابتداء لأن ما بعد القسم جملة مبتدأة. ألا ترى أنك تقول: واللّه لزيدٌ قائمٌ. كما تقول: واللّه إنّ زيداً لقائمٌ.

مسئلة

ريقــال : أيُّ الأفعال تُلغى مع دخول اللام؟

والجواب: إنّ الأفعال التي تلغى هي أفعال العلم والشك نحو: عَلِمْت ورَأيتُ وشهدتُ وظَننتُ وحَسِبتُ وما أشبه ذلك. قال الله تعالى(١): ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لرَسُولُه واللَّه يشهدُ إِنَّ المُنَافِقين

⁽١) سورة المنافقون/ آية ١.

لكَاذِبُون﴾. ولوحُذفت اللام لفتحت إنّ ولا يجوز أن تدخل اللام على خبرها إذا كانت مع غير هذه الأفعال، ولا إذا وقعت (٢٢/ب) فاعلة أو في موضع جر لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ويتعلق الحرف فيبقى بلا عمل.



باب لا

قال صاحب الكتاب: إذا وقعت «لا» على نكرة، فإما أن ترفع وتنون. وإما أن تنصب بلا تنوين. مثل: لا مالٌ لك. ولا مالٌ لك. وكذلك لا حولٌ ولا قوة إلا بالله بالوجهين جميعاً. وكذلك: ﴿فلا رَفَتَ ولا فُسُوقَ. ولا خَبِدَال﴾ (١) بالوجهين. ولك أنْ تحذف الخبر كقولك: لا بأس، تريد: لا بأس عليك. وإذا فصلت بين «لا» وبين النكرة، لم يجز إلا الرفع مثل: لا فيها غَوْلُ، ولا عندك رجلً. ولا يجوز النصب. وإذا قلت: لا رجلٌ ظريفٍ في الدار، نصبت «رجل» بلا تنوين ورفعت مع التنوين. وإنْ زِدْت نعتاً آخر فقلت: لا رجلٌ ظريفٍ في الدار عاقل. ففي ظريف الأوجه الثلاثة. وليس في عاقل إلا وجهان: الرفع والنصب مع التنوين فيها. وكذلك إن كررت فقلت: لا ماء بارد. ففي بارد الرفع والنصب مع التنوين فيها. وفي ماء الثاني، هذان لا ماء بارد. ففي بارد الرفع والنصب مع التنوين فيها. وفي ماء الثاني، هذان الوجهان وفيه النصب أيضاً بلا تنوين. وإن وقع بعد «لا» معرفة مثل: لا زيدً لك. فليس إلا الرفع، إلا أن تقدر المعرفة تقدير النكرة وتجعلها عامة فيجوز النصب مع حذف التنوين كما قال (٢):

١٤- لا هَيْشُمَ اللَّيْسَلَةَ للمَسطِيّ

⁽١) سورة البقرة/ آية ١٩٧.

 ⁽۲) الشاهد من غير نسبة في: سيبويه ١/٤٥٤؛ والمقتضب ٢٦٢/٤؛ والحزانة ٢٨٨١؛
 رمعجم شواهد النحو (رقم ٢٧٤٥).

وإذا زدت الألف على «لا» فقلت: ألا، فهو آستفهام جاز في النكرة بعدها وفي نعتها جميع الوجوه التي قدمتها من الرفع مع التنوين والنصب بلا تنوين. وفي النعوت والتكرير النصب بلا تنوين والرفع والنصب مع التنوين. فإن جعلت وألا» يميناً نصبت النكرة بها مثل: ألا رجل يدلنا على الطريق عارفاً، فإنك تنصب النعت ولا ترفعه. وتقول: ألا درهم ولو زائفاً. تريد ولو كان زائفاً. وألا رجل ولو عبداً كذلك.

قد مرت وجوه الرفع، وهذا آبتداءً وجوه النصب الاثني عشر.

* * *

مسائل هذا الباب

بقال: ما الفرق بين «لا» إذا آرتفع ما بعدها. وبينها إذا آنتصب ما بعد؟ والجواب: إنّك إذا رفعت، كانت جواب «هل». وإذا نصبت، كانت جواب «هل من». وذلك أنْ يقول القائل: هل مِن رجل عندك؟ فتقول: (۲۳/أ) لا رجل عندي. تبني رجل مع «لا» وتجعلهما بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. وإنما وجب البناء، لأن الكلام تضمن معنى «من». وكل ما تضمن معنى الحرف فهو مبني، وكان الأصل أن يكون الجواب: لا من رجل. إلا أنهم حذفوا «من» استخفافاً، فوجب البناء واختير الفتح لأجل التركيب، لأن التركيب ينقل الاسم، فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة، كما فعلوا مع خُمْسَة عَشَ.

مسئلة

ويقال: ما عمل «لا»؟

والجواب: إنَّ عملها عمل «إنَّ» تنصب الاسم، وترفع الخبر. والدليل على ذلك ما حكى يونس(١) عن العرب أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك. وذلك أن «لا» نقيضة «إنَّ» لأنها نفي وإنَّ إثبات النقيض

⁽١) هو يونس بن حبب البصري، من أثمة النحويين، أخذ علومه عن أبي عمروبن العلاء والأخفش الأكبر وتتلمذ علبه كثيرون من أشهرهم سببويه. توفي سنة ١٥٢هـ وقيل ١٨٢هـ. (انظر في نرجمنه: نزهة الألباء ص ٤٩ ــ ١٥١ وإنباه الرواة ١٨/٤ ــ ٧٧).

يقاس على النقيض، كما يقاس النظير على النظير. ولأنها تحتاج إلى آسمين، كما تحتاج إليهما «إنّ» فحملت عليها فعملت عملها فنصبت ورفعت، فهي مشبهة بـ «إنّ»، وإنّ مشبّهة بالفعل.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز حذف الخبر مع «لا»؟

والجواب: إنه حذف لدلالة الكلام عليه. والعرب تحذف إذا كان فيما أُبْقِي دليل على ما أُلْقِي. والتقدير في لا بأس عليك، أي: لا بأس موجود عليك. ف «على» متعلق بـ «موجود»، إلا أنك حذفت لما أعلمتك.

مسئلة

ويقسال : لِمَ لَمْ يِجز أَنْ تفصل بين «لا» وما بُنِيَتْ معه؟

والجواب: إنّ ما بعدها بمنزلة جزءٍ منها. ولا يصح أَنْ تفصل بينهما كما لا يُفْصَل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها. ولا يصح أيضاً، أن تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد.

مسئلة

ويقال : ما حكم الصفة والموصوف إذا وقعا بعد «لا»؟

والحواب: إنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد في موضع نصب به «لا» وإذا فعلت ذلك لم تبق واحداً منهما لأنهما صارا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر.

والثاني: أن تبني الموصوف مع «لا» وتجعلهما بمنزلة شيء

واحد، وتنون الصفة ولا يجوز حذف التنوين لأن الصفة ليست مبنية مع ما قبلها من حيث لا تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد. ويجوز أَنْ ترفع الصفة في هذا الوجه، وذلك قولك على الوجه الأول: لا رجل (٢٣/ب) ظريف عندك.

وعلى الوجه الثاني: لا رجل ظريفاً عندك. وإن رفعت قلت: لا رجلَ ظريفٌ عندك. فإن جئت بوصف ثان نونته ليس إلا، لئلا تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد.

ويجوز الرفع في الوصف الثاني على الموضع، والنصب على اللفظ.

مسئلة

ويقال : ما حكم المعرفة إذا وقعت بعد «لا»؟

والجواب: حكمها أن ترفع وتكرر، نحو قولك: لا زيدٌ عندك ولا عمرو. ولا عبدالله في الدار ولا أخوك. إلا أن تجريها مجرى النكرة فإنك تنصبها نحو قوله(١):

١٥ لا هَيْشَمَ اللِّيلَةَ للمَطِيِّ

قُدّر على عموم الهَيَاثم، ثم نفى واحداً منها. وقد قيل: تقديره، لا مثل هيثم الليلة. وعلى هذا قالوا: فضية ولا أبوحسن. أي ولا مثل. وقد حمل على الوجه الأول.

مسئلة

ويقال : ما حكم «لا» إذا دخلت عليها الهمزة؟

والجواب: إنها تجري مجراها قبل دخول الهمزة عليها. ويجوز بعدها في الموصوف جميع ما جاز فيه قبل دخول الهمزة وذلك إذا أردت

⁽۱) سبق تخریجه ص

التحضيض، نحو قولك: ألا رجل عاقلٌ. وإن شئت. ألا رجلاً عاقلًا. قال حسان (١٠):

17 ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عَادِيَةً إلا تَجَشُوكُم عِنْد التَّنانيرِ فَإِنْ كَان «ألا» تمنياً، نصبت النعت على مذهب الخليل وسيبويه ليس إلا. وأجاز المازني (٢) الرفع وذلك قولهم: ألا درهم جيدً. ولا تنون ما بعد «إلا». فأما قول الشاعر (٣):

۱۷ رجالاً جَازَاه الله خَيْسراً يسدُل على مُحَصَلةٍ تَبيْتُ فِرْعَم الخليل أَنَّ المعنى: ألا ترونني رجلاً. وأما يونس فقال: نون ضرورة. وتقول ألا درهم ولو زائفاً. على معنى ولوكان زائفاً. ولا يجوز ألا درهم ولو جيداً. لأن التمني عند الضرورة لا يكون للأدنى.

⁽۱) الشاهد في ديوانه ص ١٧٦؛ وسيبويه ٣٥٨/١؛ والمقاصد النحوية ٣٦٢/٢ وهو لحداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ١٠/٢. وقال البغدادي في خزانة الآدب ٢٠٧/٢: كون البيت الشاهد لحسان هوما رواه السكري وغيره إلا ابن السيرافي والزغشري فإنه رواه من قصيدة لخداش بن زهير. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٢٢٧).

⁽٢) هو أبو عثمان بكربن بقية المازن، من أعلام العربية في البصرة. أخذ علومه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي. وتتلمذ عليه المبرد واليزيدي وفي تاريخ وفاته خلاف. فقيل: توفي سنة ٢٤٩هـ وقيل ٢٣٦هـ. ومن أشهر تصانيفه كتاب التصريف. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ١٨٧ ـــ ١٨٦؛ وإنباه الرواة ٢٤٦/١).

⁽٣) الشاهد لعمرو بن تعناس من تاثيته المشهورة كيا في الطرائف الأدبية ص ٧٣؛ والخزانة ١٩٠١/١، ١١٢/٢، ٤٧١/١، وهمو من غير نسبة في شمرح المفصل ١٠١/٢؛ والأشموني ١٦/٢، وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٩٢).

باب المفعول بـه

قال صاحب الكتاب: وهو نصب كقولك: أكلتُ خيزاً وشريت ماءً ولبست ثوباً وركبت دابةً. وكذلك ما تعدى إلى مفعولين مثل: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوت عمراً حلةً. وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة مثل: أعلمتُ زيداً جمراً أخاك. وأنبأتُ عمراً محمداً صاحبَك. وأريتُ زيداً أخاك خَيْرَ النَّاس. ور التاء، في جميم ذلك هي الفاعل. ولك في المفعول التأخير عن الفعل (٢٤/أ) مثل ضَرب زيدٌ عمراً. أو التقديم على الفعل مثل: عمراً ضرب زيدٌ. والتوسيط بين الفعل والفاعل مثل ضَرب عمراً زيدٌ. وكذلك ما يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة. لك في جميع ذلك وفيما بينت منه، هذه المواقع الثلاثة الطرفان والوسط فلا تهيب شيئاً من ذلك إلا أن يكون الإعراب لا يدخله مثل: ضرب موسى عيسى، وضربت الكبرى الصغرى. فإن هذا لا بد من تقديم الفاعل فيه، وتأخير المفعول. ولا يجوز أن يتوسط المفعول، ولا أن تقدمه لئلا يلتبس المفعول بالفاعل. وكذلك، أعطيتُ زيداً عمراً لا بد في المفعولين أن تقدم الذي له شركة في الفعل ويتأخر المفعول المحض وهو المأخوذ ولا يجوز فيه إلا ذلك وإلا التبس الآخذ بالمأخوذ. فأما أعطيتُ زيداً درهماً. ودرهماً أعطيت زيداً. وزيداً أعطيت درهماً. ودرهماً زيداً أعطيت. فكله جائز لأنه لا يلتبس فيه أن المأخوذ هو الدرهم، وأنَّ زيداً هو الآخذ. علم كل حال.

مسائل هذا الباب

ويقال : لم قُيد المفعول به بالباء، وأطلق المصدر نحو: ضرب ضرباً؟

- والجواب: إنّ المصدر مفعول حقيقي لك، لأنّك أنت الذي تُحدثه وتُوجده بعد أن لم يكن. وليس كذلك زيد وما جرى مجراه، لأنه ليس مفعولاً لك وإنّما هو مفعول لله عز وجل، إلا أنك أحدثت فعلاً وأوقعته به، فلهذا قيّد بالباء.

مسئيلة

ويقال: لِمَ نُصب المفعول به؟

والجواب: إنهم نصبوه للفرق بينه وبين الفاعل وكان هو أولى بالفتح لكثرة المفعولات فاختاروا لها أخف الحركات ليكثر في كلامهم ما يستخفون، وأعطوا الفاعل الضمة لأنه واحد، ليقل في كلامهم ما يستثقلون لأن الضمة ثقيلة من قبل أنها عمل بعضوين هما الشفتان، وليس كذلك الفتحة.

مسئلة

ويقال: ما العامل في المفعول به؟

والجواب: إنّ العلماء اختلفوا في ذلك. فذهب سيبويه إلى أنّ الفعل رفع الفاعل. والفعل الفَرَّاء: الفعل رفع الفاعل. والفعل

والفاعل جميعاً نصبا المفعول. وقال هشام (1): الفعل رفع الفاعل. والفاعل نصب المفعول. فهذا أضعف الأقوال لأن الفاعل لا يقوم بنفسه. وأصحها، القول الأول لأنّ العمل قد صح للفعل فلا يشترك بينه وبين غيره في نصب المفعول. وحيث كان هو الرافع للفاعل بلا خوف.

(۲٤/ب) مسئلة

ويقال: ما قِسْمَة الفعل في التعدي؟

والجواب: إن الأفعال ثلاثة:

فعل يتعدى إلى مفعول واحد.

وفعل يتعدى إلى مفعولين.

وفعل يتعدى إلى ثلاثة.

فالذي يتعدى إلى مفعول واحد، على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدى بوسيطة حرف الجر نحو: مَررتُ بزيدٍ وركبتُ إلى عمرو.

والثاني: ما يتعدى بغير وسيطة وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً وأكلت خبزاً. وكذلك جميع أفعال الحواس، نحو: رأيتُ زيداً، وسمعت حديثه، ولمستُ ثوبَه، وذقتُ طعامَه، ودستُ أرضه.

والثالث: ما يُعدى مرة بوسيطة ومرة بغير وسيطة نحو قولك:

⁽١) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير. من علماء النحو واللغة. أخذ علومه عن الكسائي وله من تصانيف كتاب المختصر وكتاب القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣٦٤/٣ـــ ٣٦٤/ ونزهة الألباء ص ١٦٤).

شكرت لزيد وشكرتُ زيداً. ونصحتُ لعمرو ونصحت عمراً. وكذلك كلته وكلت له، ووزنتُه ووزنتُ له. وفي التنزيل(١): ﴿أَنْ الشَّكُورُ لِي ﴾ وفيه: ﴿إِنْ أَردتُ أَنْ أَنصِحَ لكم ﴾(١). قال الشاعر(٢):

١٨ - هُمُ جَمعوا بُـوْسى ونُعْمَى عليكم فهلا شكرت القوم إذْ لَمْ تُقَاتِلِ
 وقال النابغة(٤):

19- نَصحتُ بَني عَبْسِ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا رَسولي ولَمْ تَنْجِح لَدَيْهِم وَسَائِلي وَلَمْ تَنْجِح لَدَيْهِم وَسَائِلي وقال تعالى (°): ﴿ وَإِذَا كَالُوْهُم أَوْ وَزَنُوهِم ﴾ أي: كالوا لَهم ووزنوا لهم. وحذف اللام ها هنا أفصح، وإثباتها مع «شكر» و «نصح» أفصح. وبذلك جاء القرآن وأما قولهم: دخلتُ البيت، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: انه على حذف الحرف. أي دخلت في البيت أو إلى البيت. هذا مذهب سيبويه. وأنشد (٦):

٧٠ لَـ لْذُ بِهَزّ الرمح يَمْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَل الطريق الأرنبُ

⁽١) سورة لقمان/ آية ١٤.

⁽٢) سورة هود/ آية ٣٤.

⁽٣) لم أقف على قائله.

⁽٤) الشاهد في ديوانه ص ٢٧؛ والمقتضب ٢٣٨/٤؛ وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٢٦٧).

⁽٥) سورة المطففين/ آية ٣.

 ⁽٦) الشاهد لساهدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٠/١؛ وسيبويه ١٦/١، ١٠٩؛
 والخزانة ٢/٤٧٤؛ والرواية: الطريق الثعلب وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٨٠).

أي في الطريق. وقال المتلمس(١):

آليتُ حَبُّ العِراقِ الدَّهِرَ آكلُه والحَبُّ يَأْكُلُه في القَرْيَةِ السُّوسُ أي على حب العراق.

وقال أبو عمر الجرمي: دَخَلْتُ، متعدد. ودخلتُ البيت كقولك: هدمتُ البيت. وقال أبو العباس: هو مما يتعدى مرة بحرف ومرة بغير حرف. والقول، قول سيبويه لأن نظيره لا يتعدى نحو: غِبْتُ وعُدْتُ. وكذلك نقيضه وهو خرجت. ويقوي ذلك أنهم لا يقولون: دخلت حديثهم وإنما يقولون: دخلت في حديثهم لأن هذا لم يكثر استعماله كما كثر آستعمال دخلت البيت.

وأمّا ما يتعدى إلى مفعولين، فعلى ضربين:

أحدهما: ما لا يجوز فيه الإقتصار على أحد مفعوليه، وله باب.

والثاني: ما يجوز فيه الاقتصار وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها: ما يتعدى بنفسه، نحو كَسوتُ زيداً ثوباً.

(٢٥/أ) والثاني: ما يتعدى بالنقل، نحو قولك: عَطا زيدٌ درهماً. فتعديه إلى مفعول واحد. ثم تنقله بالهمزة فتعديه إلى مفعولين. نحو قولك: أعطيتُ زيداً درهماً. قال آمروء القيس(٢):

٢٢ وَتَعْطُو بِرَخْصِ غَيرِ شَثْنِ كَأَنَّه أَساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاويكُ إِسْجِلِ
 وهذه الهمزة، إذا دخلت على فعل لازم عَدّته إلى مفعول واحد،

 ⁽١) الشاهد في سيبويه ١٧/١؛ وأمالي أبن الشجري ٣٦٥/١؛ والمقاصد النحوية ٢٨٤٧.
 وأنظر شواهد النحو (رقم ١٤٢٠).

⁽۲) ديوانه ص ۱۷.

نحو: عَطا زيدٌ درهماً، وأعطيتُ زيداً درهماً. وضَرَب زيدٌ عمراً، وأَضْربتُ زيداً عمراً، وأضْربتُ زيداً عمراً. وإنْ كان بتعدى إلى مفعولين، عدّته إلى ثلاثة نحو: عَلم زيدٌ عمراً خيرَ الناس. وأعْلَمْت زيداً عمراً خيرَ الناس. وعكس هذا رد الفعل إلى ما لم يُسم فاعله وذلك أنه كان يتعدى إلى ثلاثة، صار يتعدى إلى آثنين. وإنْ كان يتعدى إلى آثنين صار يتعدى إلى واحد صار لله واحد. وإنْ كان يتعدى إلى واحد صار لله واحد.

والثالث: ما كان يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر فحذف الحرف نحو قولك: اخترت الرجال زيداً، وآخترت من الرجال زيداً، وأخترت من الرجال زيداً، وأمرتك الخير، وكنيته زيداً، وكنيته بزيد. قال الله تعالى (١): ﴿وآختار مُوسى قَوْمَه سَبْعينَ رجلاً ﴾. قال الفرزدق (٢):

٢٣ مِنَا الَّذِي آختيرَ الرَّجالَ سَمَاحةً وَجُوداً إذا هَبُ الرّياحُ الزَّعَازِعُ
 أي من الرجال.

وقال عمرو بن معدي كرب^(۴):

⁽١) سورة الأعراف/ آية ١٥٥.

 ⁽٢) الشاهد في ديوانه ص ١٩/١؛ وسيبويه ١٨/١؛ والحزانة ٣٧٢/٣ ومن غير نسبة في
 المقتضب ٣٣٠/٤؛ والهمع ١٦٢/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٥٣٥).

⁽٣) اختلف الرواة في نسبة هذا الشاهد، فنسبوه إلى عمروبن معد يكرب ولخفاف بن ندبة وللعباس بن مرداس ولأعشى طرود ولزرعة بن السائب. فهو في ديوان عمروبن معد يكرب ص ٣٥؛ وديوان خفاف ص ١٣١؛ وديوان العباس ص ٣١؛ وهو في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ والكامل ٢١/١؛ وفرحة الأديب ص ٢٦، لأعشى طرود. وهو لواحد من المذكورين في الخزانة ١٦٤/١ وهو لعمرو بن معد يكرب في سيبويه وهو لواحد من المذكورين في الخزانة ١٦٤/١ وهو لعمرو بن معد يكرب في سيبويه ١١٧/١ وأمالي ابن الشجري ٢٠/١٠. وانظر تفصيل هذه النسب ومزيداً من مصادر الشاهد في معجم شواهد النحو (رقم ٢٧٠).

٢٤ ـ أَمْرْتُكَ الخَيرَ فَآفْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَركتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَب

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فهو منقول مما يتعدى إلى مَفْعُوْلَيْن لا يجوز الاقتصار على أحدهما بالهمزة أو التضعيف نحو: أَعْلَمتُ ونَبّاتُ وما أشبه ذلك. والمفعول الأول منهما هو الذي كان فاعلًا قبل النقل. واختلف العلماء في الاقتصار على بعض المفعولات وأجازه قوم، ومنع منه آخرون. والوجه أنه لا يجوز أنْ يحذف الثاني دون الثالث، ولا الثالث دون الثاني. ويَجُوزُ أَنْ يُحَدُفَا مَعَا لَانَهُ يَصِيرُ بَمَنزَلَةً «عَلِّمْتُ» إذا لم يعدّ، وهذا جائز بلا خلاف. ويجوز أن تحذف الأول وتدع الثاني والثالث لأنه يصير بمنزلة أعطيتُ درهماً.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز تقديم المفعول به وتاخيره وتوسيطه؟

والجواب: إنهم أرادوا أن يتوسعوا في الكلام بالتقديم والتاخير لأنهم يحتاجون إلى ذلك في الشعر والسجع. فلو لم يجيزوا ذلك لضاق عليهم الأمر، ولم يخافوا لبساً لأن رفع الفاعل ونصب المفعول، يفرق بين المعنيين. ألا ترى أنهم متى حافوا (٧٥/ب) اللبس لم يجيزوا إلا الترتيب، نحو: ضَرَب موسى عيسى. وضَربتُ الكبرى الصغرى. فإن تُنُّوا أو جَمَعوا أو عَطَفوا على أحدهما ما يظهر فيه الإعراب، أجازوا التقديم والتأخير نحو قولك: ضرب المُوسيان العِيْسَيَيْن. وضرب المُوسون العِيْسَيِيْنَ. وضرب العِيْسَيَيْن الموسيان، وضرب العِيْسَييْنَ المُوسونَ. وضرب عیسی وزیداً موسی. وضرب عیسی موسی وزید. کل ذلك

جائز. وكذلك ما لا يكون إلا فاعلاً يجوز فيه التقديم والتأخير كقولك: أدارت ليلى الرحا. وأدارت الرحا ليلى لأن ليلى لا تكون إلا فاعلة ها هنا لأنها هي المديرة الرحا.

باب ما شبّه بالمفعول به

قال صاحب الكتاب: وهي ثلاثة أنواع. آسم باب إنّ، وقد ذكرته في المرفوعات. وخبر باب كان، وقد ذكرته أيضاً فيها. ومفعولا باب ظَنَنْتُ وهذا موضع ذكرها.

باب أفعال الهواجس

وهي: ظَننتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ورَأَيْتُ، تريد رؤية القلب. وحَدُّثَ تريد العلم وعَلِمْتُ وأَنْبَأْتُ ونَبَاْتُ وأَخْبَرْتُ وأَريتُ وتَوهَّمتُ وزَعمْتُ وما هو ني معناهن مما هو عبارة عن علم أو شك. جميع هذا، يدخل على المبتدأ والخبر الينصبهما. تقول: زيد عالم. ثم تقول: ظننت زيداً عالماً. فتنصبهما وأحدهما اسم الظن والآخر خبره. ويجوز التقديم والتوسيط فتقول: ظننتُ عالماً زيداً، وزيداً عالماً ظننتُ، وعالماً زيداً ظننتُ. وزيداً ظننتُ عالماً، وعالماً ظننتُ زيداً. وإذا قدَّمت الظن لم يجز إلا إعماله. وإذا أخَّرته أو وسَّطته فلك الاعمال فيه كما ذكرت. ولك فيه الإلغاء. تقول: زيدٌ عالمٌ ظننت، ترفعهما. وكذا زيد ظننتُ عالمٌ، وعالمٌ ظننتُ زيدٌ. ترفع الجميع وتلغي الظن. وإن شئت نصبت فلم تلغه. وإن شئت زدت الهاء على المقدم فقلت: زيدً ظننتُه عالماً. رفعت زيداً بالابتداء، ونصبت الهاء وعالماً، على أنَّهما مفعولا الظن. فإن لم تجعل الهاء لزيد وجعلتها مصدراً، فإنك ترفع «زيداً» و «عالماً» فتقول: زيد ظننته عالم. تريد، ظننت ظني أو ظناً أو الظن. وتقول: أظنه زيد عالم. والهاء ضمير المجهول وتمنع هذا الباب من العمل وتستأنف فيما بعده في الرفع على الابتداء والخبر. وتقول: ظننتُ زيداً هو العالم. وهذا الضمير يسميه الكوفيون: «العمادي، ويسميه البصريون: «الفصل». وهومما يكون في باب دكان، فتلغى الضمير وتنصب العالم لأنه خبر الظن، وإنَّ لم تلغ الضمير جعلته مبتدأ ورفعتَ العالم لأنه خبره. وجعلت الجملة خبر

الظن. ولا بد أن يكون ما بعد الظن فيه الألف واللام أو على لفظ «أفعل منك» مثل: ظننتُ زيداً هو أَعْرَفُ مِنْك، وأَعْرفَ مِنْك. وفي القرآن (١٠): ﴿ تَجِدُوهُ عِنْد اللّه هُو خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً ﴾ بالنصب. وقال قيس بن ذريح (٢٠):

٥٧ ـ (٢٦/أ)تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وأَنْتَ تَرِكْتَها وكُنتَ عَلَيْهَا بالمَـلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

والقوافي مرفوعة. وتقول: أظنّ زيداً قام، وأظنّ زيداً يقوم، وأظنّ زيداً يقوم، وأظنّ زيداً في الدار، وأظنّ زيداً أبوه منطلقً. ترفع «الأب» بالابتداء، وترفع «منطلقاً» لأنه خبر الابتداء، ثم تجعل الجملة في موضع خبر الظنّ. وتقول: أظن زيداً منطلقاً أبوه. فترفع «الأب» بفعله، وفعله الانطلاق وقد جعنته خبراً عن زيد، كما فَعلتَ في باب «كان» وباب «إنّ» وباب الابتداء، لأنّ هذه الأبواب الأربعة كالباب الواحد فيما يصح ويمتنع. فما جاز أنْ تخبر به عن أحدها، فجائز أنْ تخبر به عن أحدها، فجائز أنْ تخبر به عن جميعها. وما آمتنع أنْ تخبر به عن أحدها، فهو ممتنع أن تخبر به عن غيرها منها.

⁽١) سورة المزمل/ آية ٢٠.

⁽٢) الشاهد في سيبويه ٣٩٥/١؛ والمفتضب ١٠٥/٤؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٨٩٢).

مسائل هذا الباب

ويقال : كُمْ أَصْلُ هذه الأنعال؟

والجواب: إن أصلها سبعة: ثلاثة منها متواخيات وهي: ظننتُ وحَسِبتُ وخِسبتُ وخِلْت، لأنهن جمع للشك. وثلاثة أخر ملتواخيات أيضاً وهي: علمتُ ورأيتُ ووجدتُ، لأنهن جمع للعلم. وواحد مفرد وهو: زعمتُ لأنه محتمل للعلم والشك. وتوهمتُ، راجع إلى معنى وظننت، وليس بأصل في هذا الباب. وأما نَبيت وأنبيت وأخبرتُ وأديتُ فمن باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، إلا أنها لما بُنيت للمفعول صارت تتعدى إلى مَفْعُولَيْن. فلذلك ذكرها من جملة هذه الأفعال. وليست منها في الحقيقة.

مسئلة

ويقال : لِم نَصَبْتُ هذه الأنعال مَفْعُولَيْن؟

والجواب: إنها دخلت على المبتدأ والخبر فنصبتهما جميعاً ولم يجز فيها الاقتصار على أحد المَفْعولَين كما لا يجوز الاقتصار في باب المبتدأ والخبر. والفائدة إنّما هي في المفعول الثاني، وإنما جثت بالأول ليسندوا إليه ما أستقر له عندك من الحديث.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز في هذا الباب التقديم والتوسيط؟

والجواب: إنّ العامل إذا كان متصرفاً تصرف المعمول، جاز فيه التقديم والتوسيط والتأخير إشعاراً بتصرف الفعل وقوته. وإذا كان العامل غير متصرف، لم يتصرف المعمول ولم يجز تقديمه على العامل. ألا ترى أنك تقول: نِعْم الرجلُ زيد، ولا يجوز نِعْم زيد الرجلُ، ولا الرجلُ نِعْم زَيدً. وكذلك، إنّ زيداً قائمٌ. ولا يجوز إنّ قائمٌ زيداً، ولا زيداً، ولا زيداً إنّ قَائمٌ، ولا قائمٌ إنّ زيداً. وهذا حكم كل عامل لا يتصرف.

مسئلة

ويقسال : لِمَ آمتنعَ إلغَاءُ الظُّن إذا تقدم؟

والجواب: إنك لما قدمته، آذنت بالشك وآعتمدت عليه. وكذلك العلم، إذا قدمته فقد آذنت باليقين واعتمدت عليه. ولما اعتمدت على الفعل وجب إعماله ولأنك إذا ألغيت ترفع بالابتداء ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه. فلما امتنع ذلك عملت هذه الأفعال على ما يجب فيها، لأن أصل جميع الأفعال العمل. والإلغاء عارض فيها. ويقال: فعا الوجه إذا توسطت أو تاخرت؟ أإعمالها أو إلْغاؤها؟

والجواب: إنها إذا توسطت كان الإعمال الوجه لقربها من أول الكلام. وإذا تأخرت كان الإلغاء الوجه لبعدها من أول الكلام (٢٦/ب) لأن الكلام مبني على اليقين، وإنما عرض الشك بعد ذلك. ونظير ظننت إذا ابتدأت بها وإمّاء في الشرط، ونظيرها إذا وسطتها وأوه.

تقول: رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً. فقد أبتدأت بالسُك كما أبتدأت في قولك: ظننتُ زيداً قائماً. وتقول: رأيتُ زيداً أوْعمراً. فالشك إنّما بدا لك بعد أنْ مر صدر كلامك على اليقين كما كان كذلك في قولك: زيدٌ ظننتُ قائماً. ونظير هذه الأفعال في الإعمال والإلغاء وإذا، من عوامل الأفعال. وسنذكرها في بابها.

مسئلة

ويقال : ما حكم «الهاء» إذا اشتغل الفعل بها وهو متوسط؟

والجواب: إنَّ الهاء يجوز أنْ تكون للمصدر، ويجوز أنْ تكون للاسم المتقدم. فإن كانت للمصدر، نصبتُ الاسمين نحو قولك: زيداً ظننتُه قائماً. تريد ظننتُ الظّن. أوظننتُ ظَنّي أوظننتُ ظُناً. وإنَّ شئت رفعت فقلت: زيدٌ ظننتُه عالمٌ. والنصب أجود لتـوكيد المصدر. ويجوز أنْ تقول: زيدٌ ظننته عالمٌ. على إضمار الظنة، وإضمار المذكر أحسن. وتقول: هندٌ ظننتها قائمةٌ. على إضمار الظنة. ويجوز هند ظننته قائمة على إضمار الظن. وإن كانت للاسم المتقدم، رفعت الاسم الأول ونصبت الباقي، نحو قولك: زيدٌ ظننته قائماً. فزيد مبتدأ، وظننته فعل وفاعل، والهاء مفعول أول وقائم مفعول ثانٍ، والجملة خبر المبتدأ. فإن ثنيت على هذا الوجه قلت: الزيدان ظننتُهما عَالِمَيْن. وإنَّ جمعت قلت: الزيدون ظننتهم عَالِمِينَ. وعلى المذهب الأول تقول: الزّيدانِ ظَننتُه عَالِمانِ. والزُّيدون ظننتُه عَالِمُونَ. توحد الضمير لأنه يرجع إلى المصدر والمصدر لا يثني ولا يجمع. وكللك إنَّ نصبت وأنتُ تريد المضدر، وُحّدت.

مسئلة

ويقال : ما حُكم الفعل إذا أشتغل بالهاء وهو متقدم؟

والجواب: إنّ الهاء إنْ جعلت للمصدر، نصب الاسمان. تقول: ظننتُه زيداً عالماً. وإنْ جُعلت للمجهول ارتفع الاسمان نحو قولك: ظننتُه زيدً عالمً. فالهاء مفعول أول، وزيد عالم مبتدأ وخبر، في موضع المفعول الثاني. والتقدير. ظننتُ الحديث زيدٌ عالم في ضمير على شريطة الحديث وهي ضمير على شريطة التفسير. والكوفيون يسمونه المجهول. ومنه قوله تعالى (۱): ﴿إِنّه النّفيسير، والكوفيون يسمونه المجهول. ومنه قوله تعالى (۱): ﴿إِنّه مَنْ يَأْتِ رَبّه مُجْرِماً فَإِنّ لَه جَهَنّم ﴾. أي أن الحديث. فإن ثَنيت أو جَمَعت وحَدت الهاء. وَسَواء أردت المصدر أوْ المجهول.

مسئلة

ويقال : ما حكم الفصل الذي يسميه الكوفيون العماد؟

والجواب: إن حكمه أنْ يقع بين معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى. أو بَيْن معرفة ونكرة تقارب المعرفة. ولا يجوز أنْ تقع بين نكرتين، ولا بَيْن معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة، نحو قولك: ظننتُ رجلاً هو قائماً. كل هذا لا يجوز. والجائز ظننتُ زيداً هو قائماً. كل هذا لا يجوز. والجائز ظننتُ زيداً هو القائم. وظننتُ عمراً هو خيراً منك. وفي التنزيل(٢): في التنزيل(٢): في التنزيل(١٠): في النامل أنْ يعمل الله هُو خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾. ولا يعمل الفصل من العامل أنْ يعمل فيما بعده، ودخوله كخروجه، ويجوز أنْ تقول: ظننتُ زيداً هو القائمُ. ترفع «هو» بالابتداء وما بعده خبره.

⁽١) سورة طه/ آية ٧٤.

⁽٢) سورة المزمل/ آية ٧٠.

(۲۷/أ) والجملة في موضع المفعول الثاني. وكذلك ظننتُ زيداً هو خيرٌ منك. وكذلك ما جرى هذا المجرى.

مسئلة

ويقسال: لِمَ دُخَل الفَصْلُ الكلام؟

والجواب: دخل لفَصْلِ النعت عن الخبر. ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً القائم، توهم السامع أنّ القائم نعت لزيد وبقي ينتظر الخبر. وإذا قلت: ظننتُ زيداً هو القائم، زال هذا التوهم.

وقيل: دخل ليشعر أنّ الخبر معرفة أوْ يقارب المعرفة.

وأمَّا الكوفيون فسموه عماداً لأن الخبر يعتمد عليه.

مسئلة

ويقال : ما الضّمائر التي يجوز أنْ تكون فصلاً؟

والجواب: إنّ ضمائر الرفع المنفصلة، يجوز أنْ تكون جميعها فصلاً وهي:

أنا ونَحنُ وأنتَ وأنتِ وأنتُما وأنتن وهُو وهي وهُما وهُمْ وهُنْ. كل
هذا مجراه في الفصل واحد، ولا موضع للفصل من الإعراب.
ويجوز أنْ تجعل هذه الأشياء توكيداً لما قبلها إذا كان مضمراً نحو
قوله تعالى (١): ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلُ مِنْكَ مالاً وَوَلداً ﴾ يجوز أنْ
يكون «أنا» فصلاً، ويجوز أنْ يكون توكيداً. وكذلك: ﴿إِنَّكَ أَنتَ
العزيزُ الحكيمُ (١) ﴾ وهذا قياس جميع هذا الباب.

⁽١) سورة الكهف/ آية ٣٩.

⁽٢) سورة البقرة/ أية ١٢٩؛ وسورة الماثلة/ آية ١١٨؛ وسورة الممتحنة/ آية ٥.

مسئلة

ويقال: كم مواضع الفصل؟

والجواب: أربعة: المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والظن وأخواتها، والظن وأخواتها، والظن وأخواته، وإنّ زيداً هو القائم، وكان زيداً هو القائم، وكان زيداً هو القائم، وكان زيداً هو القائم، ويجوز أنّ تجعل هذه الضمائر في هذه المواضع مبتدأآت، وما بعدها حديث عنها. وقَد قرأت القرّأة القرّأة (فلمّا تَوفَيْتَنِي كنتَ أنْتَ الرقيبَ عليهم)، هو وكنت أنتَ الرقيبَ عليهم، هو وكنت أنتَ الرقيبَ عليهم، ومثله عندا هو الحقّ من عندك . وهو الحقّ. وكذلك: ﴿ولكنْ كَانُوا هم الظّالِمين ﴾ (٣). وهم الظّالِمُونَ. على ما فسّرت لك. ومما جاء فيه الرفع قول قيس بن ذريح (٤):

٢٦ تَبْكي عَلى لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها وكُنْتَ عَليها بالملأ أَنْت أَقْدَرُ
 فَإِنْ تَكن الدُّنْيا بِلُبْنَى تَغَيَّرتْ فللدَّهر والدّنيا بُطونٌ وأَظْهُرُ

⁽١). سورة المائدة/ آية ١١٧.

⁽٢)، سورة الأنفال/ آية ٣٢.

⁽٣). سورة الزخرف/ آية ٧٦.

⁽٤)، سبق تخريجه ص

باب المفعول فيه

قال صاحب الكتاب. المفعول فيه ثلاثة: الزمان والمكان والحال. فجميع أسماء الزمان مثل: اليوم والليلة وما هو آسم لأخواتهما مثل: الساعة والعَشِيّة والعَثْمَة وعُدُوة وغَدَاة وسَحَر وبكر وبُكْرة وضَحى وضُحوة وضَحاء. إذا نتح أوله مد. وظهر وعَصْر وصُبْح وظلام ومَساء ووَهْن ومَوْهِن. وكذلك تضاعيف اليوم والليلة مثل جمعة وشهر وسنة وعام وحول ومدة وحقب وقِرآن وبُرهة، وسائر أسماء الزمان، جميع ذلك يكون ظروفاً لجميع الأفعال، منتصب لأنه مفعول فيه كقولك: خرجت اليوم، وقمت الساعة، وأنا أجيء العشية. وإذا كان المبتدأ مصدراً، فظرف الزمان يصلح أنْ يكون خبراً عنه مثل: الاجتماع يوم الجمعة. ويجوز رفع الظرف على التوسع فتقول: (الاجتماع)(١) اليوم، واليوم، واليوم الجمعة بالرفع والنصب في اليوم، وكذلك اليوم السبتُ واليوم السبتُ. (٢٧/ب) لأن السبت فعل وهو سكون الأمة فيه والجميع «فُعل». فأما اليوم الأحد، واليوم الثلاثاء فالرفع فيهما لاغير لأنه ليس في معنى «فُعل». وكذلك اليوم الاثنان إلى قولك اليوم الخميس. جميع ذلك بالرفع لأن معناه اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس.

* * *

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

مسائل هذا الباب

ويقال: ما معنى الظرف؟

والجواب: إنّ أصل الظرف الوعاء. ومنه يقال ظَرْفُ الزّيت وظَرْف الماء. ومنه رجل ظَريف كأنه وعاءً لكل ما يُسْتَحسن فلما كانت الأزمنة والأمكنة أبداً مشتملة على ما تقع فيها، سُميتُ ظروفاً. وتعين بحرف الظرف وهو «في». فما حسن معه فهو ظرف. تقول: قمتُ اليوم، وقمتُ في اليوم، ومعنى «في» موجود، وإنْ لم تَذْكرها. ويدلك على ذلك أنك إذا قلت: قمتُ اليوم، ثم كنّيتَ عن اليوم، قلت: اليوم قمت فيه. ثم قد يتسع فيقال اليوم قمتُه. وعلى ذلك قوله تعالى (۱): ﴿فَمَنْ شَهدَ مِنْكُم الشَّهَر فَلْيَصِمْه﴾. ومنه قول الشاعر (۲):

٧٧ ـ وَيَـوْمٍ شَهِدْتَـاهُ سُلَيْماً وعَـامرا فَليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُهُ

مسئلة

ويقال : فما يصلح من هذه الأسماء أنْ يكون ظَرْفاً زمانياً؟

⁽١) سورة البقرة/ آية ١٨٥.

 ⁽۲) لرجل من بني عامر في سيبويه ٩٠/١؛ وشرح المفصل ٤٦/٢ ومن غير نسبة في المقتضب ٣/٥٠١؛ وأمالي أبن الشجري ٦/١، ١٨٦؛ والمقرّب ١٤٧/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٠٥٥).

والجواب: ما صلح أنْ يكون جواباً له «مَتَى». ألا ترى أنك إذا قلت: متى قمت؟ كان الجواب، يوم الخميس أَوْ ليلة الجمعة. وما أشبه ذلك. وكذلك «كَمْ» لأنها سوال عن عدد. والأوقات مما تعد، وذلك قولك: كم سِرْتَ؟ فالجواب: يوماً أو يومين أو سنة أو سنتين أو ساعة أو ساعتين، إلا أنّ «كَمْ» لا يُستفهم بها إلا عن نكرة. و «مَتَى» يستفهم بها عن المعرفة أَوْ ما قارب المعرفة. تقول: كم سرت؟ فيقول المجيب شهراً. ولا يجوز الشهر الذي تعلم. وتقول: متى سرت؟ فتقول الشهر الذي تعلم أو شهراً من شوال وذي الحجة. وإذا كان جواباً له «متى» جاز أنْ يكون العمل في جميعه وفي بعضه نحو: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة فيجوز أن يكون العمل في كان يكون السير في جميع اليوم، ويجوز أن يكون في بعضه. وإذا كان به «كَمْ» كان العمل في جميعه نحو قولك: كم سرت؟ والجواب يوماً. وهذا إخبار بأنك قد سرت في جميع اليوم.

مسئلة

ويقال : ما حكم «سُخر»؟

والجواب: حكمه إذا كان نكرة أَنْ يتصرف، وذلك إذا لم تُرِدْه من يوم بعينه كقولك: جئتُ سحراً يا فتى. وكنتُ عنده بسَحَر. وإذَا كان معرفة لم يتعرف وذلك أن تريده من يوم بعينه نحو قولك: جئتك يوم الجمعة سَحر. فاعلم.

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يتصرف في المعرفة؟ قيل: امتنع من الصرف للتعريف والعدل. وذلك أنه كان حقه أن يستعمل بالألف واللام، فعدل عن ذلك كما عدل عمر عن عامر، وزفر عن زافر. فأمنع من

الصرف هذا وللتعريف. فإن قيل: فما حكمه إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف. قيل: حكمه أَنْ يُحَرَّك بوجوه الإعراب تقول: السحرُ أطيبُ من غيره. وكانَ سحرَنا طيبًا، وجئتُك سحرَ يَوْمنا يا فتى.

مسئلة

ويقسال : فما حكم غُدُوة؟

والجواب: حكمها الامتناع (٢٨/أ) من الصرف إذا أردتها من يوم بعينه لأنهما معرفتان مؤنثتان، والتعريف والتأنيث إذا اجتمعا منعا من الصرف. فإن نكرتهما ولم تردهما من يوم بعينه صرفتهما. تقول: جئتك يوم الجمعة غُدوةً. ويوم الخميس بكرة. فهاتان معرفتان غير مصروفتين. وتقول: جئتك غدوةً من الغَدوات وبُكرةً من البُكر فتصرف لأنهما نكرتان.

مسئلة

ويقال : لم جاز أن يكون ظرف الزمان حديثاً عن المبتدأ إذا كان مصدراً، ولم يجز أنْ يكون حديثاً عنه إذا كان جثة؟

والجواب: إن الفائدة تقع مع المصدر لأن المصدر حدث، والحدث قد يختص به زمان دون زمان. وليس كذلك الجثث لأنها لا تختص بزمان دون زمان. ألا ترى أنك إذا قلت: القتال اليوم. أعلمت بأمر يجوز أَنْ لا يكون على هذه الصفة، لأنه قد يكون اليوم وقد لا يكون فالفائدة حاصلة.

وأَنتَ لو قلت: زيدٌ غداً، كان محالًا، لأن زيداً لا يخلو منه الغد

حياً كان أوميتاً. فإن قيل: فإننا نقول: الليلة الهلال. قيل: إنما جاز هذا لأن الهلال متوقع فجاز على الإضمار كأنك قلت: الليلة طلوع الهلال. ومما يدلك على أنه إنما جاز من جهة التوقع أنه لا يجوز، الليلة القمر، واليوم الشمس. لأنه لا بد لهما أن يكونا على كل حال وليسا بمنزلة الهلال لأنه يجوز أن يطلع تلك الليلة ويجوز أن لا يطلع. ولو كان زيد متوقعاً، لجاز زيد اليوم، على تقدير قدوم زيد اليوم قياساً على ما تقدم. فإن قيل: فهل يجوز أن يقال: الليلة لياة يقال: الليلة الهلال بالرفع؟ قيل: يجوز على تقدير الليلة لياة الهلال. غير أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه. ونظيره قوله تعالى ((): ﴿الحَمُّ أَشْهِرُ مَعْلُوماتُ ﴾.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز النصب والرفع في نحو اليومَ الجمعة واليومُ الجمعة؟

فالجواب: إن النصب على أن العمل في الظرف وليس الثاني هو الأول وأما الرفع، فعلى أنك جعلت الثاني هو الأول. فإن قيل: فما حكم اليوم الأحد واليوم الإثنان إلى الخميس، قيل: الحكم في ذلك الرفع لأن هذه كلها أسماء للأيام، ولا يكون هذا عملاً فيها كما كان في قولك: اليوم الجمعة واليوم السبت لأن الجمعة لمعنى الاجتماع والسبت لمعنى القطع. هذا مذهب سيبويه.

أمّا أبو العباس فيجيز مع الأحد والإثنين، النصب. قال: لأن فيه معنى الإفراد والازدواج. والوجه ما بدأنا به لأن هذا الذي ذهب إليه حمل على التاويل. ومراعاة اللفظ أولى.

⁽١) سورة البقرة/ آية ١٩٧



باب ظرف المكان

قال صاحب الكتاب: وهو نوعان:

محدود: مثل البلد والقرية والدار والبيت والحانوت والمسجد والحمام والسوق والخيمة والقداح والبستان فجميع ذلك لا يكون ظرفاً لشيء من الأفعال إلا بدوني، تقول: قمت في البيت. وقعدت في الدار، واجتمعنا في المسجد.

والنوع الثاني: أسماء الأمكنة التي لا حدود لها، يوقف عندها كأسماء الجهات الست: خلف ووراء وقدّام (٢٨/ب) وأمام وفوق وأعلى وتحت وأسفل ويمين وشمال. وكذلك المبهمة في الجهات نحو: حذاء وإزاء وتلقاء وتجاه وحيال ومقابلة وقبالة وقريباً من كذا. وعند ولدى ولدن ومكان وكذا وما أشبه ذلك. فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظروفاً لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها «في». تقول: جلست عند فلان. وقمت خلف كذا وقعدت أمام كذا. واجتمعنا ناحية من كذا وقريباً من كذا وموضع كذا.

ويخبر بظروف المكان عن كل شيء مصدراً كان أوغير مصدر. مثل قولك: زيد عندك، وإنّ زيداً عندك. فأما ظروف الزمان فيخبر بها عما يحدث فقط. وهو المصدر على ما ذكرت.

مسائل هذا الباب

بقال : لم كان تعدي الفعل إلى الزمان، أقوى من تعديه إلى المكان؟

والجواب: إنه أشبه بالمصدر من قبل أنه غير شخص كما كان المصدر كذلك لأنه حركة للفلك كما أن الفعل حركة الفاعلين. ولأن الفعل لا يخلو من الزمان، كما أنه لا بد له من مصدر، وليس المكان كذلك وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو من مكان. ويؤكد عندك مضارعة الزمان للمصدر، إنه مقسوم بأقسامه وأنه لا يبقى كما لا يبقى الحدث. ولهذا ربّب سيبويه الأفعال في التعدي على أن أقوى تعديها إلى المصدر، ثم إلى الزمان، ثم إلى المكان، لأجل الغلبة. ثم إلى الحال لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، والفاعل لا بد له من حال يكون عليها، ثم إلى المفعول له لأن الفعل لا يقم من الخلق إلا لعلة توجبه.

مسئلة

ويقال : ما الفرق بين ظروف الزمان وظروف المكان؟

والجواب: إن الفرق بينهما، أنَّ ظروف الزمان ليست بصور تشاهد. وظروف المكان أشخاص لها صور تعرف بها وتشاهد، كالدار والمسجد والجبل والوادي وما أشبه ذلك، فصار من هذه الجهة بالأناسي أشبه منها بالأزمنة. وإنما الظروف منها ما لا يتعدى إليه الفعل

الذي لا يتعدى فما هو مبهم ليست له حدود معلومة تحصره، وهويلي الاسم من جميع أقطاره وذلك ما دلت عليه الجهات الست وهي: فوق وتحت وقدام ووراء ويمنة ويسرة. ألا ترى أنك إذا قلت: قمت قدام زيد، لم يكن لذلك القدام نهاية تقف عندها. وكذلك إذا قلت: جلست وراء عمرو، لم يكن لذلك الوراء نهاية تنتهي إليها. فهذا وما جرى مجراه هو الذي يسميه النحويون «ظرفاً». ويسميه الفراء : «محلاً»، ويسميه الكسائي(۱): «صفة». فأما مكة والمدينة والمسجد والدار والجبل والوادي وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن يكون شيء منها ظرفاً لأن له أقطاراً محددة وحدوداً معلومة.

مسئلـــة

ويقــال : كم من رجه يجوز في قول القائل: هو قريباً منك؟

والجواب: إنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: النصب على الظرف والعامل فيه محذوف.

(٢٩/أ) والثاني: الرفع على الخبر والأول هو الثاني في المعنى. وقد حكى الوجهين جميعاً سيبويه. وتقدير النصب: هو مكاناً قريباً منك. إلا أنك حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه.

⁽۱) هو على بن حمزة الكسائي من مشاهير مدرسة الكوفة في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين. أخذ علومه عن الخليل بن أحمد وطوّف في بوادي الجزيرة يكتب اللغة والشعر والأخبار. لم يصل إلينا من مصنفاته إلا رسالة صغيرة في لحن العامة. توفي بالرّي في حدود ١٨٩هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٢٧ ــ ٧٥٠ وإنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ ــ ٢٧٤).

وتقدير المرفوع، تقدير قولك: هو كريم وهو حسيب. فإن قلت: هو قربك، نصبت على الظرف لأنه بمنزلة هو عندك. ولا يجوز هو بعدك لخروجه عن معنى الظرف وليس هو بمنزلة «قربك» لأن هذا بمنزلة هو عندك لدلالته على القرب كدلالة «عند». وليس والبعد» كذلك لأنه لا نهاية له.

مسئلتة

ويقــال : لِـمُ دخل «قربك» في ظروف المكان دون ظروف الزمان؟

والجواب: إنه دخل من قبل أن ظروف المكان تشاهد فهي أظهر. ولأنه يفرق بالرؤية بين المكان القريب والمكان البعيد. وليس كذلك الوقت القريب والوقت البعيد. فلما قوي معنى المكان لهذه العلة صلح أن يخرج إليه القرب، ولم يصح أن يخرج إلى ظروف الزمان. فعلى ما قدمناه، لا يجوز هو قربك، على معنى قرب وقتك من وقته.

باب الحال

قال صاحب الكتاب: تقول: جاء زيد راكباً. ارتفع وزيد، لأنه فاعل وانتصب وراكب، لأنه مفعول فيه. تريد في حال ركوب. وأصله: جاء زيد الراكب. والراكب نعت لزيد. فلما آختُزلت منه الألف واللام، وصار نكرة لم يجز أن ينعت به زيد وهو معرفة فانتصب على الحال.

وتقول: جاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد. ويجوز في الحال التوسيط والتقديم لأن العامل فعل كما جاز في ظروف الزمان والمكان. جاء زيد اليوم. وجاء اليوم زيد، واليوم جاء زيد. وكذلك جاء زيد خلف عمرو، وجاء خلف عمرو زيد، وخلف عمرو جاء زيد. وقد ذكرت جواز تقديم المفعول به. وخبر وكان، ومفعولي وظننت، وجواز التوسيط في جميع ذلك، فإن لم يعمل في الحال فعل متصرف ظاهر، ولكن عمل فيها معنى الفعل لم يجز تقديمها عليه كقولك: هذا زيد واقفاً. وهذا واقفاً زيدً. ولا يجوز واقفاً هذا زيد، لأن العامل فيها حرف التنبيه وهو وها، وليس بفعل، وإنما هو في معنى الفعل بالإشارة كأنه قال: أنّبه له واقفاً، وأشير إليه واقفاً. وكذلك الظرف إذا عمل في الحال لم يتقدم عليه، كقولك: في الدار زيدً واقفاً، وفي الدار واقفاً زيدً. ولا يجوز واقفاً في الدار زيدً، لأن الظرف ليس بفعل فيتقدم عليه الحال، إنما منه معنى الاستقرار. وهو العامل في الحال. وقد ذكرت هذا في باب منه معنى الاستقرار. وهو العامل في الحال. وقد ذكرت هذا في باب منه معنى الاستقرار. وهو العامل في الحال، ومد ذكرت هذا في باب منه معنى الاستقرار. واذا تقدمت الحال، لم يجز وذلك أن الحال في هذه والابتداء، وباب وكان، وباب والطن، لم يجز وذلك أن الحال في هذه

الأبواب إنما هي مع الظرف التام الذي يصلح أن يكون خبراً عن الاسم، مثل ما قدمت. وأما الظرف الناقص مثل زيد عنك معرض، وزيد إليك قاصد، ولك محب، وفيك راغب. فلا يجوز في الاسم إلا الرفع لأنه خبر الابتداء لأن هذا الظرف الناقص لا يتم به الكلام إذا جعل خبراً عن الاسم في الأبواب الأربعة.

. . .

(۲۹/ب) مسائل هذا الباب

يقال: ما أصل الحال؟

والجواب: إنّ أصل الحال ما دل على أنقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال، مما يصلح أن يكون صفة لنكرة. واشتقاقها، من حال الشيء يحول، إذا انقلب عما كان عليه. ولهذا قيل للحمأة حال، لأنها طين أنقلب عما كان عليه.

مسئلة

ويفال: ما صفة الحال؟

والجواب: إن صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة قد تم الكلام دونها، وذلك نحو قولك: جاء زيد راكباً. ف «راكب» نكرة جاء بعد معرفة وهي «زيد» وقد تم الكلام دون «راكب» لأنك لوقلت: جاء زيد وسكت، لكان كلاماً تاماً وهي جواب «كيف». ألا ترى أنك إذا قلت: كيف رأيت زيداً؟ كان الجواب قائماً أو قاعداً أو صالحاً أو سقيماً وما أشبه ذلك. فإن قيل: فلم جاز أن تُجْعَل مفعولاً فيه؟ قيل: لشبهها بالظرفين من قبل اشتمالها على ذي الحال كاشتمال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث. ألا ترى أنه يحسن أن يقال: جاء في هذه الحال. كما تقول: جاء في هذا اليوم. وجاء في هذه الناحية.

مسئلـــة

ويقال: لم شُبّهت الحال بالتمييز؟

والجواب: إنّ لاحتمال الفعل أنواعاً كاحتمال المميز. ألا ترى أنك إذا قلت: أقبل زيد، جاز أَنْ يُقْبِلَ على أحوال كثيرة. فإذا قلت: راكباً أو ماشياً أو ضاحكاً أو عابساً، بيّنتَ الحال التي أقبل فيها. وكذلك إذا قلت: امتلاً الإناء. جاز أن يمتلىء من أصناف كثيرة. فإذا قلت: ماءً أو زيتاً أو لبناً أو عسلاً أو ما أشبه ذلك، بيّنت كما بيّنت بالحال حين ذكرتهما. فإن قيل: فما الفرق بين الحال والتمييز؟ قيل: الفرق بينهما أن الحال زيادة في الفائدة. وتصلح أن تكون صفة للنكرة، وليس كذلك التمييز لأنه إنما يميز بأسماء الجنس. فالحال صفة والتمييز جنس. ألا ترى أنك تقول: هذه عشرون درهماً فتاتي بالجنس. وتقول مررت بزيد راكباً. فتكون صفة للنكرة ووقعت حالاً من المعرفة. فهذا أصل كل واحد منهما.

مسئلة

ويقال: لِمَ لَمْ يجز أَنْ يكون العامل في الحال إلا فعلاً أو معنى فعل؟ والجواب: أَنْ يقال: إنما كان كذلك من قبل أَنّ الحال ما دل على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من أفعاله، وهذه حقيقتها على ما قدمناه قبل. فإنْ خَرجتْ عن هذا، بطل المعنى الذي يوجب الحال. وقد يمكن أَنْ يخرج إلى معنى الخبر وإلى معنى المفعول به ولا يكون حالاً إذ من حقيقتها أن تنعقد في وقت كون المذكور عليها بفعل وهذا يقتضي أن يعمل فيها فعل، فإن عدم، فمعنى فعلى ضربين:

أحدهما: ما تضمنه التنبيه والإشارة في نحو قوله تعالى (١): ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْحًا ﴾ و﴿فَتِلْك بُيُوتُهم خَاوِيةً ﴾ (٧). والمعنى، أَنْتَبِه إليه شيخاً وأُشيرُ إليها خاويةً.

والثاني: ما دل عليه الظرف من الاستقرار نحو قولك: فيها زيد قائماً، وفيها قائماً زيد. ولوقلت: قائماً فيها زيد (٣٠/أ) أو زيد قائماً فيها، لم يَجزّ. فإنْ قيل: فلِمَ لَمْ يجز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى؟ قيل: لأنه إذا كان معنى، كان غير متصرف، وإذا لم يتصرف، لم يتصرف معموله ليكون المعمول مشاكلاً للعامل. وقد تقدم لهذا نظائر.

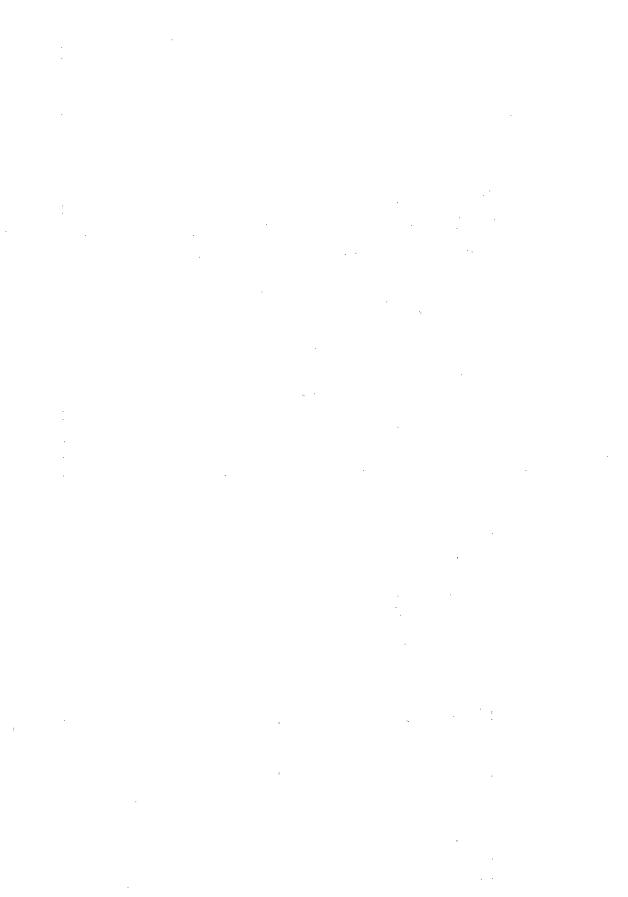
مسئلـــة

ويقال : هل يجوز أن يكون الظرف الناقص خبراً يقع بعده الحال؟

والجواب: إنّه لا يجوز لأنه إنما ينتصب الحال بعد تمام الكلام، ولا ينتصب قبل تمامه. والظرف الناقص لا يتم به الكلام. ألا ترى أنك لو قلت: فيك زيد، وأنت تخاطب رجلاً، لكان غير متلئب لأنه لم يقع به فائدة. فإن قلت: عبدالله علينا أميراً، جاز لأن الفائدة قد وقعت به وعلينا، وكذلك إن أردت أنه فوق سقف يعلو علينا. ويجوز الرفع إذا ألغيت الظرف وجعلت الفائدة في أمير. ونحوه.

⁽١) سورة هود/ أية ٧٧.

⁽٢) سورة النمل/ آية ٥٣.



باب التمييز

قال صاحب الكتاب: تقول تَفقّات شحماً، وتصبّبتُ عرقاً، وطبتُ به نفساً، وضاق زيد بامره ذَرعاً، وآشتعل الراس شيباً، وكبرَتْ كلمةً، وساء سبيلًا، وساء مثلًا القوم، ونعم رجلًا زيد، وبئس فتى زيد، وامتلأ ماءً. فالتمييز مفعول منه، كما أن الزمان والمكان والحال مفعول فيه. والتمييز لا يكون إلا نكرة. وقد يقع التمييز بعد أحد عشر درهماً إلى تسعة وتسعين، منصوباً. ويقع بعد وأفعل منك، منصوباً، مثل أكرمُ سن زيد أباً، وأوسعُ منه داراً، وكذلك: لله دَرَّه رجلًا، وأكرمْ به فارساً، وحسبُك به شجاعاً، وربَّة رجلًا. تنصب ذلك كله على التمييز.

. . .

مسائل هذا الباب

يقال: ما التمييز؟

والجواب: إنَّه ما ميَّزْتُ به الأجناس المحتملة للمعاني الكثيرة. ألا ترى أنك إذا قلت: امتلا الإناء. احتمل أن يكون امتلاؤه بأشياء كثيرة. فإذا قلت: ماءً أو دهناً أو سمناً أو ما أشبه ذلك، مُيَّزتَ ما كان مُبْهماً محتملًا لغير ذلك. ويسمى التمييز تفسيراً وتبييناً وبياناً. وهذه الألفاظ وإنَّ احتلفت عباراتها فمرجوعها في المعنى إلى شيء واحد. ألا ترى أنك إذا مَيَّزْتُ الشيء فقد فسرته وقد بيَّنتَه. فهذا معنى واحد كما قدمناه.

مسئلية

ويقال: على كم من وجه ينقسم التمييز؟

والجواب: إنه ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: ما نُقل عنه الفعل وقد كان فاعلًا.

والثاني: ما جُعل دلالة على ما أضمر إضماراً على شريطة التفسيي

والثالث: ما وقع بعد المقادير.

والزابع: ما كان مشبهاً بذلك.

فالأول على ضربين:

أحدهما: ما عمل فيه الفعل نحو: تَفَقَّا زيدُ شحماً، وتصببتُ عرقاً، وطبت به نفساً، وما جرى هذا المجرى.

والثاني: ما عمل فيه معنى فعل وذلك نحو قولهم: زيدٌ أكرمُهم أباً، وأحسنُهم عبداً.

والثاني من القسمة الأولى: نحو نعم رجلاً زيدً. وكان الأصل، نعمَ الرجلُ زيدً. إلا أنك (٣٠/ب) حذفت الرجلُ وأضمرته، وآشترطت تفسيره، فجعلت رجلاً دلالة عليه. وكُذلك: بئس ثوباً ثوبك. وعليه قوله تعالى (١٠): ﴿كَبُرتُ كَلِمةً ﴾ والتقدير: كبرتُ الكلمةُ كلمة. وتلك الكلمة، مقالتُهم آتخذ اللَّهُ ولذاً. وكذلك (٢٠): ﴿وسَاء سبيلاً ﴾ أي وساء السبيلُ سبيلاً. فأما قوله تعالى (٣٠): ﴿ساء المثلُ القومُ ﴾ فعلى حذف. والتقدير: ساء المثلُ مثلاً القومُ . إلا أنه حذف «المثل» وجعل «مثلاً» تفسيراً له ودلالة عليه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: ساء مثلاً القوم.

والثالث: ما وقع بعد المقادير، وهو على أربعة أضرب: ممسوح ومكيل وموزون ومعدود. فالمسموح نحو قولك: ما في السماء وضع راحةٍ سحاباً. وعلى التمرةِ مثلها زُبْداً، وما في الأرض قَدْرَ درهم ظلاً.

⁽١) سورة الكهف/ آية ٥.

⁽٢) سورة النساء/ آية ٢٢. وسورة الإسراء/ آية ٣٢.

⁽٣) سورة الأعراف/ آية ١٧٧.

وأما المعدود، فنحو: أحدَ عشرَ رجلًا، وإحدى عشرةَ امرأةً، وتسعةَ عشرَ ثوباً، وتسعَ عشرةَ حبةً، وعشرين غلاماً، وعشرين جاريةً. وكذلك إلى تسعةٍ وتسعين، وفي التنزيل(١): ﴿لهُ تِسْعُ وتِسْعُونَ نَعْجةً ﴾. وكذلك ما نُون ضرورة، وأثبتت فيه النون نحو قولك: عندي عشرةُ أثوابٍ، وعندي مايتانِ رجلًا. قال الربيع بن ضبع الفزاري(٢):

٢٨ إذًا عباش الفتى مَائتين عباماً فقهد ذَهب المسرَّةُ والفَتَاءُ

ومما يجري هذا المجرى، ما يقع بعد «كم» إذا كانت استفهاماً. نحو قولك: كمْ رجلاً عندك؟ والمكيل، نحو قولك: عندي قَفِيْزان بُرًا وثلاثة أقفزة شعيراً. والموزون نحو قولك: عندي خمسة أرطال زيتاً، وعشرة أمناء عسلاً.

والرابع: ما شُبّه بالمقادير وذلك نحو قولك: للّه دُرَّه رجلاً. ولي مثله غلاماً، وحسبُك به شجاعاً. وقد يجوز أن يكون نصب هذا على الحال. فإن أردت إخلاصه للتمييز أدخلت عليه «مِنْ» فقلت: لله دَرَّه مِنْ رجل. وحسبُك به مِنْ شجاع .

مسئلة

ويقسال: لِـمَ نُصبَ التمييز؟

والجواب: إنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال، فنصب كما نصب المفعول، وكما نصبت الحال. وكل ما جاء بعد

⁽۱) سورة ص/ آية ۲۳.

 ⁽۲) الشاهد في سيبويه ١٠٦/١؛ والمقاصد النحوية ٤٨١/٤؛ والحزانة ٣٠٦/٣؛ ومن غير نسبة في المخصص ٣٨/١، ١٣٢/١٥ والمقتضب ١٦٩/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رتم ١٥).

تمام الكلام أو بعد تمام الاسم، فهو منصوب لأنه مفعول أو مشبه به. فمما جاء بعد تمام الكلام، الحال والتمييز المنقول. ومما جاء بعد تمام الاسم، التمييز الواقع بعد المقادير.

مسئلة

ويقال: لِمَ كان الاسم المميز نكرة؟

والجواب: لأنه أشبه الحال. وما يقع بعد المقادير منه، يخرج مخرج ما يكون زيادة في الفائدة، فنصب كما نصبت الحال. ولأنه يدل على ما هو أكثر منه. ولوكان معرفة، لما دل إلا على نفسه فقط، ولم يدل على ما هو أكثر منه كما تدل النكرة على أكثر مما في لفظها.

مسئلــة

ويقسال : هل يجوز تقديم المُمَيِّز على المُمَيِّز؟

والجواب: إن ما وقع بعد المقادير لا يجوز تقديمه بإجماع. فأما المنقول فيجيزه المازني ولا يجيزه سيبويه. ومن حجة سيبويه، إن عمل العامل في الشيء على جهة التمييز ضعيف. وإنْ كان فعلاً، لأنه في النقل كالشاذ لقلته. (٣١/أ) وليس بمنزلة الحال. وإن كان فعله متصرفاً كتصرف فعلها لأنه يعمل في الحال على وجه الاطراد وهو وجه قوي يعمل في التمييز على طريق الشذوذ، وهو وجه ضعيف فلم يكن المقيام على الحال عنده وجه لهذه العلة. ويوضح وجه التمييز، أنه لا يتعدى أفعالاً معلومة إلى غيرها، كما تأتى الحال مع جميع الأفعال.



باب المفعول له

قال صاحب الكتاب: هو غرض للفعل. وجواب لِمَ فعلت؟ كقولك: خرجت طَلَبَ كذا، والتماسَ عمرو، وخوف بكر، ورجاء خالد، وأجلَ كذا. تريد في جميع ذلك للطلب والالتماس. فلما خُذفت اللام، وصل الفعل فعمل. قال حاتم(١):

٢٩ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَويمِ آدِّخَارَه وَأُعْرِضُ عن شَتْم اللَّيمِ تَكَرُّما

أراد: للادخار وللتكريم، فنصب لحذف اللام لأنه الغرض الذي من أجله فعل الفعل. ولا يكون إلا مصدراً من غير لفظ الفعل الأول. ألا ترى أن «الطلب» من غير لفظ «خرجت».

* * *

⁽١) الشاهد في ديوانه ص ٢٢؛ وسيبويه ١٨٤/١، ٤٦٤؛ وشرح المفصل ٥٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٧٥/٣. ومن غير نسبة في المقتضب ٣٤٨/٦. وانـظر معجم شـواهـد النحو (رقم ٢٥٧٨).

مسائل هذا الباب

يقال : لم دخل المفعول له الكلام؟

والجواب: إنه دخل ليُبيِّن العلة التي من أجلها وقع الفعل، والغرض الذي كان سببه ولأن معناه موجود في الكلام وإنْ لم يظهر من حيث لا يصح فعل من أحد من البشر إلا لعلةٍ أُوجبته ولغرض. فإذا لم يذكر فلدلالة الحال عليه. وإذا ذُكر فلإبانة الغرض المقصود والمراد المصمود.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز حذف اللام من المفعول له. ولم يجز حذف الواو من المفعول معه؟

والجواب: أن يقال: جاز ذلك من قبل أنّ الفعل إنما يقع لغرض من الأغراض. إذ كل فعل مقصود، فلا بد من أن يقع لأمر ما على ما قدمناه. وليس كذلك سبيل الفعل مع المفعول معه، إذ أن الفعل المقصود لا يقتضي مصاحبةً كما يقتضي غرضاً. وأيضاً فإن الواو في باب المفعول معه، نقلت من باب العطف إلى باب «مع» فلم يحتمل النقل والحذف لأن في ذلك إجحافاً ففارقت اللام من هذه الجهة.

مسئلة

ويقال : لِمَ لَمْ يَجِز أَنْ يكون المفعول له غير مصدر؟

والجواب: إنه لم يجز ذلك من قبل أن الفعل لا يقتضي أن يقع إلا لمعنى مصدر فيه عذر. كما أنه لا يقتضي أن يقع إلا في زمان أو مكان. فإن عرض فيه أن يقع فيما ليس بزمان أو مكان، فلا بد من ذكر الحرف كقولك: في زيد خصلة جَمِيْلة . ولو قلت: خصلة جميلة اليوم، لم يمتنع وآستغني عن الحرف. فهكذا سبيل المفعول له في الاستغناء عن الحرف والحاجة إليه. ومثل هذا إنما يصح في المصدر لشبهه بالظروف من الجهات التي تقدم ذكرها.

مسئلة

ويقال : أين الشاهد في قول حاتم: «وأَغْفِرُ عَوْراءَ» البيت؟

والجواب: إن الشاهد في موضعين من البيت.

أحدهما: قوله: أدّخارَه.

والثاني: قوله: تكرماً. والمعنى (٣١/ب) إنّي أَغفرُ عوراءَ الكريم لادخاره. وأُعرض عن ذنبِ اللثيم للتّكرَّم . أي أدَّخر هذا وأتكرم على هذا. يفتخر بتفضله وتطوله على اللثيم وبآقتنائه وأصطفائه للكريم.



باب المصدر المؤكد للفعل وهو من لفظه

قال صاحب الكتاب: خرجت خروجاً والخروج وخرجة واحدةً. وكذلك في قمتُ قياماً طويلاً. ويجوز فيه التقديم والتوسيط والتأخير، كما جاز ذلك في سائر المفعولات. لذلك الغرض يتقدم نحو قولك: طلبَ الخيرِ خرجَ زيد، وخرجَ طلبَ الخيرِ زيد. وتقول: ضرب زيدٌ عمراً ضربة واحدة وضربتين وثلاث ضرباتٍ. وضربه عشراً ومائة والفاً. وضربه شديداً وخفيفاً تحذف المصدر وتقيم نعته مقامه. وتقول: أنا أدعه تركاً شديداً. لأن معنى أدعه وأثرُكه واحدٌ. فتحمل لفظ أحد الفعلين على مصدر الآخر. وكذلك كسرتُه انكساراً. وكذلك انكسر تكسيراً وكذلك انكسر تكسراً وتكسر آنكساراً لأن معنى كسر وآنكسر وتكسر واحد. فتحمل مصدر ما شئت منها على ما شئت من الأفعال التي هي في معناها. وهذا كثير في القرآن والشعر. قال الله تعالى (۱): ﴿وَبَئَلُ إِلهُ تَبْيُلاً ﴾ و ﴿ طريقُه تبتلاً ﴾ وكذلك: ﴿واللّهُ أَنْبَتُكم مِن الأرض نَباتاً ﴾ (۱) ولم يقل: ﴿إنْبَاتاً ﴾ لأن معنى نبته وأنْبته الله ، واحد.

* * *

⁽١) سورة المزمل/ آية ٨.

⁽٢) سورة نوح/ آية ١٧.

مسائل هذا الباب

يقسال: ما المصدر؟

والجواب: ما صدر عنه الفعل، وكان أصلاً له. من صَدَرت الإبل إذا رجعت بعد أن شربت، والإبل صادرة. والموضع الذي رجعت عنه، مَصْدَر لها، كما كان حين وردت إليه، مورداً لها. فإن قيل: ما أنكرت أن يكون ومصدر، في معنى مفعول، كما قالوا: مَرْكبٌ حسن أي مَرْكوبٌ حسن ومَشْربٌ عذب أي مَشْروبٌ عذب. أنشد أحمد بن يحيى (1):

٣٠ وقد عاد عَلْبُ الماءِ بَحْراً فزادَني على مَرضى أَنْ أبحر المَشْرِبُ العلْبُ

قيل: لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو أن يكون من «صدر» أو من «أصدر» . فلا يجوز أن يكون من صدر لأن «صدر» لازم، وإذا كان كذلك لم يجز أنْ يُبنى للمفعول، فإن قيل: فلعله عُدِّي بعرف جر، قيل: وهذا أيضاً لا يجوز لأنه لوعدي بالحرف لاحتمل أن يكون صدر عنه أومنه أو به أو إليه أو عليه، والعرب

⁽۱) هو أبو العباس أحمد بن يمهى ثعلب إمام الكوفيين في زمانه في النحو واللغة. ولد سنة ۲۰۰هـ وأخذ علومه عن أبن الاعرابي والزبير بن بكار. وتتلمذ عليه جماعة من أشهرهم: أبو الحسن الأخفش وآبن الأنباري. من أشهر مصنفاته: فصيح ثعلب وألمجالس. توفي سنة ۲۹۱هـ. (انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص ۲۲۸ ـ ۲۳۲؛ وإنباه الرواة ۱۳۸۱ ـ ۱۳۵۱). ولم أعثر على قائل الشاهد.

لا تترك ما التبس من أن تقيده بما يبين معناه. وأيضاً، فإننا لو أطلقنا لفظ «مصدور» لم يفهم منه إلا معنى سقيم الصدر. فأما قولهم للدَّابة: مَرْكِب، فلأن الدابة موضع الركوب وليس على وضع «المفعل» موضع «المفعول». وكذلك مشرب عذب. إنما معناه موضع الشرب إلا أنه وصف بعذب للمجاورة من حيث كان إذا عَذب موضع الماء، عَذُب الماء. ولا يمتنع أنْ يكون المركب والمشرب في معنى المركوب والمشروب، لأنه قد أمن اللبس فيهما بخلاف المصدر. ولا يجوز أن يكون من «أصدر» لأنه فد أمن اللبس لو كان كذلك (٣٢/أ) لقيل: مُصدر بضم الميم، لأن كل ما كان أكثر من ثلاثة أحرف، وأردت منه المفعول أو آسم الزمان أو آسم المكان، كان مضموم الأول نحو: مُكرم ومُدخل ومُخرج. فإجماعهم على فتح الميم، يدل على أنه من فعل ثلاثي. وإذا كان كذلك لم يسنم لأحد أن يدعى فيه ذلك.

مسئلة

ويقال : لم زعمتم أن الفعل مشتق من المصدر، وما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل؟

والجواب: إننا ذهبنا إلى أن الفعل مشتق من المصدر لأشياء منها:

* أن المصدر آسم والاسم قبل الفعل.

* ومنها: أننا نجد لفظ المصدر دائراً في الفعل. ولسنا نجد لفظ الفعل دائراً في المصدر. ألا ترى أننا نقول: الضرب فنجد الضاد والراء والباء في ضرب ونضرب واضطرب ويضرب واستضرب ويضرب ونضرب ويضرب ويضرب ويضرب

وضارب ويضارب وتضارب ونتضارب. ولا نجد هذه الصيغ والزوائد دائرة في «الضرب». فأشبه ذلك المذهب الذي يصاغ منه الخلخال والسوار والدملج والتاج والأصل في جميع ذلك الذهب.

* ومنها: أن الفعل مختلف والمصدر واحد. ورد المختلف إلى المتفق، أولى من رد المتفق إلى المختلف، لأنه ليس جميعها ولا واحد منها لأنه ليس أحق ببعضها من بعض. فلما رأينا ذلك، علمنا أن الفعل مشتق من المصدر. فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل؟ ويستدل على ذلك بأشياء.

منها: أن يكون توكيداً للفعل. والمؤكّد قبل المؤكّد.

ومنها: أن الفعل يعمل فيه. والعامل قبل المعمول فيه.

ومنها: أن من الأفعال ما لا مصدر له. فلو كان الفعل مشتقاً
 من المصدر لما وجد لهذه الأفعال أصل تشتق منه.

* ومنها: أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل. فلولا أن الفعل أصله، لما تبعه في الاعتلال. قيل: هذا الاستدلال فاسد لا شيء تحته. أما قولك يكون توكيداً للفعل والمؤكد قبل المؤكد. فليس كما زعمت. ولوكان توكيداً، لما جاز أنْ يتقدم على الفعل نحو: ضرباً ضربتُ. وخروجاً خرجتُ لأن التوكيد لا يكون إلا بعد المؤكد نحو: قام القوم أجمعون. ولوقلت: قام أجمعون القوم، لم يجز. وهذا إجماع.

وإنّما سَمَّى النحويون المصدر إذا جاء بعد فصله توكيداً، على جهة المجاز وذلك أنك إذا قلت: ضربتُ ضرباً، فمعناه ضربت ضربت. إلا أنهم كرهوا تكرار لفظ واحد فغيَّروا الثاني إلى لفظ

المصدر (٣٢/ب) فقالوا: ضربتُ ضرباً. وأما قولك، إن الفعل يعمل في المصدر والعامل قبل المعمول فيه، فيلزمك منه أن تكون الأفعال قبل الأسماء لأنها عام عاملة فيها. وهذا لم يقله أحد. ويلزمك ما هو شر من ذلك، وهو أن تجعل الحروف قبل الأسماء والأفعال، لأنها عاملة فيهما. وأما قولك: إن من الأفعال ما لا مصدر له فيفسد بمصادر لا أفعال لها. نحو: وَيلُ ووَيْحُ وويسٌ وما أشبه ذلك. وأما قولك: إن المصدر يعتل لاعتلال ألفعل. ففاسد لأننا نجد الفعل يعتل ومَصْدره صحيح. نحو: قلتُ قولًا، وصمتَ صوماً، وسرت سيراً، وبعتُ بيعاً، ونمتُ نوماً، وخفتُ خوفاً، والاعتلال في المصادر، إنما جاء فيما كان مزيداً منها نحو: القيام والصيام والحيال وما أشبه ذلك. والقياس على الأصل دون المزيد لأن المزيد فرع. وأيضاً فإن الذي يخالفنا في هذه المسئلة وهو _ الفّرّاءُ _ قد حمل الأصل على الفرع، وذلك أنه زعم أن «ضرب» إنما بُني على الفتح لمجيء الألف في التثنية إذا قلت: ضرباً لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. وإذا جوز حمل الأصل على الفرع، سقط الاستدلال باعتلال المصدر لاعتلال الفعل. وإذا كان كذلك، فسدت هذه الأدلة، وثتت أدلتنا ألتى قدمناها.

مسئلة

ويقال : لِكُمْ من معنى يدخل المصدر في الكلام؟

والجواب: إنَّه يدخل الأربعة معان:

أحدها: أَنْ يكون عوضاً من تكرار الفعل، ودلالةً على رفع المجاز وذلك نحو قولك: ضربتُ ضرباً، وخرجتُ خروجاً، وقمتُ قياماً. والثاني: أن يدخل لإبانة عدد المرات نحو قولك: ضربتُ ضربةً، وضربت صربتين، وضربتُ ضرباتٍ.

والثالث: أَنْ يدخل لإِبانةِ النوع نحو قولك: رَجَع القَهْقَري، ومَشَى البَشَكى، وجلسَ القُرفصاء، وآشتمل الصَّمَّاءَ.

والرابع: أن يقع موقع الحال، نحو: جَاءني مشياً، وقصدتُه ركضاً. تريد: ماشياً وراكضاً. وكذلك أقبلتُ إليه سعياً، وزرتُه عدواً. وكذلك ما جرى هذا المجرى.

مسئلية

ويقال : لِـمَ جاز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره؟

والجواب: إنه مفعول. والمفعول فَضْلة. والفضلة يُتلاعبُ بها لأنها ليست بمعتمد البيان، فجاز التقديم والتوسيط والتاخير. وكان التقديم للعناية به وبالفعل، لأنهم يقدمون ما هم به أعنى وعلى إبانته أحرص. وهو معنى قول سيبويه. وهذه العلة سائغة في كل ما قُدّم أو وُسّط أو وُسّط مما حقه أَنْ يكون مؤخراً.

(١/٣٣) مسئلــة

ويقلل : لِـم جاز حذف المصدر وإقامة نعته مقامه؟

والجواب: إن ذلك إنما جاز للتوسع في الكلام لأن الفعل يدل على مصدره. ومعنى المصدر، موجود في الكلام ذكر أو لم يُذكر. وإذا جاز حذفه من غير شيء يقوم مقامه، فجواز حذفه مما يقوم مقامه أسوغ، ولأن الغرض في ذكر المصدر، إبانة نوع الفعل وقلبان

ذلك بالنعت الذي قام مقامه. وكذلك العدد يبين مقدار ما وقع من الفعل فاكتفى بذكر النعت عن ذكر المنعوت لهذه العلة.

مسئلة

ويقال : لم جاز حمل المصدر على غير لفظ فعله نحو: أنا أَدعُه تَرْكاً شديداً. وكذلك كسّرته آنكساراً، وأنكسر كسراً وما أشبه ذلك؟

والحواب: إنّه إنّما جاز ذلك لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد، وإنما هو اختلاف في اللفظ دون المعنى. وإنما الممتنع من ذلك أن يختلف لفظاً ومعنى. ألا ترى إنك لوقلت: ضربتُه تركاً شديداً، أو أَخذتُه قعوداً أوْ قياماً لَمْ يجز لأن المصدر في هذا إنما يؤكد المعنى الذي ذكر، فإذا لَمْ يذكر، آستحال أنْ يُؤكد وهو معدوم.

مسئلــة

ويقال : على كم من وجه ينقسم هذا القبيل؟

والجواب: إنه ينقسم على ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنْ يتفق معنى الفعلين ويختلف لفظهما نحو: يَدعُ ويتركُ فليس في هذا إلا اختلاف اللفظ فقط. فيقول: هويَدعُه تركاً. ويحسن ذلك لما قدمناه.

والثاني: أن يكون الأصل مختلف المعنى في موضوعه، ثم يخرج إلى اتفاق نحو: آجتوروا وتجاوروا.

والثالث: أن يكون معنى الفعلين مختلفاً إلا أنَّ في الأول معنى الثاني كقولك: كسر أنكساراً. فكل هذا جائز حسن وإن كان «انكسر» لايدل على الكاسر من جهة لفظه، ولكن من جهة

القياس العقلي الذي يقتضي أن كل فعل له فاعل لا بد منه. وفي التنزيل(1): ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم فِي الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ لأن في «أَنْبَتَكُم» معنى «نَبَتُم». وقد قيل هو على فعل محلوف أي: أنبتكم فنبتُم نباتاً. وفيه (٢): ﴿وَبَبَّلُ إِلَيه تَبْيِيلًا ﴾ لأن الأمر «تَبَتَّل» يرجع إلى معنى «بتّل نفسك تبتيلًا». وفي قراءة عبدالله (٣): ﴿وَأَنزِلُ الملائكة تَنْزِيلًا ﴾ لأن أنْزِلُ ونزُل بمعنى واحد. وقال القطامي (٥):

٣١ وخَيرٌ الأمرِ مَا استقبلت مِنْه وليس بان تَنبَّعهُ آتُباعَا لان في «تَتبَع» معنى «اتبع». وقال رؤية (٢):

٣٢ وَقَلَدُ تَطَوَّيتُ ٱنْطِواء الحِضْبِ ٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

لأن في «تطويت» معنى الانطواء إذ معنى تطويت تعملت للطّيّ. (٣٣/ب) ومعنى أنطويت طاوعت في الطي. فلهذا جاز وقوع بعض المصادر موقع بعض.

⁽١) سورة نوح/ آية ١٧.

⁽٢) سورة المزمل/ أية ٨.

 ⁽٣) هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود، من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً وقُرباً من الرسول الكريم. ولد في مكة وهو أول من جَهَر بقراءة القرآن فيها. وكان خادم الرسول الأمين. توفي في المدينة سنة ٣٢هـ. (انظر في ترجمته: الإصابة رقم ٤٩٥٤؛ والأعلام ٢٨٠/٤).

⁽٤) سورة الفرقان/ آية ٢٥.

⁽٥) الشاهد في ديوانه ص ٣٥؛ وسيبويه ٢٢٤/٢؛ والخزانة ٢٩٢/١؛ ومن غير نسبة في المقتضب ٢٠٥/٣؛ وشـرح المفصل ١١١١/١. وانـظر معجم شـواهـد النحـو (رقم ١٦٠٤).

 ⁽٦) الشاهد في دينوانه ص ١٦؛ وسيبويه ٢٤٤/٢. وهنوللمجاج في أمالي أبن الشجري ١٤١/٢؛ ومن غير نسبة في المخصص ١١٠٠/٨، ١٨٢/١٠، ١٨٧/١٤. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٢٥٠).

باب المفعول دونه وهو الاستثناء

قال صاحب الكتاب: وحرفه «إلا» وما بعدها ينتصب في الواجب. تقول: قام القوم إلا زيداً، ونظرت إلى القوم إلا زيداً، ونظرت إلى القوم إلا زيداً. فإن تقدم نفي، فإنك تجعل إعراب ما بعد «إلا» على إعراب ما قبلها فتقول: ما قام أحد إلا زيد. وما رأيت أحداً إلا زيداً. وما نظرت إلى أحدٍ إلا زيدٍ. و «غير» تجر ما بعدها بإضافتها إليه، وتجعل إعراب الراء منها كالاسم الذي بعد «إلا» فتنصبه في الواجب أبداً، وتجعله بدلاً مما قبله في النفي وتتبعه في إعرابه وذلك قولك: جاء القوم غير زيد، ورأيت القوم غير زيد، ومررت بالقوم غير زيد، بالجر.

فأما «ما خَلا» و «ما عدا» و «ليس» و «لا يكون». فإنّ ما بعد هذه الأربعة نصب في الاستثناء. تقول: جاء القوم ما خلا زيداً، وما عدا عمراً. وذهبوا لا يكون عمراً وليس عبدالله. وأما «خلا» و «حاشا»، فإن شئت جررت بهما، وإن شئت نصبت فقلت: جاء القوم خلا عبدالله وعبدالله بالجر والنصب. وكذلك حاشا عبدالله وعبدالله بالجر والنصب. وإن استثنيت بـ «إلا أن يكون» فارفع إن شئت، وإن شئت فانصب. كقوله (۱): ﴿ إِلا أَنْ تَكُون تَجارةً ﴾ بالرفع والنصب. وأما «ولا سيما» زيد، فإن شئت فجر، وإن شئت فارفع.

^{* * *}

⁽١) سورة البقره/ آية ٢٨٢؛ وسورة النساء/ آية ٢٩.

مسائل هذا الباب

ويقسال: لِمَ نُصِب المستثنى؟

والجواب: إنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال والتمييز. فكما نُصبا كذلك نصب المستثنى. وقد تقدم أنّ كل ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب لأنه فضلة، كما أنّ المفعول كذلك، وكل منصوب فهو مشبّه بالمفعول، كما أنّ كل مرفوع مشبّه بالفاعل.

مسئلة

ويقال: فما العامل في المستثنى؟

والجواب: إن العلماء اختلفوا فيه، فقال سيبويه في عدة مواضع: يعمل فيه ما قبله من الكلام. كما يعمل عشرون فيما بعده إذا قلت: عشرون درهماً. وقال في موضع آخر: وتقول على هذا: ما رأيت أحداً إلا زيداً، فتنصب زيداً على غير رأيت. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى ولكنّ زيداً» و ولا أغني زيداً». وقال في آخر الباب: إن لفلانَ مالاً إلا أنه شقي. لا يكون أبداً إلا على أنّ لفلان وهو في موضع نصب. وجاء على معنى ولكنه شقي، ثم لفلان وهو في موضع نصب. وجاء على معنى ولكنه شقي، ثم كشف عما في ضميره في باب غيره. فقال: ولو جاز أن تقول كشف عما في ضميره في باب غيره. فقال: ولو جاز أن تقول (١/٣٤) أتاني القومُ زيداً. تريد الاستثناء ولا تذكر وإلاه لما كان وإلاه نصباً، فاضطرب قوله في هذه المواضع هذا الاضطراب.

وكان أبو العباس وأبو إسحق(١) يذهبان إلى أن المستثنى ينتصب بتقدير أستثني، ويجعلان ﴿إلا الله عنه. والنحويون يردون هذا ويحتجون على فساده بانك تقول: أتاني القوم غير زيد. وليس قبل «غير» حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد لكل منصوب من ناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد لكل منصوب من ناصب. والناصب ها هنا هو الفعل فما بعد «إلا» و «غير» في ذلك سنواء. وحكى الفَرَّاءُ عن البصريين: أن المستثنى منصوب بإضمار فعل معناه «لا أعنى» زيداً وأراه أرادهما. قال سيبويه في بعض المواضع مما قد ذكرناه. وزعم هو أن «إلا» مركبة من «إن» و «لا» فإذا نصبت، نصبت بـ «إن». وإذا رفعت رفعت بـ «لا». وزعم الكِسائي أن المستثنى ينتصب على تأويل فعل القوم إلا أن فلاناً لم يفعل. وحكي عنه أيضاً: أنه كان يشبه المستثنى بالمفعول، فجعله خارجاً من الوصف، وذلك هو الناصب له. وهذه الأقوال كلها مضطربة. وأصح ما قيل في هذا، أن المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل «إلا» وجعلت «إلا» موصلة له كما جُعلتُ «الواو» التي في معنى «مع» موصلة للفعل في نحو: آستوى الماء والخشبة. وقد استوفيت القول على هذه المسئلة في كتاب «الأكسير» (٢) واختصرتها ها هنا لأن هذا الكتاب يضيق عنها لصغر حجمه.

⁽۱) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. من أثمة أهل العربية أخذ علومه عن المبرد وله تصانيف حان من أشهرها: كتاب معاني القرآن؛ وكتاب فعلت وأفعلت. توفي سنة ۲۱۱ه. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ۲٤٤ ـ ۲٤٦؛ وإنباه الرواة ١/١٥٩ ـ ٢٦٦).

 ⁽۲) وتمام اسمه: «أكسير الذهب في صناعة الأدب». وهو من كتب المصنف النحوية ذكره
 القفطي وقال عنه: كبير في عدة مجلدات. وقد صنفه بآسم أبي المعالي الجويني الفقيه
 الشافعي المعروف بإمام الحرمين. (انظر: إنباه الرواة ۲۰۰/۲).

مسئيلة

ويقال: إذا كان في صدر الكلام نفي، فما يجوز فيما بعد «إلا» من الإعراب؟

والجواب: إنه لا يخلو أن يكون ما قبل وإلا " كلاماً تاماً ، أوغير تام . فإن كان تاماً ، جاز فيما بعد وإلا " وجهان : الرفع على البدل . والنصب على الاستثناء . وقرأت القرّاء (١) : ﴿ مَا فَعلوه إلا قليل ﴾ . و وإلا قليل » . والبدل أجود ، لأن معنى قولك : ما قام أحد إلا زيد ، يؤول إلى معنى ما قام إلا زيد . ووجه النصب أن الكلام قد تم فأشبه الموجب فنصب كما نصب الموجب . وإنْ كان غير تام سلّطت ما قبل وإلا " على ما بعدها فأعطيته قسطه من الإعراب وذلك نحو : ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً وما مردت إلا بزيد .

مسئلة.

ويقال : ما حكم «غير» في الاستثناء؟

والجواب: إن حكمها أنْ تُعرب بإعراب الاسم الذي يقع بعد «إلا» وأن يجر ما بعدها بإضافتها إليه لأنها اسم، وحق الأسماء أن تتسلط عليها العوامل، وأن تضاف إلى ما يخصها إن كانت مبهمة. (٣٤/ب) فخالفت «إلا» من هذا الوجه. وإنْ كانت موافقة لها في المعنى من وجه آخر وهو إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها. ولهذا دخلت في باب الاستثناء. وإلا فالأصل فيها أن تكون وصفاً نحو

⁽١)، سورة النساء/ آية ٦٦.

قولك: عندي درهم غير جيدٍ. وكما شبهت «غير» بـ «إلا» في الاستثناء، كذا شبهت «إلا» بـ «غير» فوصف بها في نحو قوله الاستثناء، كذا شبهت «إلا» بـ «غير» فوصف بها في نحو قوله العالى (1): ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهُمَا آلَهَةً إلا اللّه لَفَسَدُتا ﴾. وعليه قول عمرو بن معدي كرب(٢):

٣٣ وكُل أَخ مُفُادِقُه أَخُوهُ لَعَمْر أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

مسئلة

ويقسال: ما حكم قولهم ما خلا وما عدا وليس ولا يكون؟

والجواب: إن حكمهن أنْ يضمر فيهن فاعلوهن، وينصب ما بعدهن. وفيهن معنى الاستثناء كأنك قلت: ما خلا بعضهم زيداً، وما عدا أحدهم عمراً، وليس الآتي عبدالله، ولا يكون أحدهم بشراً، إلا أن الفاعل فيهن لا يجوز إظهاره، لأنه قد آستُغني عنه بدلالة الكلام عليه. وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي، فإنه أجاز فيما بعد «ما خلا» و «ما عدا» الجر على تقدير زيادة «ما» وهو قبيح لأنها أول، ولا يحسن الزيادة في الأول. ومع ذلك فإن النصب بـ «خلا» و «عدا» إذا حذفت منهما «ما» الوجه، لأنهما فعلان.

مسئلة

ويقسال : ما حكم حاشا وخلا؟

⁽١) سورة الأنبياء/ آية ٢٢.

 ⁽۲) الشاهد في ديوانه ص ۱۸۱؛ وسيبويه ۲۷۱/۱. وهو لحضرمي بن عامر في المؤتلف والمختلف ص ۱۱۲، وإنظر: المقتضب ٤٠٩/٤؛ والحزائة ۲/۲۵؛ ومجاز القرآن ۱۳۱/۱.
 ۱۳۱/۱ ومعجم شواهد النحو (رقم ۳۰٤٥).

والجواب: إنه قد جاء عن العرب الجر بهما والنصب إلا أن الجرّ بـ «حاشا» عند سيبويه أجود والنصب جائز. قال الشاعر(١):

٣٤ حَاسًا أَبِي ثَـوْبَانُ إِنَّ بِـه ضَنَّا عن المَلْحَاةِ والشَّهِم وَحَكَى أبو زيد(٢) أنه سمع أعرابياً يقول: اللّهم آغفرْ لي ولِمَنْ سَمِع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع، فنصب. وأما «خلا» فالنصب بها أجود والجَرّبها محكي عن بعض العرب. وكان أبو العباس، يسوّي بين «حاشا» و «خلا» ويجعلهما فعلين، لأنك تقول: حاشي يحاشي، وخلا يخلو. قال النابغة (٣):

ه٣٠ وَلا أَرى فَاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِن الْأَقُوامِ مِنْ أَحَدِ

⁽۱) الشاهد للجميع الأسدي في المقاصد النحوية ۱۲۹/۳؛ والأصمعيات ص ۲۱۸؛ وشرح المفضليات ص ۷۱۸. وهو لسبرة بن عمرو الأسدي في الليان «حشاء ۱۹۸/۱۸ ومن غير نيبة في الخزانة ۱۹۰/۲ والمحتسب ۳٤۱/۱ ومرح المفصل ۸۶/۲ ومن غير نيبة في الخزانة : حاشا أبا ثوبان. وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. والشاهد في الحقيقة ملفق من بيتين. وروايته الصحيحة هي:

حساسا أبا ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة ندم عمرو بن عبدالله إن به ضناً عن الملحاة والشتم وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ۲۷۳۹).

⁽٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، كان عالماً باللغة والنحو والاخبار. أخذ علومه عن أبي عمرو بن العلا وتتلمذ عليه جماعة منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني. له مصنفات كثيرة من أشهرها: كتاب النوادر في اللغة. توفي في البصرة في حدود ٢١٥هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ١٢٥ ـ ٢١٨٠ وإنباه الرواة ...

 ⁽٣) الشاهد في ديوانه ص ١٣؛ والحزانة ٤٤/٢؛ وشرح المفصل ٨٥/٢، ١٨٥٨، وانظر
 معجم شواهد النحو (رقم ٦٩٦).

ومن حجة من يجعل «حاشا» حرفاً، أن يقول: هذا إنما اشتق من المحرف كما قالوا: سألتك حاجة فلو ليت لي، أي قلت لي لولا. ومثل ذلك: هَلَل وحَوْقل وبَسْمل وما أشبه ذلك. مما يشتق من المحروف والجمل.

مسئلة

ويقال : ما حكم «إلا أن يكون»؟

والجواب: إن «إلا» فيه للاستثناء المنقطع. و «أَنْ يكون» في موضع نصب على الاستثناء المنقطع (٣٥/أ) وما بعد «أن يكون» يجوز فيه الرفع على أن تجعل «كان» بمعنى الحدوث والوقوع، والنصب على أن تجعل «يكون» ناقصة وآسمها مضمر فيها وما بعدها خبر لها. وقد قرأت القرّاء(١): ﴿إلا أَنْ تكونَ تجارةً﴾ و «تجارةً». على ما فسرت لك.

مسئلة

ويقال : ما حكم «لا سيما» في الاستثناء؟

والجواب: حكمها أن تقدر «ما» فيها زائدة، وتجر ما بعدها بإضافة «سيّ» كقولك: لا سيّ زيد. هذا هو الوجه. ويجوز الرفع على أن تجعل «ما» بمعنى الذي، وتضمر المبتدأ. كأنك قلت: لا سيّ الذي هو زيد. أي مثل الذي هو زيد. وهو قبيح لجعلك «ما» للآدميين.

⁽١) سورة البقرة/ آية ٢٨٢؛ وسورة النساء/ آية ٢٩.



باب المفعول معمه

قال صاحب الكتاب: تقول: ما زلتُ وزيداً حتى فعل. تنصب «زيداً» لأنّك تريد ما زلت به، وما زلت معه حتى صنع. وكذلك: لو تركت ورأيك لفعلت، ولو تركت والأسد لعقرك. وكذلك ما زلتُ أسيرُ والنيلَ. تريد مع النيل. وكذلك استوى الماء والخشبة. وجاء البردُ والطيالسةَ. تنصب هذا كله وما أشبهه لأنه مفعول معه.

مسائل هذا الباب

ويقال: ما العامل في المفعول معه؟

والجواب: إن العامل فيه الفعل الذي يتقدم، إلا أنه يعمل بتوسط «الواو» كما يعمل الفعل في الاستثناء بتوسط «إلا» وقد شرحنا ذلك في الباب المتقدم.

مسئلة

ويقال : إذا كانت «الواو» بمعنى «مع» فَلِمَ لا تجر كما جرّت الواو في القسم، وكما جرت وهي في معنى ربّ؟

والجواب: إن الواو ها هنا تفارق الواو هناك لأن الواو ها هنا جارية مجرى حروف العطف. والدليل على ذلك أنّ العرب لا تستعمل الواو بمعنى «مع» إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفة. فلما كانت جارية مجرى حروف العطف، لم تعمل كما لم تعمل حروف العطف شيئاً سوى أن تُذخل ما بعدها في إعراب ما قبلها. وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أن انتصاب المفعول معه، انتصاب الظرف. قال: وذلك أن الواو واقعة موقع «مع»، و «مع» ظرف وكانت منتصبة على الظرف فلما أقمت الواو مقامها، انتصب ما بعدها آنتصاب «مع» التي وقعت موقع الواو معها.

مسئلة

ويقال: ما الفرق بين الواو التي بمعنى العطف. والواو التي بمعنى مع؟ والجواب: (٣٥/ب) إن التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى. فَإِنْ كان على كان الأول على معنى الفاعل، كان الثاني كذلك. وإنْ كان على معنى المفعول فكذلك. وليست الواو التي بمعنى «مع» كذلك لأنها للمصاحبة فقط فهي جامعة غير عاطفة، والأولى جامعة عاطفة.

مسئلة

ويقال : لِمَ جاز أن تقدر ما زلت وزيداً حتى فعل، مرة «بالباء» ومرة بدهم»؟

والجواب: إنّ ذلك إنّما لتقارب معناهما في الأصل مع كل واحدة منهما تصلح. وذلك أن «الباء» للإلصاق و «مع» للمصاحبة. فإذا قدرته بـ «الباء»، كان المعنى لصقت به حتى فعل. وإذا قدرته بـ «مع» كان المعنى صاحبته حتى فعل. ولا يصلح هذا في كل موضع لو قلت: لَوْ تركتَ الناقة وفصيلَها لرَضَعَها. وأردت تقديره بـ «مع» كان صحيحاً. ولو أردت تقديره بـ «الباء»، لم يصلح لأن الملاصقة لا معنى لها ها هنا، ألا ترى أنه لا يصلح، لو تركتَ الناقة بفصيلها لرضعها، وأنت تربد معنى الواو. وكذلك ما زلتُ أسيرُ بالنيل لا يصلح، وإنّما ينظر في هذا إلى ما يوافق المعنى.



باب حروف الجر

قال صاحب الكتاب: وهي ثلاثة أنواع: ﴿

نوع هو حروف جرّ خالصة. وهي ستة: مِنْ وإلى وفِي ورُبّ والبّاء واللام مثل: بزيدٍ ولزيدٍ وإلى زيدٍ ومِنْ زيدٍ ورُبّ رجلٍ لقيت.

ونوع يجر ويصح فيه تاويل الاسم، وتاويل الحرف وهي سنة: مُذْ ومُنْذُ وعَنْ وعَلَى والكَاف ومَعْ.

ونوع آخر في مواضع خاصة وهي ستة: الواو وهي تجر في موضعين: أحدهما: بمعنى ربّ في مثل^(١):

٣٦؎ وَبَصلْدةٍ لَصِيْس بِـهَا أَنِصْسُ

والثاني؛ القسم، نحو: واللَّهِ لْأَفْعَلَنَّ. تريد، أَحْلِفُ بالله.

والتاء في نحو: تَاللَّهِ.

وحتى: وهي غاية، نحو: ﴿سَلامُ هي حَتَّى مَطْلَع ِ الْفَجْرِ﴾ (٢) تريد إلى .

⁽۱) الشاهد لجران العود كما في ديوانه ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ١٠٠/٣؛ والخزانة ٤٠٥/، ١٣٦/٠ ومن غير ١٩٢٨، وهو له أو لنزّال بن غلاب في شرح أبيات سيبويه ١٣٦/٠. ومن غير نسبة في سيبويه ١٣٣/، ٣٦٥؛ وشرح المفصل ٢٠٨/، ومعاني القرآن ٢٨٨/١، ٢٨٨٠، ومعاني القرآن ٢٨٨/١، ٢٠٤٠، ٢٧٣/٣.

⁽۲) سورة القدر/ آية ٥.

وكذلك «حاشا» و «عدا» و «خلا» في الاستثناء. إنْ شئتَ جررت بهذه الثلاثة، وإنْ شئتَ نصبتَ. حَكى الجر بـ «عدا» عن العرب الليث بن المظفر(١٠).

* * *

⁽١) هو الليث بن نصر بن سيار الخراساني، كان بارعاً في الأدب بضيراً بالشعر وغريب اللغة والنخو. ويقال: إن كتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد هو الذي أتمه بعد أنْ كان الخليل قد كتب باب العين وحده. (انظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢٧٠/٢).

مسائل هذا الباب

ويقال: لِمَ عملتُ هذه الحروف؟

والجواب: إنها اختصت بالأسماء. وكل حرف آختص بقبيل، فإنه يعمل فيه. فإن لم يختص بقبيل دون قبيل، فإنه لا يعمل شيئاً نحو: هَلْ وبَلْ والواو والفاء وما أشبه ذلك من حروف الاستفهام وحروف (٣٦/أ) العطف. فأمّا «ما» فإنّها متغايرة المعنى، وإنْ اتفق لفظها. فالتي تذخل على الاسم وتعمل فيه الرفع وفي خبره النصب، غير التي تلخل على الاسم وعلى الفعل ولا تؤثر فيهما. هذا قول آبن السرّاج. فإن قيل: فإن لام المعرفة مختصة بالاسم وهي مع ذلك لا تعمل فيه. قيل: لام المعرفة قد صارت كأحد أجزاء الاسم. وبعض الكلمة لا يعمل فيها: وكذلك الجواب عن «السين» و «سوف» في اختصاصهما بالأفعال. و «قد» عندهم منزّلة ذلك التنزيل، لأنها تحدث في الفعل تقريبه من الحال، كما تحدث السين وسوف فيه معنى الاستقبال وتخلصه له بعد أنْ كان محتملاً.

مسئلة

ويقال : فلم عملت هذه الحروف الجر حاصة؟

والجواب: إن للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لمّا اختصت بالأسماء، عملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء، وهو الجر.

والثاني: أنّها لمّا كانتْ تدخل على المرفوع والمنصوب في نحو قولك: ماجاءني مِنْ أحدٍ، وما رَأيتُ من أحدٍ، أختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب والمرفوع. وتلك الحركة الكسرة لأنها من الياء، والياء من وسط الحنك، وما يليه من وسط اللسان. والضمة من الشفتين لأنها من الواو، والفتحة من الحلق لأنها من الألف فصارت الكسرة متوسطة بينهما.

والثالث: أنهم أرادوا أنّ يفرقوا بين حركة ما يصل إليه الفعل بنفسه، وحركة ما يصل إليه بوسيطة. والفعل الواصل بنفسه أسبق، فسبق إلى الفتحة وبقيت الكسرة للواصل بوسيطه. فأما الضمة فاستولى عليها الفاعل وما أشبهه.

مسئلة

ویقال : کم من موضع لـ «مِنْ»؟

والجواب: إنَّ لها أربعة مواضع:

أحدها: أنَّ تكون لابتداء الغاية نحو: خرجتُ من الدار، وجئتُ من السوقِ.

والثاني: أنْ تكون للتبعيض نحو: أخذتُ من المال درهما، ولبستُ ثوباً من الخزّ.

والثالث: أنْ تكون في القَسَم ولا تدخل إلا على «رَبِّي» وذلك قولك: مِنْ رَبِّي لأخرجن.

والرابع: أَنْ تكون زائدة مؤكدة نحو قولك: ما جَاءني مِنْ أحدٍ. وما فيها مِنْ أَحدٍ. وما فيها مِنْ أَحدٍ. وفي التنزيل(١): ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

ويقال : كم من موضع لـ «إلى»؟

والجواب: إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أنْ تكون لانتهاء الغاية نحو قولك: حرجت إلى المسجد، وذهبت إلى السوق.

والثاني: أَنْ تَكُونَ بِمَعنى «مَعْ» (٣٦/ب) نَحُو قُولُك: الذَّودُ إلى الدُّودِ إبل. وفي التنزيل (٢٠): ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمُّوالَهِم إلى أَمُوالَكُم ﴾ أي: مع أموالِكم.

وهذا فرع. والأول هو الأصل لأنه إذا حقق كان تَقديْرُه: مضافةً إلى أموالِكم. ومثله: ﴿مَنْ أَنْصَادِي إلى الله﴾ (٣) أي: مَع اللَّه. فكأنه قال: مضافاً إلى نصرةِ اللَّه.

مسئلية

ويقال: ما معنى «ني»؟

والجواب: إن معناها الوعاء. نحو قولك: المالُ في الكيس واللص في السجن. هذا الأصل. ثم قد يتسع فيها نحو قولك: فلان ينظر في

⁽١) سورة الأعراف/ آية ٥٩.

⁽٢) صورة النساء/ آية ٢.

⁽٣) سورة آل عمران/ آية ٥٧؛ وسورة الصف/ آية ١٤.

العلم. كأن العِلم قد اشتمل عليه. وكذلك قوله تعالى (١): ﴿ وَلاَصْلِبَنَّكُم فِي جُدُوعِ النَّحْلِ ﴾ كأن الجذوع قد اشتملت عليه. والنحويون يعبرون عنها بـ «على» وهو على جهة التلخيص والتقريب، وليس على جهة الحقيقة.

مسئلة

ویقال : ما معنی «ربّ»؟

والجواب: إن معناها التقليل ولا تدخل إلا على نكرة أو على مضمر يشترط تفسيره، فالأول نحو: رُبّ رجل لقيته. والثاني نحو: رُبّه رجلاً، تنصب «رجلاً» على التمييز لأن الضمير حال بينه وبين «رب». وهذا الضمير وإنْ كان بلفظ المعرفة، فهو نكرة في الحقيقة. لأنه لم يجز له ذكر فيعود عليه. ولا تقع «رُبّ» إلا في صدر الكلام لأنها للتقليل، والتقليل قريب المعنى من النفي. والنفي له صدر الكلام. ولانها نقيضة «كُمْ»، وكُمْ، لها صدر الكلام فَحُمِلت عليها. والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير.

مسئلة

ويقال : كم له «الباء» مِن موضع؟

والجواب: إنَّ لها أربعة مواضع:

أحدها: أَنْ تكون للإضافة نحو قولك: مَررتُ بزيدٍ. أضفت مرورك إلى زيد. ومن ذلك قولك: أَخْلفُ باللَّهِ لأفعلنّ. أضفت

⁽١)) سورة طه/ آية ٧١.

الحلف بالباء إلى الله عز وجل. وقد تحذف «أَحلفُ» وتبقى في النية. والباء متعلقة به في المعنى.

والثاني: أن تكون للاستعانة نحو قولك: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالمُدية. أي استعنت بالقلم على الكتابة، وبالمُدية على القطع. والثالث: أن تكون للوعاء بمنزلة «في» كقولك: كنتُ بمكة وأقمتُ بمصرَ. وفي التنزيل(١): ﴿بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾ أي في بطن مكة. والرابع: أن تكون زائدة وذلك على ضربين:

أحدهما مستعمل، والآخر شاذ.

وتزاد مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع الخبر. فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى (٢): ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ أي: وكفى الله. وهذا من المستعمل. وأمَّا الشّاذ، فنحو قول الشاعر (٣):

٣٧ أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لاقتْ لَبونُ بَنِي زِيَادِ (٣٧) يريد: ألمْ ياتيكَ ما لاقت. ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى (١٠): ﴿ وَلا تُلقُوا بِأَيْدِيَكُم إلى التَّهْلُكَة ﴾ أي، ولا تُلقوا أيديكم. وهذا من المستعمل.

فأما الشاذ، فنحو قول الشاعر^(٥):

⁽١) سورة الفتح/ آية ٢٤.

⁽۲) سورة النساء/ آية ۷۹.

⁽۴) سبق تخریجه ص

⁽٤) سورة البقرة/ آية ١٩٥.

⁽٥) لم أهتد إلى قائله.

٣٨ بوَادٍ يمانٍ يُنْبِتُ الشَّتُ صَدْرُه وأسفلُه بالمسرخ والشبَهان يريد: المرخ والشبهان.

ومن زيادتها مع المبتدأ، قول الشاعر(١):

٣٩ بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّـكَ فِيْهِم غَنِيٍّ مُضِرِّ وَهُ مِن النادر.

ومن زيادتها مع الخبر نحو قوله تعالى (٢): ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ أي: جزاء سيئة مثلها. كما قال في موضع آخر (٣): ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا﴾. وهو قول أبي الحسن.

مسئلة

ريقال: كم من موضع لـ «لام الجر»؟

والجواب: إنّ لها ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون للمِلْك، نحو قولك: المالُ لزيدٍ والثوبُ الأخيكِ.

والثاني: أنْ تكون للاختصاص والاستحقاق، نحو قولك: الجُلُّ للدَّابة والفَصُّ للخَاتم.

⁽۱) الشاهد للأشعر الرقبان الأسدي في النُّوادر لأبي زبد ص ۷۲؛ واللبان «سنح» \$/٢٢؛ «خرر» ١٥٩/٦؛ «با» ٢٢٩/٢٠؛ وديوان المعاني ٢٥/١؛ ومن غير نسبة في الحصائص ٢٨٠/١، ٢٨٢/٢ وشرح المفصل ١١٥/٢، ٢٨٢/٢ وشرح المفصل ٢١٥/٢، ٢٣٨، ٢٣٨.

⁽۲) سورة يونس/ آية ۲۷.

⁽٣) سورة الشوري/ آية ٤٠.

والثالث: أن تكون للعاقبة، نحو قوله(١):

٤٠ لدوا للمَوْتِ وآيْنُوا للخَرَابِ ٤٠

أي هذا عاقبة هذا. فأما اللام الداخلة على الفعل بعد الجحد في معنى «كُيْ» فتذكر في موضعها من هذا الكتاب. إن شاء الله تعالى.

مسئلــــة -

ريقال : كُم مِنْ مَوْضع لِـ «عَنْ»؟

والجواب: إنَّ لها موضعين: أحدهما: أَنْ تكون آسماً نحو قولك: جَلستُ مِن عن يَمِيْنه. أي: مِنْ ناخية يمينه. قال الشاعر(٢):

13- فَقُلْتُ للرَّكِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيًّا نَظْرَةً فَبَلُ والثاني: أَنْ تكون حرفاً ومعناها «ما عدا الشيء». نحو قولك: رميتُ عَن القوس ِ. أي: عَدا السهمُ القوسَ بمعنى جاوزها. وقد توضع موضع غيرها. وكذلك سائر الحروف. وليس غرض هذا الكتاب، لأنه موضع إيجاز واختصار.

مسئلة

ویقال: کم من موضع له «علی»؟

⁽۱) ينسب الشاهد إلى أبي العتاهية وإلى على بن أبي طالب. انظر: الأغاني ١٢٨٤/٤؛ والدرر اللوامع ٣١/٢؛ وهامش الحيوان ٣١/٥. وانظر أيضاً معجم شواهد النحو (رقم ٣١٢).

 ⁽۲) الشاهد للقطامي في ديوانه ص ۲۸؛ والمقاصد النحوية ۲۹۷/۳؛ وشرح المفصل
 (۲) وانظر معجم شواهد النحو (رقم ۱۹۵۸).

والجواب: إنَّ لها ثلاثة مواضع:

أحدها: أَنْ تكون آسماً في معنى «فوق»، وذلك نحو قولك: جِئْت مِنْ عليه. أي: مِنْ فَوْقه. قال آبن الطثرية(١):

٤٢ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما رَأَتْ حاجِبَ الشَّمسِ آعتلا وتَرَفَّعا وتَرَفَّعا ولَا عَدَل مِنه قوله تعالى (٢): ﴿إِنَّ فِرْعُونَ فِعلاً ماضياً. ومنه قوله تعالى (٢): ﴿إِنَّ فِرْعُونَ عَلَا فِي الأَرْضِ ﴾. ومنه قول طرفة (٣):

٤٣ ـــ وعَـــلا الخَيْــلُ دِمَـآءٌ كــالشَقِــرْ

والثالث: أَنْ تكون حرفاً معناها الاستعلاء، نحو قولك: جَلستُ على الكرسي، هذا الأصل، ثم يتسعُ فيها نحو قولك: فلانُ أميرُ عَلَيْناً. ومَرَرت على فلان، كأنك قلت: على مَوضع فيه فلان، وفلانٌ عَلا علينا بالأمر.

(۳۷/ب) مسئلــة

ويقال: كم من موضع للكاف؟

والجواب: إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون أسماً.

والثاني: أَنْ تكون حَرْفاً.

⁽١) الشاهد في ديوانه ص ٤٦؛ والنوادر لأبي زيد ص ١٦٣؛ واللسان «علا» ٣٢٢/١٩؛ وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢؛ وشرح المفصل ٣٨/٨؛ والمقتضب ٣٢٠/٢. وأنظر معجم شواهد النحو (رقم ١٦١٩).

⁽٢) سورة القصص/ آية ٣.

⁽۳) دیوانه ص ۵۸.

فإذا كانت آسماً، كانتْ على ضَرْبين:

أحدهما: أَنْ تكون غير وصفٍ. نحو قول الأعشى(١):

٤٤ هل تنتهونَ ولا يَنْهي ذَوْي شَطَط كالطَّعنِ يَذْهَبُ فيه الرَّيتُ والفُتلُ
 فالكاف ها هنا فاعلة.

وقال آخر(١):

والثاني: أن تكون وصفاً كقولك: مررت برجل كعمرو. ورأيت غلاماً كعبدالله. وتقع حالاً إذا كانت بعد معرفة نحو: رأيتُ زيداً كعمرو، ومررت بعبدالله كأخيك.

وإذا كانتْ حرفاً. جاءت على ضربين:

أحدهما: أن تكون غير زائدة، وذلك قولك: مررْتُ بالَّذي كزيد. ورأيت الذي كأخيك. ولا يجوز أَنْ تكون ها هنا آسماً لأنه لا يصلح: مررت بالذي مثل زيد، وتصحيح المسئلة: مررت بالذي هو مثل زيد. هذا هو المشهور. وقد حكى الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً. وهو شاذ لا يقاس عليه.

والثاني: أن تكون زائدة، نحو قول رؤبة (٣):

⁽۱) الشاهد في ديوانه ص ٦٣؛ والخزانة ١٣٢/٤؛ والمقاصد النحوية ٢٩١/٣؛ وشرح المفصل ٤٣٦٨/١ ومن غير نسبة في المقتضب ١٤١/٤؛ والخصائص ٣٦٨/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٩٥٥).

⁽٢) لم أهتد إلى قائله ولا إلى تتمته.

 ⁽٣) الشاهد في ديوانه ص ١٠٦؛ والحزانة ٣٨/١، ٢٦٦/٤؛ والمقاصد النحوية ٢٩٠/٣؛
 وهومن غير نسبة في المقتضب ٤١٨/٤. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٥١٣).

أي: فيها مَقَق. والمَفَق: الطُّول. ومعناها في جميع وجوهها التشبيه.

مسئلة

ويشال : كم من موضع لـ «مُعْ»؟

والجواب: إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أنْ تكون أسماً. وذلك إذا فَتَحْتَ العين. ويجوز أنْ تدخل عليها العوامل نحو قولهم فيما حكاه الخليل: حيث مِنْ مَعْهم. وإذا قلت: حيثُ مَعْهم نصبت «مع» على الظرف.

والثاني: أَنْ تَكُونَ حَرَفاً، وذلك إذا أسكنتَ العين نحو قوله، أَنْشده سيبويه وغيره(١):

٤٧ وَريْشِي مِنْكُمُ وَهَــوايَ مَعْكُمْ وَانْ كــانَتْ زِيَـارتُكُم لِمَــامــا
 ومعناها في كلا الوجهين: المصاحبة.

مسئلية

ويقــال: ما الواو في قوله: واللّــه؟

والجواب: إنَّها بدل من «الباء». وإنَّها أُبْدِلَت منها لأمرين:

أحدهما: قُرْبُ معناها من معنى «الباء». وذلك أنَّ الواو للإجماع، والباء للإلصاق. وهذان المعنيان يتقاربان.

⁽١) الشاهد للراعي النميري في ديوانه ص ؛ وسيبويه ٢٥/٢. وهو لجرير في ديوانه ١٥/٢ والمقاصد النحوية ٢٣٢/٣. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٦١٦).

والثاني: أنّها قريبة المخرج منها لأنهما جميعاً من الشفتين. فإنْ قيل: الدليل على ذلك قيل: الدليل على ذلك أمْران،:

أحدهما: ظهور الفعل مع «الباء»، وآمتناع ذلك مع «الواو». نحو: حَلفتُ باللَّهِ. ولا يجوز حلفتُ واللَّهِ على ذلك المعنى.

والشاني: أنَّك إذا أضْمرت رجعت إلى والباء، فقلت: بِهِ، ولا يجوز وَهُ (٣٨/أ) لأخرجَنَّ. أنشد أبو زيد(١):

٤٨ رَأَى بَرْقاً فأَوْضَعَ فوقَ بَكْرِ فلا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَضَاما

مسئلة

ويقال : ما الجار للاسم الذي بعد «الواو» إذا كانت بمعنى «ربّ»؟

والجواب: إنّ أبا العباس المبرد كان يذهب إلى أنّ الواو هي الجارة بنفسها. وذهب الجمهور من النحويين إلى أنّ ربّ بعدها مقدرة وهي الجارة. واستدلوا على ذلك بأنهم قد جرّوا بعد «بل» وبعد «الفاء» وذلك نحو قوله (٢):

٤٩ ـ بَلْ جَوْزَتَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

⁽١) الشاهد لعمرو بن يربوع في النوادر لأبي زيد ص ١٤٦؟ والسمط ص ٧٠٣. وهو من غير نسبة في الخصائص ١٩/٢؟ وشرح المفصل ٣٤/٨، ١٠١/٩؟ وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٥٦٦).

 ⁽۲) الشاهد لسؤر الذئب في اللسان «جحف» ۲۸۳/۱۰ «بلل» ۲۳/۱۳؛ وهو من غير نسبة في شرح المفصل ۱۱۸/۲، ۱۱۸/۰ والخصائص ۳۰٤/۱، ۹۸/۲.
 وأنظر معجم شواهد النحو (رقم ۳۲۸۳).

وقول الآخر(١):

• ٥ - فَإِنْ أَهْلَكُ فَذِي حَنْقِ لَظَاهُ يَكَادُ عَلَي يَلْتَهِبُ آلتِهَابَا وهاله وهاله يَكَادُ عَلَي يَلْتَهبُ آلتِهابَا وهاله وهاله الله وهاله وهاله وهاله وهاله وهاله وهاله وهاله وهاله وهاله وهناله و

٥١ رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَله كدتُ أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهُ
 أي: رُبّ رسمِ دارٍ.

مسئلة

ويقال : ما حكم «التاء» وما أصلها؟

والجواب: إنَّ حكمها أنْ تدخل على آسم الله خاصة فقط، وفيها معنى التعجب. وذلك نحو قوله تعالى (٣): ﴿وتَاللَّهِ لأكِيْدَنَّ أَصْنَامَكم ﴾. وأما أصلها فإنها منقلبة عن «الواو»، والواو منقلبة عن «الباء»، فصارت التاء بدلاً من بدل، فلهذا قل تصرفها وخصت بأشهر الأسماء. ونظير ذلك قولهم: زيد من آل فلان، ولا يجوز: مِنْ آل المدينة. لأن الألف منقلبة عن همزة، والهمزة منقلبة عن هاء. فلما كانت بدلاً من بدل. قل تصرفها وخصت بالأغرف الأشهر.

⁽۱) الشاهد لربيعة بن مقروم الضيّ كما في الخزانة ٢٠١/٤؛ وشرح شواهد المغني لليوطي ص ١٠٩٤؛ وأنظر معجم شواهد النحو (رقم ١٠٩).

 ⁽۲) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ص ۱۸۸؛ والمقاصد النحوية ۲۲۹۹؛ والحنزانة 1۹۹/٤؛ وهو بلا نسبة في شرح المفصل ۲۸/۲؛ والحصائص ۲۸۰۱، انظر معجم شواهد النحو (رقم ۲۲۸۹).

⁽٣) سورة الأنبياء/ آية ٥٧.

مسئلة

ويقال : ما حكم «حاشا» و «عدا» و «خلا»؟

والجواب: إنّهن إذا جُعلن حروفاً جُرّ ما بَعْدَهن، وإذا جُعِلْن أفعالاً نُصبَ ما بعدهن. إلا أن الاختيار في «حاشا» أن تكون حرفاً وفي «خلا» و «عدا» أنْ تكونا فعلين. ومما يبين ذلك. أنّه يجوز أنْ تقول: جاء القومُ ما عدا زيداً، وما خلا عمراً، ولا يجوز ما حاشا زيداً، من قبل أنّ الحرف لا يكون صلة بخلاف الفعل. وما قلناه في «حاشا» من أنّها حرف، مذهب سيبويه. وقد ذكرنا الخلاف في ذلك مما تقدم من هذا الكتاب.



باب مُنْذُ ومُــٰذُ

قال صاحب الكتاب: وإنّما تقعان في الزمان وتجر بهما ما أنت فيه . كقولك: ما رأيتُه مُنْذُ اليوم ، ومُذْ عامِنا ، بالجر لا غير . فأما ما مضى ، فالإختيار أن ترفع بـ «منذ» كقولك: ما رأيتُه مُذ يومُ الجمعة ، ومُذْ يومان ، ومذ شهران ، ومنذُ يوم (٣٨/ب) الجُمعة ، ومُنذُ يَوْمين ومنذ شهرينِ ومنذ عامين ، هذا الاختيار . ولورفعت بهما ما مضى لجاز . ولو جررت بهما ما مضى كما أنت تجر بهما ما أنت فية ، جاز .

مسائل هذا الباب

ويقال : ما «مذ» و «منذ»؟

والجواب: إنّهما إذا جُرّ بهما كانا حرفين، وإذا رُفع ما بعدَهما كانا آسمين، وهما لابتداء الغاية في الزمان كما كانت «مِنْ» لابتداء الغاية في المكان، ولا تقع «مِنْ» موقعهما، فأما قوله تعالى(١): ﴿لَمسْجِدُ أُسْسَ على التقوى مِنْ أَوْل ِ يَوْم الْحَقُ ﴾ فعلى الحذف عند النحويين، والتقدير، مِنْ تأسيس الول يوم ، ومثل ذلك قول زهير (٢):

٢٥- لِمَن السلّيسارُ بِقُنَّةِ الحجْسِ أَقْويَن مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ السّيسارُ بِقُنَّةِ الحجْسِ ومِنْ مَرِّ دَهْرِ. ومنهم من يرويه: مُذْ تَقْديره: مِنْ مَرِّ حِجَجٍ ، ومِنْ مَرِّ دَهْرِ. ومنهم من يرويه: مُذْ حَججٍ ومُذْ دَهْرِ. ويزعم أَنّه كان من لغته أن يَجر «مذ»على كل حال.

مسئلة

ويقال : ﴿ فَمَا الاختيارِ فِي مُذْ وَمُنْذُ؟

والجواب : إنَّ الاختيار في «مذ» ، أَنْ يُرْفَعَ بها ما مضى ، وأَنْ يُجَرَّ بها ما أَنتَ فيه .

⁽١) سورة التوبة/ أبة ١٠٨.

 ⁽۲) ديوانه ص ١٨٦ والخزانة ١٣٦/٤. وانظر معجم شواهد النحو الشعربة (الرقمان ١٣٤٥، ١٣٦٧).

وأما «مُنْذُ». فإنّ الاجتيار فيها أنْ يجر بها على كل حال. فإن قيل، فَلِمَ آختيرَ فِي ﴿مُذْ» أَنْ يُرْفَع بها ما مضى؟ قيل: لقوة الاسمية فيها، وذلك أنّه قد حُذف منها. والحذف إنّما يكون في الأسماء والأفعال دون الحروف. ومما يدلك على أنها محذوفة. أنّك لوسميّت بها وصغرت لقلت: «مُنَيْدُ». فلما قويت فيها الاسمية من هذا الوجه، اختاروا أن يرفعوا ما بعدها. وليست «مُنذُ» كذلك لأنها موفورة الحروف. فحكم الحرفية فيها أظهر.

وزعم بعض الكوفيين، أنّ الأصل فيها «مِنْ إذ» إلا أن الهمزة حدفت فصارت «مُنْذ» ثم ضمت الميم للفرق بين حكم «مِن» مفردة وحكمها مركبة. ومن قال «مُذْ» حذف النون والهمزة جميعاً. قال: واختير الرفع ل ِ «مُذْ» لإجحافك بمن. واختير الجر بـ «منذ» لوفادة «مِن» بإبقائها على حرفين كما كانت. فقوي حكمها لذلك. وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل ودعوى بلا حجة. والأظهر ما بدأنا به.

مسئلة

ويقال : لِما أستكنتْ مُذْ وضمّت مُنْذُ؟

والجواب: إن «مُذّ» على حرفين. وكل ما كان من الحروف على حرفين، فهو ساكن الآخر لأنه لم يعرض له علة تخرجه عن أم له. والأصل في الحروف السكون نحو: مِنْ وقَدْ وهَلْ وبَلْ وما أشبه ذلك.

ومَنْ جعلها أسماءً، أسكنها لمشابهتها الحرف وتضمنها معناه. وأما «مُنْذُ»، فحُرِّكت لالتقاء الساكنين وضُمَّتُ اتباعاً (٣٩/أ) لضمة الميم. هذا مذهب البصريين. فأما الفَرَّاءُ فزعم أنها إنما ضُمَّتُ لأنها تدل على معنى «مِنْ» وعلى معنى

«إلى». وذلك أنّك إذا قلت: مَا رأيته مُذْ يومين. كانَ معناه ما رأيته مِنْ أوّل اليومين إلى وقتنا هذا. وقد جعل الفَرَّاءُ هذا أصلاً مطرداً في أشياء كثيرة منها أنّه قال: بنيت «نَحْنُ» على الضم لأنها تدل على التثنية والجمع. وبُنيت «قَبْلُ» و «بَعْدُ» على الضم لأنّهما تدلان على معناهما. وعلى معنى المضاف إليه. وبُني أول شُربَ» على الضم، لأنه يدل على الفاعل والمفعول في أشباه ذلك.

مسئاة

ويقال : ما حكم «مُذْ» إذا لقيها ساكن؟

والجواب: إنّ للعرب فيها مذهبين:

أحدهما: أَنْ تحرك بالضم للاتباع، فيُقال: مَا رأيته مُذُ اليومِ ومُذُ العام. وهذا هو الاختيار.

والثاني: أَنْ تكسرَ على أصل الساكنين إذا التقيا. فتقول: مُذِ اليوم ومُذِ العام . وقد قَرأت القُرّاءُ نظائر ذلك بالوجهين جميعاً نحو: قُلُ آنظروا، وقُلِ آنظروا. وقُلُ آدعوا اللهَ وقل آدعوا الرّحمن. ومنهم مَنْ ياخذ بالمذهبين فيضم بعضاً ويكسر بعضاً. وكلٌ حسنٌ جميل.

مسئلة

ويقال : إذا رُفعَ ما بعد «مُذْ» و «مُنْذُ»، ما يكون موضعهما من الإعراب؟ والجواب : إنّ فيهما قولين:

أحدهما: أَنْ يكونا مبتدأين وما بعدهما الخبر. والتقدير في قولك: مُذْ يومان ومُنْذُ يومان، مُدَّةَ فراقة يومان.

والثاني: أَنْ تقدر تقدير الظرف، وترفع ما بعدهما بالابتداء. والتقدير: بيني وبينَ لِقائه يومان. وكل واسع.

باب حسى

قال صاحب الكتاب: إنْ شئتَ عطفت بها كما عطفت بالواو فقلت: جاء القومُ حتى زيد، ورأيت القومَ حتى زيداً، ومررت بالقوم حتى زيدٍ. وإن شئت جررت في هذه المواضع كما تجر به ﴿إلى ﴾ ولا تعطف فتقول: جاء القومُ حتى زيدٍ، ورأيت القومَ حتى زيدٍ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، بالجر.

٧ •• ٢

مسائل هذا الباب

ويقال: ما حَتَّى؟

والجواب: إنّها حرف يتصرف على وجوه. فتأتي مرة عاملة، ومرة غير عاملة، وذلك على طريق التغاير. فالتي تعمل، غير التي لا تعمل، وإنْ أتفقا في اللفظ. وقد تقدم لذلك نظائر من كلام العرب أنْ يتفق اللفظان والمعنى مختلف نحو: الرّجل للجارحة وللقطعة من الجراد. ونحو: اليّدُ للجارحة وللنعمة. وإن يختلف اللفظان والمعنى متفق (٣٩/ب) نحو ولج ودخل. وذهب ومضى. وأن يتفق اللفظان لاتفاق المعنيين وأن يختلفا لاختلافهما. وعلى يتفق اللفظان لاتفاق المعنيين وأن يختلفا لاختلافهما. وعلى هذين النوعين جمهور الكلام. وهما الأصل وما سواهما فرع.

مسئلة

ويقال: كم من موضع لـ «حتى»؟

والجواب: إن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون غاية تَجُرّ ما بَعْدها نحو قولك: جَاء القومُ حتى زيدٍ. وأكلتُ السمكةَ حتى رأسِها. وفي هذه المسئلة تقديران، أحدهما: أَنْ يكون الرأسُ غاية، فلا يدخل في الأكل. والثاني: أَنْ تجعل حتى بمعنى «مع» فيدخل الرأسُ حينئذٍ في الأكل.

والثاني: أنْ تكون عاطفة ومعناها التعظيم أو التحقير. وذلك نحو قولك: قيام القوم حتى زيدً. وأكلتُ السمكة حتى رأسها. والمعنى وزيدُ ورأسَها. وتقول: وصل الحاجُ حتى المحاملُ. فهذا على التعظيم. ووصل الحاج حتى المشاةُ والصبيانُ. فهذا على التحقير.

والثالث: أَنْ تكون حرفاً من حروف الابتداء بمنزلة الواو. نحو قولك: قام القوم حتى زيد قائم. وخرج الناس حتى عمرو خارج. وفيه معنى التعظيم والتحقير كما كان في الذي قبله. قال الفرزدق(١):

٥٣ فَــوَاعَجبي حَتَى كُليْبٌ تَــبُّنِي كَأَنَّ أَبَاها نَهْشلُ أَوْ مُجَاشِعُ وهما فَهُ الله وهما التحقير.

وقال آمروء القيس(٢):

٥٤ سَرِيْتُ بِهم حَتّى تَكِلُّ مَطِيَّهمْ وحَتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ فَهذا على وجه التعظيم.

والرابع: أَنْ تضمر بعدها «أَنْ» وتدخل على الأفعال. ولها مواضع تشرح فيه، إن شاء الله.

⁽١) ديوانه ٤١٩/١؛ وسيبويه ٤١٣/١؛ والخزانة ١٤١/٤؛ ومن غير نسبة في المقتضب ٤١٤١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٥٦٠).

 ⁽۲) ديوانه ص ۹۳؛ وسيبويه ۲۰۳/۱، ۱۳٦/۲. وهو من غير نسبة في المقتضب ١٣٦/٢.
 وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ۲۹۸۷).

مسئلة

ويقــال : ما الفرق بين «حتى» و «إلى،؟

والجواب: إن «إلى» أقعد (١) في باب الغاية مِنْ «حَتّى». ألا ترى أنك تقول: خرجتُ حتّى بلغت إليه. ولا يجوز حتى بلغت حَتّاه. و «إلى» تدخل على المظهر والمضمر. و «حتى» لا تدخل على المضمر لأنها لم تستحكم في الحروف العوامل من حيث كانت تختلف مواضعها وأحكامها على ما قدمناه آنفاً. وهو قول أبي العباس المبرد. وقد أجاز بعضهم «حَتّاه» وليس بالوجه لما قدمناه.

⁽١)؛ ورد في هامش الأصل: أقعد يعني أفرد وأنسب. و وإلى، هو أصل الغاية. ا هـ.

باب الإضافة

قال صاحب الكتاب: وليس يخلو أن يضاف الاسم إلى غيره، كدار زيدٍ ومعناه «اللام»، تقديره: دار لزيدٍ. أو يضاف بعض إلى كل. ومعناه «من». كقولك خاتم حديدٍ. أي من حديد. وحلقة ذهب أي من ذهب، وثوبُ خزٍ وكساء صوفٍ وبابُ ساجٍ وحائط آجٍ معناه من كذا. فليس تكون الإضافة إلا على واحد من هذين. فكل مضاف إليه مجرور بالإضافة.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقال: ما أصل الإضافة؟

والجواب: إنَّ أصلها الإسناد والإلصاق. يقال: أضفت هذا القول إلى فلان. أي أسندتُه إليه والصقته به. وكذلك أضفت ظهري إلى الحائط، أي أسندتُه إليه والصقتُه به. قال آمروء القيس(١):

ه و مَلَمّا دَخَلْنَاه أَضفْنَا ظُهورَنَا إلى كُل حَاري جديدٍ مُشَطَّبِ فَسَمّى النحويون، إسناد آسم إلى آسم إضافة لذلك. لأنه إلصاق أحدهما بالآخر لضرب من التعريف أو التخصيص.

مسئلة

ريقال: ما حكم المضاف؟

والجواب: إنّ حكم المضاف، أنْ تحذف منه التنوين إنْ كان منوناً، والنون إنْ كان منوناً، والنون إنْ كان مثنى أوْمجموعاً جمع السلامة، وأنْ يجري بوجوه الإعراب على قدر ما يوجبه العامل الذي يدخله عليه. وأما المضاف إليه فمجرورٌ أبداً إنْ كان مما ينصرف. فإنْ كان مما لا ينصرف كان مفتوحاً. وحكم على موضعه بالجر كما يجب فيما لا ينصرف.

⁽۱) ديرانه ص ۵۳.

مسئلة

ويقال : على كم من وجه تنقسم الإضافة؟

والجواب: إنّها تنقسم على قسمين: إضافة معنوية، وإضافة لفظية. والإضافة المعنى المعنوية على ضربين. إضافة لمعنى «اللام» وإضافة لمعنى دمن». والإضافة التي بمعنى اللام على ضربين: أحدهما أنْ تكون للمِلْك. والثاني: أنْ تكون للاستحقاق. فالأولى نحو: دارُ زيدٍ وثوبُ أخيك. وقد يكون المِلْك للأول نحو: رَبُّ الدارِ ومَلِكُ الممدينة. والثانية نحو: جلّ الدَّابةِ وجيبُ القميص. والإضافة التي بمعنى «مِنْ» على ضربين: جنسية وعددية. فالجنسية نحو: ثوبُ خز وبابُ ساجً على البدل. ويجوز: ثوبُ خز وبابُ ساجً على البدل. ويجوز: ثوبُ خز وبابُ ساجً على الحال. وأما العددية فنحو: ثلاثة أفلُس، وثلاث حباتٍ وعشرة رجالٍ وعشر نسوةٍ. تثبت الهاء في عدد المذكر وتحذفها من عدد وعشر نسوةٍ. تثبت الهاء في عدد المذكر وتحذفها من عدد المؤنث. والعدد كله مؤنث ما جاء منه بالهاء فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة تأنيث. وما جاء منه بغير هاء فهو بمنزلة عدد لا علامة للتأنيث فه.

والإضافة اللفظية، على أربعة أضرب:

أحدها: إضافة آسم الفَاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال نحو قولك: هذا ضَاربُ زيدٍ غداً، وشاتِمُ أَخيكَ السَّاعةِ. قال الله تعالى(١): ﴿هذا عارضٌ ممْطِرُنَا﴾ و﴿هَدْياً بالغَ الكَعْبَة(٢)﴾

⁽١) سورة الأحقاف/ آية ٢٤.

⁽۲) سورة المائدة/ آية ۹۰.

و ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَائقةُ الْمَوْتِ (١) ﴾. والتنوين مراد في هذه الإضافة وإنما حذف استخفافاً. وجر الاسم الثاني لمعاقبة التنوين الإضافة. ويجوز أن تنون على الأصل (٤٠/ب) وتنصب الاسم الثاني كما قال زهير (١):

٥٦ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسَتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقاً شَيئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

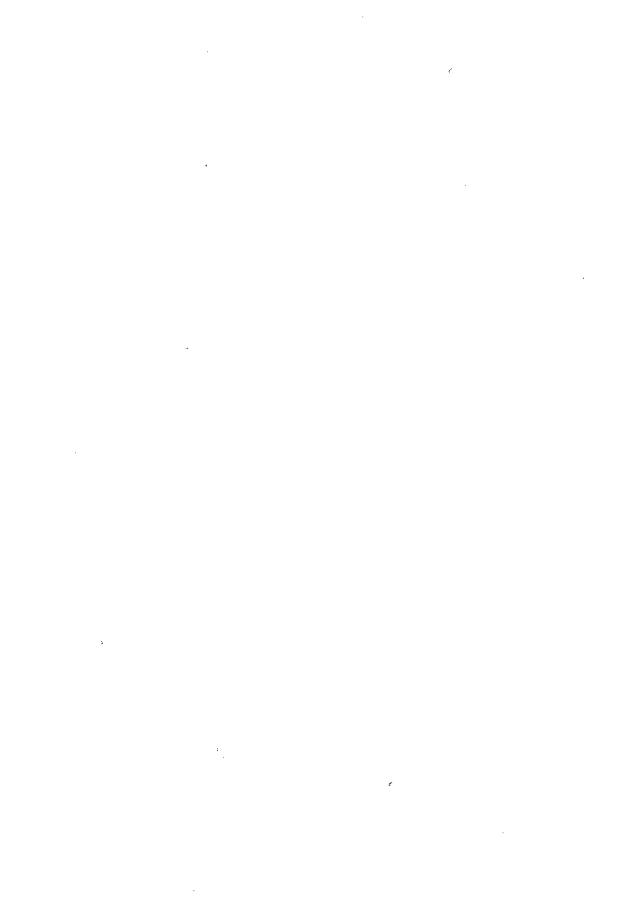
والثاني: إضافة الصفة المشبهة بآسم الفاعل نحو قولك: مررت برجل حسن الوجه ونظيف الثوب وفاره العبد. وإنْ شئت قلت: هو حسن وجه، ونظيف ثوب، وفاره عبد، لانه قد عُلم أنه إنما يعني وجهه بعينه، وثوبَه وعبد، ويجوز: مررت برجل حسن الوجة تنصب على التشبيه بالمفعول به. ويجوز هو حسن وجها، تنصب على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز. ويجوز مررت برجل حسن وجهة. وهذا هو الأصل. وإن شئت قلت: مررت برجل حسن الوجة. تجعل «الوجة» بدلاً من الضمير في «حسن» أو رفعاً بحسن والعائد محذوف. والتقدير حسن الوجة منه. والكوفيون يقولون: الألف واللام في هذا عقيب الإضافة.

والثالث: إضافة الصفة المشبهة بالمشبهة وذلك نحو قولك: أَفْضلُ القومِ وأَشرفُ النَّاسِ وما أشبه ذلك. وجميع هذه الإضافة لا تعرف لأن الانفصال مقدر فيها.

⁽١) سورة آل عمران/ آية ١٨٥.

⁽٢) ديرانه ص ٢٨٧؛ وسيبويه ٢٩٨، ٢٩١، ٢٩١، ٢٥٢، ٢٧٨/٢؛ والحزانة ٢٨٨، ٥٠٠. ٢ ، ١٣١/٦، ٥٨٨/٣، ٥٦٥. وهو له أو لصرمة بن أنس الأنصاري في سيبويه ١٥٤/١. ومن غير نسبة في المقتضب ٢ /٣٣٩؛ وشرح المفصل ١٩/٨. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣١٥٣).

والرابع: إضافة الشيء إلى ماكان ينبغي أنْ يكون صفته نحو قولك: صلاةً الأولى ومسجدُ الجامع. والتقدير، صلاةً الفريضةِ الأولى، ومسجدُ اليومِ الجامعِ والوقتِ الجامع، وإنْ شئت قلت: الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ، فجعلت الثاني وصفاً للأول، وهو الوجه.



باب التوابع

قال صاحب الكتاب: وهي ستة، التكرير والتوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والنسق. وهي تتبع في جميع وجوه الرفع التي قدمتها وجميع وجوه النصب وجميع وجوه المجر، ولذلك أفردتها بالذكر على حيالها. فالتكرير كقولهم: الله الله والطريق الطريق والأسد الأسد وإياك إياك. قال الشاعر(۱): ٥٧ أخاك أخاك إن مَنْ لا أخاً له كساع إلى الهينجا بغير سلاح وكذلك: جاءني زيد. ثم تقدر أن السامع لم يفهم الاسم فتقول مرة أخرى: زيد ليفهم عنك. وكذلك رأيت عمراً عمراً، ومررت ببكر بكر، إذا احتجت إلى التكرير لسوء فهم السامع أو لعارض منعه من الفهم فكررت أو لغير عارض. فإعراب الثاني كإعراب الأول في الرفع والنصب والجر.

* * *

⁽۱) الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والاقتضاب ص ٣٥؛ والخزانة ٢٩٥/١؟ والمقاصد النحوية ٢٠٥/٤. وهوله أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٢٠. وهولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥ وهولقيس أو ابن ميّادة في الحماسة البصرية ٢٠/٢ وهومن غير نسبة في سيبويه ٢٩٩/١؛ والخصائص ٢٠٨/٤." المحرية ٢٠٢/٢، والخصائص ٢٨٠/٢.

مسائل هذا الباب

ويقال: ما التوابع؟

والجواب: ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها. ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض والذي يختلف حكمه فيه شيئان (٤١/أ) البدل والنسق. وما سوى ذلك لا يختلف حكمه بل تتبع المعرفة المعرفة والنكرة النكرة. ومتى رأيت التابع مذكراً والمتبوع مؤنثاً أو التابع مؤنثاً والمتبوع مأزئاً والمتبوع مأزئاً والتابع مؤنثاً والمتبوع مأزئاً، فآعلم أنّ الكلام محمول على معناه دون لفظه نحو: امرأة حائض وناقة ضامر ورجل علامة وآخر نسابة وغلام ربعة ويفعة. وما أشبه ذلك.

مسئلة

ويقال : على كم من وجه يكون التكرير؟

والجواب: إنّه يكون على ضربين:

أحدهما: أنْ يكون اللفظ الأول بدلاً من الفعل. وذلك قولك: الله الله، الطريق الطريق، الأسد الأسد، والمعنى: آتَّقِ اللَّهَ وخَلَّ الطريقَ وآحذر الأسد. والدليل على أنَّ أحد الاسمين بدل من اللفظ بالفعل أنَّك متى أفردتَ، أظهرتَ الفعل فقلت: اتق الله وخل الطريق واحذر الأسد.

قال جرير^(١):

٨٥ خَلَ الطريقَ لِمَنْ يَبْني المَنَار بِه وآبْرُز بِبَرْزَة حيثُ آضْطَرُك القَدَرُ والما جعل الأول بدلاً من اللفظ بالفعل دون الثاني، لأن حكم الفعل أن يكون مقدماً. وهكذا حكم العوامل.

والثاني: أنْ يكون التكرير للتوكيد نحو قولك: جاءني زيدٌ زيدٌ. ورأيت عمراً عمراً. ومررت ببكر بكر. ومعناه لا أشك في ذلك كانك توهمت أنّ السامع شك في ذلك أو لم يفهم فازلت عنه اللبس وفَهَمْته. ويجوز مثل هذا في الفعل نحو: إضربْ إضرب، وآعجلُ أعجلُ، وقم قُمْ. وهذا كله على التوكيد. ومن التوكيد بالتكرير. قول عروة بن أذينة (٢):

٥٩ - وحَظ كُلّ آمريءٍ دُوني سَيَأْخُذه لا بُسدّ لا بُدّ أَنْ يَخْتارَه دُوْنِسي

مسئلة

ويقال : هل يجوز أن تكرر الحروف للتوكيد كما جاز أن تكرر الأسماء والأفعال؟

والجواب: إنَّ ذلك قد جاء عنهم. وذلك نحو قول الشاعر(٣):

⁽۱) الشاهد في ديوانه ص ۲۱۱؛ وسيبويه ۱۲۸/۱؛ والمقاصد النحوية ۳۰۷/٤؛ وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ۳۴۲/۱؛ وشرح المفصل ۳۰/۲. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ۹۹۶).

⁽٢) الشاهد في ديرانه ص ٣٨٦.

⁽٣) الشاهد لجرير في ديوانه ص ٦٧٢؛ والحزانة ٣٤٤/٤. وهو من غير نسبة في معاني القرآن ٢١٤٠/٢، ١٤٠/٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٤٥١).

٦٠ إِنَّ الخليفةَ إِنَّ اللَّهَ سَرْبَلَه سربالَ مُلكٍ به تُرْجى الخَوَاتيمُ

وهو قبيح. لأن الحروف إنما وُضعت للإيجاز والاختصار. فإذا كررت انتقض الأصل الذي وضعت له. وأكثر ما جاء ذلك على الفصل. فأما من دون فصل، فلا يجوز، لما في ذلك من نقض الأصل الذي وضعت له الحروف، ولما فيه من التعقيد بالتباس المعاني وتقارب الاشتباه.

باب النوكيــد

قال صاحب الكتاب: وهو نوعان، أحدهما: تكرير مثل ما قدمت إلا أنه يختلف اللفظ كقولك: جَاءني زيدٌ نَفْسُه (٤١/ب) ورأيت زيداً نَفْسَه، ومررت بزيدٍ نَرْسِه، فهذا كقولك: جاءني زيدٌ زيدٌ في المعنى وإن اتفق اللفظ في هذا، واختلف في النفس.

والنوع الثاني من التوكيد: معناه الإحاطة والعموم كقولك: جاءني القوم كلُّهم. ورأيت القوم أجْمَعين. قال اللّه عزّ آسمه (۱): ﴿ فَسَجد الملائِكةُ كلّهم أَجْمَعُون ﴾. وتقول: جاءني قومُك أجمعون أكْتَعون. فهذه حروف إتباع كما يقال: كثيرٌ بثيرٌ، جائعٌ نائعٌ وحسنٌ بسنٌ ومما يجري هذا المجرى عقود العدد. تقول: جاءني إخوتُك ثلاثتُهم، ورأيت إخوتَك ثلاثتَهم، ومررت بإخوتك ثلاثتِهم. يقع لما قبله بالرفع والنصب والجر كالتوكيد. وكذلك أربعتهم وخمستهم إلى قولك: عشرتهم ويجوز في هذه العقود النصب بعد الرفع والجر على المصدر كانك قلت: تثليثاً وترْبيعاً وتَخْمِيساً. كما تقول: جاءني وَحْدَه، ومررت به وَحْدَه، تنصب على المصدر بعد المجرور والمرفوع. وكذلك هذه العقود.

* * *

⁽١) سورة الحجر/ آبة ٣٠.

مسائل هذا الباب

ويقال : لِمَ دخل التُّوكيد الكلام؟

والجواب: إنّه دخل لإزالة اللّبس الذي قد يُتَوهم. ولرفع المَجَازِ الذي يعتمله الكلام. ألا ترى أنّك إذا قلت: قامَ زيدً. احتمل أنّك تريد عَزَم على القيام، أَوْقامَ صاحبُه ومَنْ يعتمد عليه. فإذا قلت: قام زيد نَفْسُه، زَال هذا الاحتمال. وكذلك إذا قلت: جاء إخوتُك كُلُهم. زَال الاحتمال الذي كان يحتمله، ويبقى مجيء جميعهم.

مسئلة

ويفال : على كَمْ مِنْ وَجْهٍ يكون التوكيد؟

والجواب: إنّه على رجهين:

أحدهما: توكيدُ تخصيص ِ.

والثاني: توكيدُ إحاطةٍ.

ولتوكيد التخصيص لفظان مضافان وهما: النفس والعين.

ولتوكيد الإحاطة لفظان، كُل وأُجْمع. وتأتي «كِلا» و «كِلْتا» في التثنية وهما بمنزلة «كل» في الجمع. ويأتي أكتع أبصع إتباعاً لأجمع. وكُتْعاء بَصْعاء بتعاء، إتْبَاعاً لجمْعاء. وأجمعون يتبعه

أكتعون أبصعون أبتعون. وجمع يتبعه كتم بصع بتع. ولا يثنى المجمع ولا يثنى المجمع ولا جمعاء. استغني عن ذلك بكلا وكلتًا.

مسئلة

يفال : كيف ترتيب هذه الألفاظ؟

والجواب: إنّ «النفس» تُتبع ولا تتبع، لأنها قد تكون آسماً غير توكيد في قولك: زيد بنفس الجبل. و «العين» تتبع «النفس» لأنها أقعد في التوكيد. و «كل» يتبع «العين» لأنه أمكن منهما في التوكيد. و «أجمع» يتبع «كلا» لأنه لا يكون إلا توكيداً، ولا يليه العامل كما يلي «كِلا»، وإن جاز ذلك فيه على استكراه. و «أكتع أبصع أبتع» يتبعن أجمع، ولا يقعن إلا بعده. ويجوز تقديم بعضهن على يتبعن أجمع، ولا يقعن إلا بعده. ويجوز تقديم بعضهن على بعض لأنهن متساويات في الاتباع. وقد قيل: إنّ أكتع، مشتق من كتع الجلد في النار، إذا آنضم وأجتمع. وأبصع، من بَصَع العَرَق، إذا (٤٢) أ) تحدر شيئاً بعد شيء. وأبتع: من البتع وهو الامتداد. فجعلت إتباعاً لـ «أجمع» لأن معناها تقارب معناه.

مسئلتة

ويقال : لِما خُصت المعرفةُ بالتوكيد دون النكرة؟

والجواب: إنَّ النكرة لم يثبت لها عين فلا يصح توكيدها، لأن التوكيد إنما هو تثبيت للعين وإزالة للبس عنها. ولأن هذه الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها لاختلاف ما بينهما وذلك أنّ النكرة تدل على العموم، والمعرفة تدل على الخصوص.

مسئلـــة

ويقال : هل يجوز أنْ يعطف بعض التوكيد على بعض؟

والجواب: إنه لا يجوز لأن الشيء إنما يعطف على نفسه. ولكن يجوز أَنْ تكرر بغير حرف عطف. كما قال تعالى (١): ﴿فَسَجَد المَلاثِكَةُ كُلُهم أَجْمَعون﴾. وعلى هذا تقول: قَبَضْتُ المَالَ كلَّه أَجْمَع أكتَم أَبْصَعون أَبْتَعون. أَبْصَعون أَبْتَعون.

مسئلـــة

ويقال: بِمَ تعرف (أجمع)؟

والجواب: إنها تعرف بالإضافة المعنوية لأنك إذا قلت: قَبضتُ المالَ أجمعُ، كان معناه: أجمعه، إلا أن هذا الأصل رفض لما يوهم من اللبس وذلك أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه، فلو أظهرت الإضافة هذه، لتوهم أن «أجمع» بعض المال، وليس كذلك. لأن المراد بأجمع العموم والإحاطة، على ما تقدم.

مسئلــــة

ويقال : ما حكم ثلاثتهم وأربعهم وخمستُهم؟

والجواب: إنّه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أَنْ يجري على ما قبله، مجرى كلّهم.

والثاني: أَنْ ينصب على المصدر، كأنَّك قلت: اختصصتهم بمروري ثلانتهم. لأنك لما عقدت المرور بعدة متحصلة، اقتضى

⁽١) سورة الحجر/ آية ٣٠.

ذلك اختصاص المرور بهم. كما كان في قولك: مررت بهم وحدد مرد وأما الإتباع فيجري مجرى «كلّهم» في العموم دون الاختصاص. فإذا أتبعت، جاز أن يكون مررت بغيرهم، كما تقول: مررت بهم كلّهم. مع أنك مررت بغيرهم لأنك قد اختصاصهم. فلو مررت بغيرهم، لكنتَ قد أبطلتَ أختصاصهم بالمرور.

مسئلة

ويقال : ما يجوز في «مَرَرْتُ بِه وَحْدَه، ؟

والجواب: إنه منصوب في جميع حالاته على المصدر، كانك قلت: أفردتُه بمروري وحده. أو اختصصته. هذا قول الخليل. وأما يونس فقال: أنصبُه نصبَ الظروف. فهر على مذهبه كقولك: هو عندَه. قال: والمعنى مررت به على حِياله. وإنما حمله على ذلك أنه رآه ناقصَ التمكن كنقصان تمكن «عنده» و «وراءه»، منصوباً، كما أنّ ذاك منصوب. وتلزمه الإضافة، كما تلزمه. وفيه معنى على حياله (٤٢/ب) فحمله على الظرف. وقول الخليل أقوى، لأن «وَحده» أشبه بالمصدر في معناه، ولا يجوز فيه الإتباع بإجماع كما جاز في خمستهم وأخواتها، لأنه أقرب إلى المصدر.

مسئلة

ويقال : هل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه؟

والجواب: إنّه لا يجوز في اللغة المشهورة. إلا أنّ أبا زيدٍ حكى عن الجواب: الكلابيين أنهم يقولون: وَحْدَيْنا ووَحْدَيْهُمَا. وهذا يدل على أنهم

يجعلونه في موضع الحال ويضارعون به آسم الفاعل. ويؤكد هذا أنهم قد أضافوا إليه في قولهم: نَسيجُ وَحْدِه وجعيشُ وحدِه وعبيدُ وحدِه. كما قالوا: خادمُ نفسِه. وهذا تقوية لقول الخليل.

باب النعت

قال صاحب الكتاب: تنعت النكرة بالنكرة، جَاءني رَجلٌ مُسلمٌ، ورأيتُ رجلًا مسلماً، ونظرتُ إلى رجلٍ مسلمٍ. وتنعت المعرفة بالمعرفة. وهو ما فيه الألف واللام، كقولك: زيدٌ المسلمُ أو إضافة كقولك: زيدٌ صاحبُك أو رفيقُك وجارُك وصديقُك وما أشبه ذلك. وكذلك المنسوب: رجلٌ يهودي وزيدٌ اليهودي، ورجلٌ عربي، وزيدٌ العربي، ورجلٌ بزازُ، وزيد البزازُ. تحذف الألف واللام من نعت النكرة، وتثبتهما في نعت المعرفة. ولا تنعت النكرة ولا بنكرة ولا المعرفة إلا بمعرفة. وتنعت بكل آسم مشتق للفاعل، كقائم وقاعد وذَاهب ورَاكب ورَاجع. وللمفعول، كمأكول مشتق للفاعل، كقائم وقاعد وذَاهب ورَاكب ورَاجع. وللمفعول، كمأكول ومشروب وملبوس، ومعنى التفضيل الأكبر والأصغر والأطول والأجود. وبالإضافة على ما قدمنا. وبالنسبة إلى بلدٍ أو صناعة. فأمًا المُضمر، فلا ينعتُ بظاهر ولا ينعت الظاهر إلا بظاهر، مثل ما قدمت. ولا ينعت الطاهر ولا ينعت المضمر إلا بمضمر، وهو ضمير الرفع كقولك: قمتَ أنتَ، ورأيتُكَ ومررتُ بكَ أنتَ. فتنعت ضمير الرفع والنصب والجر بضمير الرفع.

مسائل هذا الباب

ويقال : لِـمَ دخل النعت الكلام؟

والجواب: إنّه دخل ليفصل بين المتشابهين في التسمية، لأنك إذا قلت: جاءَني زيد الطويل، فقد فصلته من زيد القصير، هذا أصله. ثم قد يدخل المدح والذم كقولك: آمنتُ بالنّبي الصّادِق، وكفرتُ بالنّبي السّاطان الغوي. ألا ترى أنه لا يكون النبي إلا صادقاً، ولا الشيطان إلا غوياً. وفي التنزيل(۱): (ويَحْكُمُ بها النّبِيُونَ الذينَ أَسْلَمُوا في. فهذا نعت على وجه المدح، لأنه ليس هناك نَبِي غير مسلم، فيفصل بينه وبين النبي المسلم. وعلى المدح تأتي صفات الله عز وجل كلها.

مسئلة

ويقال: لم لا تُنعتُ النكرةُ بالمعرفة والمعرفةُ بالنكرة؟ (1/٤٣)

والجواب: إنّ النكرة عامة يدل واحدها على أكثر منه. والمعرفة خاصة لا تدل إلا على نفسها. فلونَعتُ المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، لكنتُ قد نعت القليل بالكثير، والكثير بالقليل، وهذا لا يجوز. ولأن النعت متمم لبيان الاسم، فلا ينبغي أنْ يخالفه في تعريفه

⁽١) سورة المائدة: آية \$\$.

وتنكيره، لأنَّ النكرة مجهولة فالايصح أنْ تبين المعروف. والمعرفة ثابتة العين، فلايصح أنْ تتبع ما لم يثبت له عين، وهو النكرة.

مسئلتة

ويقبال : فما المعرفة وَمَا النكرة؟

والجواب: إنّ المعرفة ما عرف، والنكرة ما كان بخلافه. والمعارف محصورة وهي خمسة: مضمر نحو: أنا وأنتَ وهو. وما كان في معناهن. وعَلَمٌ نحو: زيدٌ وعمرو وعبدالله. ومشار إليه نحو: هذا وذاك وذلك وهذي وتيك. ومعهود (۱) نحو: الرجلُ والغلام، ومضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: أخيكَ. وأخي زيدٍ. وغلامي وغلام هذا. وصاحب الرجل. وما عدا ما ذكرناه نكرة. ويستدل على النكرة بأن «رُبّ» يحسن دخولها عليها. وكذلك الألف واللام. نحو: رجل، ثم تقول: رُبّ رجل قَدْ جاءني.

مسئلة

ويقال: كيف أحكامُ المعارف في النعت؟

والجواب: إن المضمر لا ينعت لأنه لم يضمر إلا بعد أنْ عرّف، فقد استغني عن النعت ولا ينعت به لأن النعت تحلية، وليس في المضمر شيء من معنى التحلية. فأما قولهم: قمتَ أنتَ، ورأيتُكَ أنت، ومررت بكَ أنت. فهو توكيدٌ وليس نعتاً على الحقيقة. ورُبّما تسامح سيبويه في اللفظ فسماه نَعْتاً. وعلى ذلك أجراه صاحب هذا الكتاب.

⁽١) أي معرف بـ وأل، التعريف.

وآما العَلَمُ فَيُنعتُ بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله نحو: مررتُ بزيدٍ أخي عمرو. ورأيتُ عبدالله صاحبَ بِشْرٍ. وبالمشار إليه نحو: مررت بزيدٍ هذا. وجاءني عبدالله ذلك. وبما فيه الألف واللام نحو: قام زيد العاقلُ، ورأيتُ بشراً الكريمَ.

وأما المشار إليه، فينعت بالأجناس التي فيها الألف واللام نحو: مررت بهذا الرجل، ورأيتُ ذاكَ الغلامَ.

وأمًّا ما فيه الألف واللام فينعت بمثله وذلك نحو: مردتُ بالرجل العاقل وجاءني الغلامُ الحسنُ.

وأما المضاف فينعت بمثله نحو: مررتُ بغلامِك ذي الجمة. وجاءني أخوك صديقُ عمرو. وبما فيه الألف واللام نحو: جاءَني أخوك العاقل، ورأيتُ غلامَك الطويلَ.

مسئلــة

ويقال: بكم من شيء توصف النكرة؟

والجواب: إنّها توصف بخمسة أشياء:

أحدها: ما كان حِلْيةٌ في الموصوف وفي شيء من سببه نحو: (٤٣/ب) مررت برجل أحمر وبآخر أبيضَ الثوبِ وبغلام كريم أبوه.

والثاني: ما كان من فعل له، أو لشيء من سببه نحو: رجل قائمٌ وغلامٌ مقبلٌ وآمرأة ذَاهبٌ أبوها.

والثالث: ما كان فيه كالغريزة نحو: رَجلٌ حليمٌ وعَاقلٌ وفَهمٌ.

والرابع: ما كان نَسباً إلى أبِ أَوْ أُمَّ أَوْ بِللَّهِ أَوْ صِنَاعة أَوْ جنسٍ

نحو: هاشمي وفاطمي ومصري وبزازي وزنجي. وما أشبه ذلك. والخامس: ذُو كذا، نحو: مررت برجل ذي مال، وبآخر ذي صنعة. فإن عرّفت شيئاً من هذا بالألف واللام، صلح أَنْ يكون صفة للمعرفة.



باب عطف البيان

قال صاحب الكتاب: وهو عكس الكلام الذي هو الاسم والنعت. فتُقدمُ النعت وتُدوّخُرُ الاسم كقولك: جاءني المسلمُ زيد، وصاحبُك عمرو، وصديقُك بكر، والبزازُ عبدُالله، فتقيم النعت مقام الاسم، وترفعه بالعامل وتنصبه وتجره، وتقيم الاسم العلم مقام النعت، تبين الأول به وتدخله في إغرابه، كما تدخل النعت في إعراب الاسم، كأنّه أحدُ حروفه، فإذا كان كذلك سمّاه البصريون عطف البيان.

* * *

مسائل هذا الباب

ويفال: ما عطف البيان؟

والجواب: إنّه كالنعت والتوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما بيّنًا ما يجريان عليه من الأسماء. وإنّما سمي عطف بيان، ولم يقل إنه نعت، لأنه آسم غير مشتق من فعل، ولا هو حلية ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً وسمُّوه عطف البيان. لأنه للبيان جيء به، وهو فارق بين الاسم الذي يجرى عليه، وبين ما له مثل آسمه.

مسئلة

ويقال : ما الفرق بين عطف البيان والنعت؟

والجواب: إنّ عطف البيان يكون جنساً ولقباً وكنيةً. والنعت لا يكون إلا معرفةً مشتقاً، أو في معنى ما هومشتق. وعطف البيان لا يتبع إلا معرفة والنعت يتبع المعرفة والنكرة، وأصله في النكرة. وإنما جاء في المعرفة حين كثرت المسميات وجاوزت قدر الأسماء. إلا أنهما مشتركان في البيان عن الاسم الأول الذي يجريان عليه، ويشاركهما في ذلك التوكيد.

مسئلة

ويقال: ما الفرق بين عطف البيان والبدل؟

والجواب: إنّ عطف البيان مع ما يجريه عليه، كالاسم الواحد، ومن جملة واحدة كما كان النعت كذلك. ولبس كذلك البدل لأنه والمبدل منه من جملتين، ولأنّ العامل يعمل في عطف البيان وهو في مكانه. والبدل يقدر أنّه في موضع المبدل منه. ويبين لك هذا، أنّك تقول: يا أخانا زيداً، فتنصب وتنون إذا أردت عطف البيان لأنه غير منادى. (٤٤/أ) فإنْ أردت البدل قلت: يا أخانا زيد. تضم من غير تنوين لأنه في تقدير زيد.



باب البدل

· قال صاحب الكتاب: وهو الذي قدمته من عطف البيان إلا أنه تقدر له عادة العامل كقولك: جاءني أخوك زيدً. تريد، جاءني أخوك جاءني زيد. فإذا قدرته على هذا فهو بدل. وإنْ قدرته جزءاً من الأخ، كما تقول جاءني أخوك التاجر، فهو عطف بيان. فإن قلت: جاءني زيدٌ أخوك، فالأخ نعت لزيد إنّ قدرته كالجزء منه. فإنْ قدرته تقديرَ جاءني أخوك، فهو بدل. وكل ما ذكرت في النعت إنه لممتنع من الأوجه الأربعة. نعت النكرة إنَّه لا يكون إلا نكرة. ونعت المضمر إنه لا يكون إلا مضمراً. ونعت المظهر إنَّه لا يكون إلا مظهراً. ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة. فإنه يجوز في البدل، فتبدل المعرفة من المعرفة والنكرة. وتبدل النكرة من النكرة والمعرفة. وتبدل المضمر من المضمر والمظهر، وتبدل المظهر من المظهر والمضمر. وليس شيء يمتنع من ذلك في باب البدل خصوصاً كقولك: مررت برجل ِ زيدٍ. فهذا بدل معرفة من نكرة. ومررت بزيدٍ رجل صالح ِ. فهذا بدل نكرة من معرفة. ومررت بزيدٍ أخيكَ وبأخيكَ زيدٍ. فهذا بدل معرفة من معرفة. ومررت به زيدٍ. فهذا بدل لظاهر من مضمر. وجاءني زيدٌ هو. فهذا بدل مضمر من مظهر. ورأيته إيّاه فهذا بدل مضمر من مضمر. وقول الله عز وجل(١): ﴿ إِهْدِنا الصِّراطَ المستقيم، صراطَ الذين أنعمتَ عليهم، هو بدل معرفة من معرفة وظاهر من ظاهر. وقوله عزَّ أسمه(٢): ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيةِ، ناصِيةٍ كَاذَبةٍ ﴾ هو بدل نكرة من

⁽١) سورة الفاتحة/ الآيتان ٦، ٧.

⁽٢) سورة العلق/ الآيتان ١٥، ١٦.

معرفة. وقوله تعالى (١٠): ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدَي إِلَى صِراطٍ مَسْتَقِيمٍ صَراطِ اللَّهِ ﴾ اللَّه ﴾ الله عرفة من نكرة.

والبدل على أربعة أوجه:

تُبْدل الشيء من الشيء وهو هو، مثل جميع ما تقدم ومثل: مررت بصاحبِك زيدٍ وأَبيكَ عبدِالله. فالأب هو عبدالله.

وتُبَدل الشيء من الشيء وهو بعضه مثل: مررت بقومِك ناس منهم، وبإخواتِك بعضِهم. ومثل: ضربتُ زيداً رأسَه أو يدَه أو وجهَه أو ظهرَه أُو بطنَه. أَبْدلتَ بعضاً من كُلِ لتبين موضع الضرب.

وبدلٌ ثالث ليس هو الأول ولا بعضه، ولكن المعنى يصح عليه كقولك: سُلبَ زيدٌ ثوبُه. تُبدل الثوب من زيد لأن السلب على الثوب وقع. وكذلك سألتُ عن زيدٍ أمره وعن عمرو خَبره وعن عبدالله تصرفِه، لأن السؤال عن هذه الأمور وقع. قال الله جل ذكره (٢): ﴿يَسَالُونَكُ عن الشّهر الحرام قِتَالُهُ فيه لأن المسئلة إنّما وقعت عن القتال (٤٤/ب) في الشهر الحرام. وكذلك (٣): ﴿قُتِل أَصْحَابُ الْأُخْدود، النارِ للنهم أصحابُ النار، كما أنهم أصحابُ الأخدُود.

وبَدل رابع، لا يقع في قرآن ولا شعر، إنّما يقع في كلام غالطٍ أوْ ساهٍ أوْ من سبقه لسانه بغير ما يريد، مثل أن يقول: جاءني عمرو فسبقه لسانه بزيد أو غلط أوسَها، فسبيل هذا أن يقول: بل عمرو، وإنْ حذف «بل» وقال: جاءَني زيدٌ عمرو على ما ذكرت من التقدير، جاز.

⁽١) سورة الشوري/ الآيتان ٥٢، ٥٣.

⁽٢) سورة البقرة/ آية ٢١٧.

⁽٣) سورة البروج/ الأيتان ٤، ٥

مسائل هذا الباب

ويقسال : ما البدل؟

والجواب: وَضْعُ شيء مكان شيء، كوضع الدرهم الجيد موضع الدرهم الزائف، أو وضع ثوب موضع ثوب آخر لغرض من الأغراض فسمى النحويون هذا القبيل بدلاً لأن الثاني يقدر فيه في موضع الأول كقولك: قام أخوك زيدً. فإذا أردت عبرته قلت: قام زيد. وهذا قول أبي العباس المبرد. ومن النحويين من لا يقدر حذف الأول ويحتج بأن يقال: قام الذي رأيته زيداً. و «زيد» بدل من «الهاء» التي في رأيته. ولا يجوز قام الذي رأيت زيداً لانه يبقى «الذي» بلا عائد وهذا محال.

مسئلة

ويقال : ما الدليل على أنّ البَدل والمُبدل منه من جملتين؟

والجواب: إنّه لو لمْ يكن من جملتين، لما جاز بدل المعرفة من النكرة، وبدل وبدل المُظْهر من المُضْمر، وبدل المُظْهر من المُضْمر من المُظْهر. كما لمْ يجز ذلك في النعت لمّا كان من جملة واحدة. ويـؤكد هذا أَنّ العامل قد جاء مُظهراً وذلك نحو قوله تعالى (١): ﴿قَالَ المَلْأُ الّذِينَ آسْتَكَبَرُوا مِنْ قَوْمِه للّذينَ قوله تعالى (١):

⁽١) سورة الأعراف/ آية ٥٠.

آستُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ، فقوله: ﴿لِمَنْ آمنَ مِنْهُم ﴾ ، بدل من ﴿اللَّذِينَ آسَتُضْعِفُوا ﴾ بلا خلاف . وقد ظهر الجار في البدل . وحكم الرافع والناصب في هذا ، حكم الجار . ومثله قول الشاع (١):

٦١ نَهَلِ الزَّمَانُ وعَلَّ غَيْرِ مُصَرَّدٍ مِنْ آلِ عَتَّابٍ وآلِ الأَسْوَدِ
 مِنْ كُلِّ فَيَّاضِ اليَدَيْنِ إِذَا غَدَتْ نكباءَ تَلْوي بالكَنيفِ المُوْصَدِ

فأبدل قوله: «من كل فياض اليدين» من قوله: «من آل عتاب وآل الأسود»، وأعاد الجار كما أعيد في الآية.

ويقال : إذا قلنا: مررت بزيدٍ رجل صالح . علام تجر «رجلًا»؟

والجواب: على البدل من زيد. فإن قيل: فهل يجوز فيه النصب؟ قيل: يجوز من وجهين:

أحدهما: أنْ تجعل «رجلًا» توطئةً للحال و «صالحاً» حالًا.

والثاني: أَنْ تجعل «رجلًا» و «صالحاً» حالاً بعد حال. كأنّك تريد مررت بزيد كاملًا وغيرَ طفل. فإن قيل: فهل يجوز فيه الرفع؟ قيل: يجوز على الجواب. كأن قائلًا قال لك: من زيد؟ أو. ما زيد؟ فقلت: رجلٌ صالحٌ. أي هو رجلٌ صالحٌ. (٤٥/أ) وعلى هذا قوله تعالى (٢): ﴿ بِشَرٌ مِنْ ذَلِكُم النَّارُ ﴾ و ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَةٌ ، فَالَّدُ حَامِيَةٌ (٢٠) . ويجوز في غير القرآن: لنسفعاً بالنّاصية ، ناصيةٍ

⁽١) لم أمتد إلى قائله.

⁽٢) سورة الحج/ آية ٧٢.

⁽٣) سورة القارعة/ آية ١٠.

كاذبةٍ. وناصيةً كاذبةً. على ما قدمناه. وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو قول كثير(١):

٦٢ وَكُنْتُ كَذِي رِجُلْين رجل صَحِيْحَةٍ ورجل رَمَى فِيْها الزَّمانُ فَشُلْتِ
 ينشد: رِجُلُ صحيحةً ورجلٌ صحيحةٍ ورجلاً صحيحةً.

مسئلة

ويقال : ما يجوز في قوله تعالى (٢): ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقيمٍ، صِرَاطِ اللَّهُ﴾؟

والجواب: إنه يجوز فيه الجرعلى البدل. وبذلك قُرىء. والنصب على المدح، والرفع عليه أيضاً. إلا أنّك تضمر في النصب وأعني». وفي الرفع وهو، والعرب تقطع الثاني من الأول إذا أرادت المدح أو التعظيم أو الذم أو الشتم. وعلى المدح، حملوا قوله تعالى (٣): ﴿وَالمُقِيْمِيْنَ الصَّلاةَ وَالمُوْتُونَ الزَّكاةَ ﴾. وعلى الذم حملوا قراءة مَنْ قَرَانَ : ﴿وَامْرَأَتُه حَمَّالَةَ الحَطَب ﴾.

مسئلة

ويقال : ما يجوز في قوله تعالى (°): ﴿يَاْلُوْنَكَ عَنِ الشَّهِ ِ الحَرَامِ قَتَالِ ِ فَيَالُوْنَكَ عَنِ الشَّهِ ِ الحَرَامِ قَتَالَ فِي فَلِهِ تَعَالَ ﴾؟

⁽١) الشاهد في ديوانه ص ٩٩؛ وسيبويه ٢١٥/١؛ والحزانة ٣٧٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٠٤/٤. وهو لأمية بن الأسكر في الموشح ص ٣٤٣ ومن غير نسبة في المقتضب ٢٠٠/٤؛ والمخصص ١٦/٨٦؛ وشرح المفصل ٦٨/٣. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٤٢٣).

⁽٢) سورة الشورى/ الأيتان ٥٦، ٥٣.

⁽٣) سورة النساء/ آية ١٦٢.

⁽٤) صورة اللهب/ آية ٤.

⁽٥) سورة البقرة/ آية ٢١٧.

والجواب: إنَّ العَلماءَ آختلفوا فيه فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ «قِتَالاً» بدل من «الشهر الحرام» لأنَّ سُوالهم عن الشهر الحرام، إنما كان من أجل الفتال فيه. هذا هو الظاهر. وذهب أبو عبيدة (١) إلى أُنَّه جُرُّ على الجوار كما قالوا: «جُحْرُ ضَبِّ خَرِب». وهذا من أغلاط العرب. ولا يجوز أَنْ يُحمل عليه كتاب الله عز وجل. والدليل على أنَّه من أغلاطهم، أنَّهم متى ثُنُّوا، أعربوا. لأن الالتباس حينئذ قد ارتفع. وهذا قول الخليل. وذهب الفَرَّاءُ، إلى أنَّه جُرّ على التكرير. وهذه العبارة يحتمل أَنْ يكون أراد بها البدل. ويحتمل أَنْ يكون أراد بها إضمار «عن» لأن الأولى تدل عليها. وهذا كأنّه مِن قول الكسائي لأنّه قال: هو على إضمار «عَنْ».

مسئلة

ويقال : هل يجوز، سُلِبَ زَيْدُ ثَوْبَه، بالنصب؟

والجواب: إنّه يجوز على أنّه مفعول ثان لِسَلَبَ. والكوفيون يقولون: هو خبر ما لم يُسمّ فَاعله. وسيبويه يقول: هو مفعول مفعول بمنزلة الفاعل. وهذا كلُّه يرجع إلى أنه مفعولُ ثانٍ لسلب. لأن سلب يتعدى إلى مفعولين بمنزلة «أعطيتُ». تقول: سلبتُ زيداً ثوبَه. كما تقول: أعطيتُ زيداً ثوبَه. ومن قال: سلبتُ زيداً ثوبَه وجعل «ثوبه» بدلاً من «زيد»، قال إذا بُنَى الفعل للمفعول: سُلب زيدٌ ثُوبُه. وإنما يجوز هذا فيما اشتمل عليه المعنى. ولو قلت: ضرب

⁽١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى العالم اللغوي المشهور. ولد سنة ١١٠هـ، وتلڤى علومه على أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وغيرهما. من أشهر مصنفاته: مجاز القرآن وشرح نقائض جرير والفرزدق. توفي في حدود سنة ٢١٠هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ١٠٤ ــ ١١١، وإنباه الرواة ٣/٢٧٦ ــ ٢٨٧).

زيدً أَبُوه لم يجز، لأنه غيره وليس ملتبساً به. وأهل الكوفة يجيزونه.

مسئلة

ويقال : على كم من وجه (٤٥/ب) يجوز: ضُربَ زيدٌ رأسُه؟

والجواب: إن سيبويه قال: يجيء هذا على وجهين: على أنه أراد ضُرب رأسُ زيدٍ. ولكنه ثَنّى الاسم توكيداً. وعلى أنه تكلم فقال: ضُرب زيدٌ ثم بدا له أنْ يبين الموضع الذي وقع فيه الضرب. وعلى الوجه الأول يتأول قوله تعالى (١): ﴿وللهِ عَلَى النَّاسِ حِجِّ البيتِ مَنْ آستطاعَ إليه سبيلًا ﴿ وهذا مذهب البصريين. فأمّا الكِسَائي، فأجاز أَنْ يكون هذا شرطاً. والجَزَاء محذوفاً. والتقدير عنده: مَنْ آستطاعَ إليه سبيلًا فليحج، أَوْ فَعليْه الحَجِّ.

مسئلة

ويقال : هل يجوز أَنْ يبدل الفعل من الفعل؟

والجواب: إنّه يجوز إذا كان المعنى مشتملاً عليه، وأكثر ما يجيء ذلك في الشرط والجزاء. فمما جاء منه في الشرط. قول الشاعر(٢):

٦٣ مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَادِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلًا وِنَاراً تَأَجَّجَا عَرَاءة من فَي الجَزاء قِراءة من في الجَزاء قِراءة من

⁽١) سورة أل عمران/ أية ٩٧.

 ⁽۲) الشاهد لعبدالله بن الحر الجعفي في الخزانة ٣٦٠/٣ ـ ٣٦٤؛ والدرر ١٦٦/٢.
 وهو من غير نسبة في سيبويه ٤٤٦/١؛ والمقتضب ١٣٢/٢؛ وشرح المفصل ٢٠/١٠.
 وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٤٤٤).

قرا(۱): ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ آثاماً يُضاعفُ له العَذابِ ﴾. وقد جاء في غير ذلك. قال(۲): ٦٤- إنَّ عَلَيِّ اللَّهَ أَنْ تُسَبَايِعا تُوْخَذُ كرهاً أَوْ تَجِيء طَائِعا

مسئلة

ويقال: لم جاز بدل الغلط في الكلام، ولم يَجزُ في القرآن ولا في الشّعر؟ والجواب: إنّ القرآن مُنزّهٌ عن الغلط والسهو والنسيان، لأن الله تعالى لا يجوز عليه شيء من ذلك. وأمّا الشّعر فإن الشاعر يُحككه ويُعيدُ فيه نظره ويُثقّفه من جميع جهاته، فلم يجزْ منه ذلك، وجاز في الكلام لأن لسان المَرءِ في المنثور، قد يسبق إلى ما لا يريد فيتداركه ويرجع إلى ما أراد. والأجود أنْ يأتي بحرف الاستدراك فيقول: بَلْ كذا. وفي بدل الغلط نكتة ينبغي أن يوقف عليها، وذلك أنْ ينظر المتكلم، فإنْ كان قد تبين له الغلط بعد أنْ نوّن الاسم الأول، أتى بالاسم الثاني ووقف عليه أو أعربَ إن أتصل بشيء بعده. وإنْ كان إنّما تبين له الغلط قبل أنْ يتم الاسم الأول، فإنّه يقف عليه ولا يجوز أنْ يُعربَه لانه يصيرُ معتمداً

للغلط. وذلك لا يجوز.

⁽١) سورة الفرقان/ الآيتان ٦٨، ٦٩.

 ⁽۲) من غير نسبة في سيبويه ۷۸/۱؛ والمقتضب ۲۳/۲؛ والخزانة ۳۷۳/۲؛ والمقاصد
 النحوية ۱۹۹/٤، وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ۳٤٦۱).

باب النسق

قال صاحب الكتاب: ويسميه البصريون العطف بالحروف. وحروفه عشرة: «الواو، للاجتماع و «الفاء» للإتباع و «ثُمَّ» للتّراخي و «أو» لأحد اللذّين تُقِع «أو» بينهما. و «لا» تنفى عن الثاني ما دخل فيه الأول. و «أم» تقع بعد ألف الاستفهام عديلة لها بمعنى أي. و «بَل» للاستدراك بعد الإثبات والنفي. و «لكِنْ» للتدارك بعد النفي خاصة. و ﴿إِمَّا» بِمنزلة ﴿أَوْ» في الشك والتخيير. و «حَتَّى» كالواو إلا أنَّ ما بعد «حتى» مُحقَّرٌ عما قبلها أو مُعَظَّم. وهذه الحروف العشرة (٤٦/أ) تُدْخِلُ ما بَعْدَها في إعراب ما قبلها رفعاً كان أو نصباً أو جراً. تقول: جاءني رجلٌ وأمرأةً. ورأيت رجلًا وأمرأةً. ومررتُ برجل وأمرأةٍ. وكذلك قام زيد وعمرو. وضربت زيداً وعمراً. ومررت بزيد وعمرو. وكذلك إِنْ جعلت موضع الواو «فاءً» أو «ثم» أو «لا» أو «بل» أو «لكن» فالإعراب بحاله، وإنَّ تغيرت المعاني. والاختيار إذا عطفت بالواو، أنَّ تخرج الخبر والضمير على عدد الأسماء، كقولك: زيد وعمرو قائمان، وزيد وعمرو قاما. وزيد وعمرو مررت بهما. ويجوز التوحيد في جميع ذلك فتقول: زيد وعمرو قائم. حَذَفتَ خبر الأول ودللت عليه بخبر الثاني. وكذلك زيد وعمرو قام. وكان زيد وعمرو ضربته. قال الله تعالى(١): ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه﴾. وقال(٢): ﴿والَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها في سَبيل

⁽١) سورة التوبة/ أيهَ ٦٢.

⁽٢) سورة التوبة/ آية ٣٤.

الله فوحد الضمير، ولو ثناه خرج على عدّة ما تقدم من الأسماء. وتقول: زيد فعمرو قائم. توحد. ولو ثنيت فقلت: قائمان، جاز. وكذلك زيد ثم عمرو قائم. ويجوز قائمان. فأمّا زيد أو عمرو قائم. فالتوحيد لا غير. وكذلك إمّا زيد وإمّا عمرو قائم. التوحيد لا غير. وكذلك زيد بل عمرو قائم، التوحيد لا غير. وكذلك ما زيد ولكنْ عمرو قائم، التوحيد لا غير. وأمّا القوم حتى زيد خارجون فجمع الخبر الوجه. ولو قلت: حتى زيد خارج فحذفت خبر الأول وجعلت الخبر عن الثاني، جاز.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقال : ما المُوآخاة بين حروف العطف؟ وكيف ترتيبها؟

والجواب: إنّ «الواو» و «الفاء» و «ثُمّ» متواخيات لأنهن يدخلن ما بعدهن في معنى ما قبلهن وفي إعرابه إلا ما بينهن من التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي. و «أَوْ» و «أَمْ» و «إِمّا» متواخيات، لأنهن لأحد الشيئين فقط. و «بل» و «لكن» متواخيان لأنهما موجبان للثاني دون الأول. و «لا» و «حتى» مفردتان لأن «لا» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول. و «حتى» تدخله فيما دخل فيه الأول، إلا أنّ فيها معنى التعظيم والتحقير فلذلك خالفت الواو وآختيها، وصارت مفردة على حدتها.

مسئلة

ويفسال : كم للواو مِن موضع؟

والجواب: إنَّ لها ستة مواضع:

أحدها: أَنْ تكون جامعة عاطفة ولا دلالة فيها على الأول منهما نحو قولك: قام زيد وعمرو. ومما يدلك على أنّها لا ترتب، السماع والقياس والاستعمال. فمن السماع قوله سبحانه وتعالى (1): ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذِرُ ﴾ والعذاب بعد النّذِر بدليل

⁽١) سورة القمر/ الأيتان ٢١، ٣٠.

قوله تعالى (1): ﴿ وَمَا كُنّا مُعذبين حتّى نبعثَ رسولاً ﴾ وقال (7): ﴿ وَأَدخلوا (27/ب) الباب سُجّداً وقُولُوا حِطّةٌ ﴾. وفي آية أخرى (7): ﴿ وَقُولُوا حِطّةٌ وَآدخُلوا البّاب سُجّداً ﴾. والقصة واحدة. ومنه قول حسان (٤):

٦٥ بَهَالِلُ مِنْهُم جَمْفُرٌ وآبِنُ أُمِّهِ عَلَيٌ ومِنْهُم أَخْمَــ لُ المُتَخِيّــرُ
 ومثلــه:

ومِلتنا أنّنا مُسلمون على دين صَديقنا والنبي. فهذا كلام غير مرتب. وأما القياس، فإن الواو فيما اختلف لفظه بمنزلة التثنية والجمع فيما آتفق لفظه. تقول: قام زيد وعمرو. وقام الزيدان. فكما أنّ التثنية لا ترتيب فيها، فكذلك نظيرها. ومن ذلك أنّهم يقولون: اختصم زيد وعمرو. ولو كانت الواو مرتبة لم يجز، كما لا يجوز، اختصم زيد فعمرو أوثم عمرو.

وأما الاستعمال، فإنك لوقلت: آشتر لي ثوباً ورداءً، فآشتري الرداء ثم الثوب لم يكن عاصياً. ولوقال: آشتر لي ثوباً فرداء، أو ثم رداء فبدأ بشراء الرداء، لكان عاصياً. ووجدناهم يقولون زُرْ زيداً وعمراً بعده. ولا يقولون: زُرْ زيداً فعمراً بعده. ولا ثم عمراً بعده، لأن «الفاء» و «ثمّ» للترتيب. وقد كفى ذلك عن ذكر بعد. وهذا دليل قاطع.

⁽١) سورة الإسراء/ آية ١٥.

⁽٢) سورة البقرة/ أية ٥٨.

⁽٣) سورة الأعراف/ آية ١٦١.

⁽٤) ديوانه ص ٢٧٤.

والثاني: أَنْ تكون جامعةً غير عاطفة. وهي التي تُسمى واو «مَعْ». وقد فسُرنَاها فيما تقدم.

والثالث: أَنْ تكون بدلاً من «باء» القسم.

والرابع: أَنْ تكون خَلفاً مِنْ «رُبِّ» . وقد فسّرناهما فيما سلف.

والخامس: أَنْ تكون حرفاً من حروف الابتداء وذلك نحو قوله تعالى (١٠): ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم وَطَائِفَةً قَدْ أَهَمَّتُهُم أَنْفُسُهم ﴾ . وسيبويه يقدرها بـ ﴿ إِذْ ﴾ .

والسادس: أَنْ تكون زائدة، نحو قولك: كُنْت ولا شَيء لك. وعلى هذا حَمَل بعض النحويين قوله تعالى (٢): ﴿ فَلَمَّا أَسْلَما وتَلَّه للجَبْيْن ونَادَيْنَاه ﴾. وكذلك (٣): ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءوها وفُتِحَتْ أَبُوابُها.

ومثلــه(٤):

٦٦ فَلُمَّا أَجِزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وآنْتَحَى بِنَا بَطنُ حِقْفٍ ذي عِقافٍ عَقَنْقَلِ

مسئلة

ويقال: كم من موضع للفاء؟

والجواب: إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أنْ تكون عاطفةً مرتبةً تدل على أنّ الثاني يتلو الأول من غير مهلة بينهما، نحو قولك: ضربت زيداً فعمراً. ولهذا جعلت في الجواب.

⁽١) سورة آل عمران/ آية ١٥٤.

⁽٢) صورة الصافات/ الأيتان ١٠٣، ١٠٤.

⁽٣) سورة الزمر/ آية ٧٣.

⁽¹⁾ الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥.

والثاني: أَنْ تكون جواباً، وهي في الجواب على ضربين:

أحدهما: أَنْ يكون ما بعدها مستأنفاً وذلك في الشرط.

والثاني: أنْ يكون ما بعدها منصوباً بإضمار «أن». وهذا له موضع، يفسر فيه إن شاء الله تعالى.

مسئلة

ويقسال : «كم من موضع لـ «ثُمَّ»؟

والجواب: إنّ لها موضعاً واحداً، وهو أنْ تكون عاطفة مرتبة إلا أنّ فيها تراخياً بخلاف «الفاء». وذلك نحو قولك: دخلت مكة ثم المدينة. وزعم بعض (١٤٧) النحويين أنّها تكون في معنى «الواو» نحو قوله تعالى (١): ﴿ وَلَقد خَلقْنَاكُم ثُمّ صَوَّرْنَاكم ثُمّ قُلنا للملائكةِ آسجدوا أسْجُدوا لادم ﴾ وخَلقُنا وتَصْويْرنا كان بعد القول للملائكة آسجدوا لادم. وهذا عند حُذَاق النحويين على خلاف ما ذهب إليه. ولهم فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه ترتيب في الأخبار لا في حقيقة المعنى. كما تقول: أنا مسافر غداً، ثم إنّي اليوم قاصدٌ إلى زيد.

والثاني: أنَّ المعنى، ولقد خلقنا إيّاكم ثم صوّرنا إيّاكم. ثم قلنا للملائكة آسجدوا.

والثالث: أنَّ الخطاب لنا، والمراد أبونا آدم عليه السلام على حد قول العرب: نحنُ هَزمْناكم يوم كذا، وقتلناكم يوم حليمة. أي آباؤنا هَزموا آباءكم وقتلوهم.

الأعراف/ آية ١١.

مسئلة

ويقال : كم ل «أو» من موضع؟

والجواب: إن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون شكاً نحو قولك: أكلتُ خبزاً أو تَمْراً. أنتَ شَاكً في أيّهما أكلت ومتيقن أنّك أكلتَ أحدَهما.

والثاني: أن تكون تخييراً، كقولك: تزوج هنداً أو آبنتها. أي أنت مخيّر في إحداهما، وليس لك الجمع بينهما.

والثالث: أَنْ تكون إباحة كقولك: جالس الحسنَ أَوْ آبنَ سِيْرين. أي مباح لك مجالستهما، ومجالسة أحدهما. والفرق بين التخيير والإباحة، أنك مطيع، فعلتهما جميعاً أو أحدهما.

والرابع: أنْ يضمر بعدها «أنْ» وتكون في معنى «إلا أنْ» ولها موضع تشرح فيه.

مسئلة

ويفال: كم من موضع ل «لا»؟

والجواب: إنَّ لها أربعة مواضع:

أحدها: أنْ تكون نفياً، وإذا كانت كذلك، كانت عاملة وغير عاملة. نحو: لا رجل عندك، ولا رجلَ عندك. وقد شرحنا ذلك فيما تقدم.

والثاني: أَنْ تكون نهياً نحو: لا تَقمْ، ولا يَخرِجْ زيدٌ. ولها موضع ِ تشرح فيه.

والثالث: أنْ تكون عاطفة نحو قولك: قام زيد لاعمرو. ولا يعطف الماضي على مثله، إلا مع التكرير نحو قوله تعالى (١٠): ﴿ فَلا صَدِّقَ ولا صَلِّى ﴾. أي لم يصدق ولم يصل.

والرابع: أَنْ تكونَ زائدة وذلك نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو. ومن زيادتها قوله تعالى (٢): ﴿مَا مَنَعك أَلا تَسْجَدُ ﴾. والمعنى أن تسجد.

ومثله (۳):

٦٧ ـ وَمَا أَلُـومُ البِيْضَ أَلا تَسْخَــرا

ومن ذلك(٤): ﴿لِئلا يَعلمُ أَهْلُ الكِتَابِ﴾. والمعنى: ليعلم، وإنما تزاد للتركيد ولتحسين الكلام.

مسئلة

ويقسال: كم من موضع ل «أمُّه؟

والجواب: إنَّ لها موضعين:

إحداهما: أَنْ تكون معادلة لألف الاستفهام. وتكون معها بمنزلة وأي، وذلك نحو قولك: أَزيدٌ عنْدَك أَمْ عمرو. والمعنى أَيُهما عندك. كأنك تدعى (٤٧/ب) كون أحدهما عنده. والجواب أن

⁽١) سورة القيامة/ آية ٣١.

⁽٢) سورة الأعراف/ آية ١٢.

⁽٣) لأبي النجم العجلي في الحصائص ٢٨٢/١؛ وبجاز القرآن ٢٦/١؛ ومن غير نسبة في المقتضب ٤٧٦/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٣٤٨).

⁽٤) سورة الحديد/ آية ٢٩.

تعين الذي عندك بآسمه. فإن قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ كان جوابه نعم أو لا. لأن معناه أحد هذين عندك.

والثاني: أَنْ تكون منقطعة وذلك على ضربين:

أحدهما: في الاستفهام.

والثاني: في الخبر.

فمثال الأول، أزيد عندك أم عندك عمرو. كأنك آستفهمت أولاً عن زيد ثم بَدا لك فآستفهمت عن عمرو. والنحويون يقدّرونه على معنى بل أعندك عمرو.

ومثاله في الثاني قول العرب: إِنّها لأبلُ أَمْ شاء. كأنه قال: إنها لأبل. متحققاً ثم آعترضه شك فقال: أَمْ شاء. والمعنى بَلْ شَاءً. وقد تُأْتى وأمْ، في معنى أَلْ التّعريف، نحو قوله(١):

7۸ ذَاكَ خَلِيْهِ وَذُو يُسَعَسَاتِينَسَي يَرْمِي وَرَائِي بِآمْسَهُم وآمْسَلَمة ومُسَلَمة وفي الحديث (٢): «ليسَ من آمْبِرَ امْصِيَام في آمْسَفَر». أي ليس من البِرّ الصّيام في السفر. رَوَاه النمر بن تَوْلب المُكْلِي (٣)، ويذكر

⁽١) الشاهد لبجيربن عنمة الطائي في المقاصد النحوية ٤٥١/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٩، واللسان «ذو» ٣٤٧/٢٠. وهو من غير نسبة في اللسان «سلم» ١٨٩/١٥؛ وشرح المفصل ٢٠/٩. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٨٢٧).

⁽٣) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٤/٥؛ وشرح المفصل ٢٠/٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٧؛ وشرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٦/٣؛ وإبدال المهم من لام التعريف لغة حمير وبعض طيء.

 ⁽٣) هو النمر بن تولب العكلي، شاعر غضرم، أدرك الإسلام وهو كبير السن ووفد على
 النبي الكريم وروى عنه حديثاً. توفي نحر ١٤هـ. (انظر ترجته في: الإصابة رقم ٢٨٠٦؛ والأعلام ٢٢/٩).

أَنّه لم يَرْوِ عن النبي عليه السلام، إلا هذا الحديث وحده. ويروي عن أبي هريرة (١) أنه قال حين حُوصر عثمان رضي الله عنه: «طَابَ آمضربُ وحَل آمْقِتال». يريد طابَ الضّرب وحَلّ القِتَال.

مسئلة

ويقال : كم من موضع ل «بَلْ»؟

والجواب: إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون آستدراكاً بعد غَلطٍ أَوْسهو أَوْنِسْيان. كقولك جاءني زيدٌ بل عمرو. ورأيتُ فرساً بَلْ حماراً.

والثاني: أنْ تكون لترك الشيء لما هو أهم منه نحو قولك: جاءني زيد فأكرمته بَلْ أجلسته في مجلي وخلعت عليه. والإضراب يجمع هذين المعنيين لأنك تضرب عن الأول وتوجب للثاني. وسواء في ذلك الإثبات والنفي عند البصريين. فأما الكوفيون، فلا يوقعونها إلا بعد نفي نحو قولك: ما قَام زيد بل عمرو. والقرآن جاء بخلاف ذلك لأنها جاءت فيه بعد الإثبات وبعد النفي. وذلك قوله تعالى (٢): ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكم، هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعي وَذِكُرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُون ﴿. وقال (٣): ﴿كَلّا بَلْ مَعي وَذِكُرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُون ﴿. وقال (٣): ﴿كَلّا بَلْ رَانَ على قُلُوبِهم مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾.

⁽١) هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة. صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. أسلم سنة ٧هـ ولزم صحبة الرسول الكريم. توفي بالمدينة سنة ٥٩هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة (الكني) ١١٩٠؛ والأعلام ٨٠/٤).

⁽٢) سورة الأنبياء/ آية ٢٤.

⁽٣) سورة المطففين/ آية ١٤.

مسئلة

ويقال : كُمْ مِنْ موضع ل ِ «لَكنْ»؟

والجواب: إنّ لها موضعاً واحداً، وهو أنْ تكون آستدراكاً بعد نفي، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو. فإنْ كان ما بعد ها جملة منفية، جاز أنْ تقع بعد الإثبات نحو قولك: قام زيدٌ لكنْ عمرو لَمْ يَقُمْ. فالنفي لازم لـ «لكن» إمّا متقدماً أو متاخراً. وقد أجاز بعض الكوفيين أنْ تقع بعد إثبات مع المفرد نحو: قام زيد لكنْ عمرو. على معنى بل عمرو. وهذا بعيد لا يعرف في كلام العرب.

ويقال : كم من موضع لـ ﴿إِمَّا ﴾؟

والجواب: (٤٨/أ) إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون شكاً كقولك: أكلتُ إمّا خُبْزاً وإمّا تَمْراً. والفرق بينها وبين «أَوْ» أنّك مع «أو» إنّما شككت بعد أَنْ مر أول كلامك على اليقين. ومع «إمّا» بيّنت كلامك على الشك. ونظير ذلك: ظننتُ زيداً قائماً، وزيداً ظننتُ قائماً. فالأول بمنزلة «إمّا» والثاني بمنزلة «أَوْ».

والثاني: مِن موضعي «إمّا»: أَنْ تكون للتخيير كقولك: كُلْ إمّا خُبراً وإمّا تمراً. وليست «إمّا» في الحقيقة من حروف العطف. ألا ترى أنه لا يخلو أَنْ يراد الأولى أَوْ الثانية فلا يجوز أَنْ تكون الأولى عاطفة، لأن حرف العطف لا يُبتَدأ به، ولا يجوز أَنْ تكون الثانية عاطفة، لأنّ معها الواو. ولا يجمع بين حرفي عطف ولكن عاطفة، لأنّ معها الواو. ولا يجمع بين حرفي عطف ولكن النحويين لمّا رَأُوا إعرابَ ما بعدها، كإعراب ما قبلها، أَدْخلوها في جملة حروف العطف على جهة التقريب والمسامحة.

مسئلة

ويقسال : ما حكم وحَتَّى، ؟

والجواب: إنّ حكمها أنْ تقع بعد جمع لأنّها لإخراج شيء من جملة تعظم عنها أو تصغر، وأصلها الغاية في جميع وجوهها. إلا أنّ الغاية تنقسم إلى معانٍ، منها: أن تكون إلى وقت من الزمان. ومنها، أنْ تكون إلى حدٍ من المكان. ومنها: أنْ تكون إلى العِظَم أَوْ الحَقَارة، وما أشبه ذلك. وقد ذكرنا مواضعها فيما سَلف من الكتاب.

مسئلــة

ويقــال : عَلامَ يجوز زَيدٌ وعَمرو قَائمٌ؟

والجواب: إنّه عند سيبويه على حذف خبر الأول. والتقدير: زَيد قالمٌ وعمرو قائمٌ. وأمّا أبّو العباس فيرى أنّه على التقديم والتأخير كأنه قيل: زيد قائم وعمرو. وهذا أقيس لأنّك إذا جعلت «قائماً» خبراً عن الأول، وحذفت خبر الثاني، كنت قد حذفت ما في الكلام عليه دليل ثابت قد استقر. وليس كذلك حذف خبر الأول، لأنك حذف من قبل أنْ يتقدم الدليل. ونظير ذلك قوله تعالى(١): ﴿وَاللّهُ ورَسُولُه أَحَقٌ أَنْ يُرْضُوه ﴾. وتقديره عند سيبويه: واللّهُ أحق أَنْ يُرْضُوه ﴾. وتقديره عند سيبويه: واللّه أحق أَنْ يُرْضُوه ورسولُه. ومثل ذلك(٢):

⁽١) سورة التوبة/ آية ٦٢.

⁽۲) الشاهد لقيس بن الخطيم في زيادات ديوانه ص ۲۳۸ ــ ۲۳۹؛ وسيويه ۲۷/۱ ــ ۳۸، وهو لعمرو بن امرىء القيس في مجاز القرآن؛ والخزانة ۲/۱۹۰. وفي صفحة ۱۹۳ من الخزانة أورد البغدادي قصة هذا الشاهد والسبب الذي من أجله اختلف الرواة في =

٦٩ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْد لللهِ وَالسرَّأَيُ مُخْتَلِفُ
 وهذا يقوي مذهب سيبويه لإفراد الخبر. وقال(١):

٧٠ رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِمِدِي بَرِيْنًا ومن حَولِ الطّويّ رَمَانِي وَمَانِي وَمَانِي وَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِمِدِي بَرِيْنًا ومن حَولِ الطّويّ رَمَانِي وهذا لا دليل فيه لأحد الرجلين دون الآخر. فأما قوله تعالى (٧٠):
 الإفراد ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الدَّهَبِ وَالفَضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا في سَبيلِ اللَّهِ ﴾ ففيه أَقُوال:

أحدها: أَنْ تكون (٤٨/ب) على ما قدَّمناه من الاكتفاء بأحدِ الضميرين، كما أَكْتُفي هنالك بأحد الخَبرين.

والثاني: الضمير يعود على ما يلل عليه الذهب والفضة، لأنَّهما يدلان على الأقوال وهي مؤنثة.

والثالث: أَنْ يعود إلى ما تدل عليه «يَكْنِزُون» لأنه بدل على الكنوز، والكنوز مؤنثة.

والرابع: إنّ الذهب والفضة جنس واحد بدلالة أنّ أحدهما يؤخذ عن الآخر في الزكاة، وكلاهما مؤنث، لأن الذهب جمع ذهبة، وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فتأنيثه سائغ. وكذلك تذكيره. فلما ضم مؤنث إلى مؤنث، أنث الضمير العائد حملاً

نسبته. وهو للمرار الأسدي في معاني القرآن ٣٦٣/٢ ولدرهم بن زيد الانصاري في الانصاف ٦/١ ومن غير نسبة في المقتضب ١١٢/٣، ١٢٧٤. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٧٢٥).

⁽١) الشاهد لابن أحمر في ديوانه ص ١٨٧؛ وسيبويه ٣٨/١. وقد نسبه المحبّي في تنزيل الأيات ٤٩/٤ للفرزدق. وهو في مجاز القرآن ١٦١/٢ للأزرق بن العمرد. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٠٢٢).

⁽٢) سورة الثوبة/ آية ٣٤.

على معنى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى، وعلى هذا حمل قوله تعالى (۱): ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِم شَاهدين ﴾ يعني داود وسليمان عليهما السلام. وروي عن آبن عباس (۲) في قوله تعالى (۲): ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِنْحُوَّةٌ فَلَامَّهُ السَّدُس ﴾ إنهم آثنان فصاعداً. ويحسن اثلافراد مع «الفاء» و «ثم» لأنهما بخلاف الواو سن حيث كانت الواو تجمع سن غير ترتيب، وهما مرتبان. فأما «أَوْ» و «أمًّا» و «بَلْ» و «لكِنْ» و «لا»، فلا يجوز معهن إلا إفراد الخبر، لأن المقصود و «لكِنْ» و «لا»، فلا يجوز معهن إلا إفراد الخبر، لأن المقصود معهن أحد الاسمين. فأمًّا قوله تعالى (٤): ﴿ إِنْ يكنْ غنياً أَوْ فَقيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهما ﴾ فمحمول على المعنى، لأن القصد إليهما جميعاً في الحقيقة.

⁽١) سورة الأنبياء/ أية ٧٨.

⁽٢) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، صحابي جليل. ولد بمكة سنة ٣ ق. هـ. ونشأ في بدء عصر النبوة ولازم رسول الله (ص) وروى عنه الأحاديث الصحيحة. توفي في الطائف سنة ٦٨هم (انظر ترجته في: الإصابة رقم ٤٧٨١؛ ونكت الهميان ص ١٨٠).

⁽٣) سورة النساء/ آية ١١.

⁽٤) سورة النساء/ آية ١٣٥.

باب السداء

قال صاحب الكتاب: والمفرد مبني على الضم بلا تنوين كقولك: يا عبدَاللَّهِ ويا أَبَا زَيْدٍ وَيا حَمْرُو ويا بكر، والمضاف نصب، كقولك: يا عبدَاللَّهِ ويا أَبَا زَيْدٍ وَيَا رَاكبَ الفرسِ ويا رَاحمَ المَسَاكين. ونعت المضاف نصب: يا أَخَا زيدٍ الظريف، تنصب الظريف إذا جعلته نعتاً للأخ. وتجره إذا جعلته نعتاً لزيد. فأمًّا، يا زيد الكريم. فلك في «الكريم» الرفع على لفظ زيد، والنصب على موضعه. لأن موضعه نصب. وكل منادى مفعول به. وتقول: يا رجلًا أقبل. تنصب النكرة كما نصبت المضاف. وكذلك نعتها نحو: يا رجلًا واقفاً أقبل. فإن أشرتَ إلى رجل بعينه فعرفته بالإشارة والخطاب يا رجلًا بالضم. قال الأعشى (١):

٧١ قَالَتْ هريرةُ لَمَّا جَنْتُ زَائرَها وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يا رَجُلُ فإن نعته، أَذْ علت الألف واللام على النعت فقلت: يا رجلُ الواقف، بالرفع. والواقف بالنصب، مثل نعت زيد سواء. وتقول: يا أيَّها الرجلُ أَقْبل. فتبنى وأي» على الضم وهو المنادى في تقدير الإعراب وترفع «الرجل» على لفظ وأي» ولا يجوز نصبه على موضع «أي» لأن الوقوف على «أي» دون الرجل، لا يستقيم، كما صلح ذلك في نعت زيد. وتقول: يا هذا الرجلُ بالرفع، والرجلَ بالرفع، والرجلَ بالرفع، والرجلَ بالرفع، والرجلَ بالرفع، والرجلَ بالرفع،

⁽۱) ديوانه ص ۹۳.

بلا خلاف. وتقول: يا أيُّها الرُّجلُ زيدٌ. ترفع «زيداً» وتنونه إذا جعلته عطف بيان. وكذلك يا أيُّها الرجلُ عبدُالله. ترفع عبدالله لأنه عطف بيان، المرفوع في اللفظ والموضع. وتقول: يازيدُ وعمرو وتبنيهما على الضم. ويازيدُ وعبدًالله. ويا عبدًالله وزيدُ. تضم المفرد وتنصب المضاف. ولا تعتبر التقديم والتأخيز في ذلك. وتقول: يا غلامُ بالضم على تقدير يا أيُّها الغلام. وإنَّ نَوَيْت إِضَافته إلى يَائِك قلت: يا غُلامي بياء ساكنة. وإنَّ شئت يا غُلاميَ بفتح الياء. وإنَّ شِئْتَ أَلَحَقتُهَا الهَاءَ في الوقف فقلت: يَا غُلَامِيَةً. وإنَّ شئت أَبْدَلْت من الكسرةِ التي قبل الياء فتحةً، وأبدلتَ من الياء ألفاً. وإنَّ وقفتَ عليه، ألحقتَه الهاء فقلت: يا غُلامَاه، وإنْ وصلتَه، حذفت الهاء. وإنْ أثْبَتُّها، فَإنْ شئت كسرتها كنون الاثنين، وإنَّ شئت ضَممْتُها كآخر المنادى المفرد. وإنَّ شئتَ قلت: يا غُلام تحذف الياء وتترك الكسرة، كما تحذف التنوين من زيد. وقالوا: يأبنَ أُمَّ أَقْبلُ. ففتحوهما جميعاً. وكذا يأبنَ عَمّ. لأنه كثر أستعمالُ هذين اللفظين، يقُوله كلُّ واحدٍ لمن يلقاه فبنوهما على أخف الحركات. وإنَّ شئت كسرت أحدهما على تقدير الإضافة وحذفت الياء. وإنْ شئت لم تحذف الياء فقلت: يآبْنَ أُمِّي ويآبنَ عَمِّي ويآبنَ أُبِي. وإنَّ شئت أبدلتَ الياء ألفاً فقلت: يأبَّنَ أُمُّاه ويأبَّنَ عَمَّاه. وقال(١):

٧٢ يَأْبُنَةَ عَمَّاً لا تَلومي وآهْجَعِي ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وقَالوا: يا أَبَتِ ويا أَمة فزادوا التاء في هذين الاسمين للنداء خاصة. وأكثر الكلام أَنْ تزاد هذه التاء في الوقف وتحذف التاء وتبقى الكسرة. وقالوا:

⁽۱) الشاهد لأبي النجم العجلي في ديبوانه ص ١٣٤؛ وسيبويه ٢١٨/١؛ والحزانة الاسمار ١٩٣٨؛ والحجة ١٧٣/١؛ والحجة المتخب ٢٥٢/٤؛ والحجة الابن خالويه ص ١٤٠؛ والحصائص ٢٩٢/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٦٩).

يا لزَيْدٍ فغتحوا اللام لأنها لام الاستغاثة. وقالوا: يَا زَيْدَاه. فالحقوا الألف. وإذا وَقفوا عليه الحقوه «الهاء» وتسمى النَّدْبَة. وإنَّما يُفْعَلُ ذلك إذا دعوا نائماً أو هالكاً. وقالوا: يا حار، يريدون «الحارث» فحذفوا الثاء، ويسمى الترخيم. وكذا يا عَام، يريدون «عامراً». وكذلك يا «مَال»، يريدون «مالكاً». وكذا يا صاح، يريدون «صاحب». ويجوز ذلك في كل آسم زاد على ثلاثة أحرف. يا صاح، يريدون «صاحب». ويجوز ذلك في كل آسم زاد على ثلاثة أقبل. وأكثر ما استعمل في هذه الأسماء الأربعة وفيما فيه الهاء، نحو: يا طَلْحُ أقبل. يريدون يا طَلحة. ولك في آخره الضم كآخر المنادى المفرد، ولك أن تتركه على ما كان عليه قبل الحذف نحو يا حَارُ بالضم، ويا حَارِ بالكسر. وكذا يا طَلحُ بالضم، ويا طَلحة.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقال: ما المنادى؟

والجواب: إنّه المدعو على طريقة يا فلان وهو مفعول في الحقيقة. وفي تقدير العامل فيه اختلاف. فسيبويه يرى أنّ العامل فيه فعل مضمر متروك إظهاره (٤٩/ب) تقديره: يا أدْعو زيداً، ويا أنادي زيداً وما أشبه ذلك. وذهب آبن السّراج إلى أنه لا يجوز لأنه يوجب أن يكون النداء خبراً وليس الأمر كذلك بإجماع. قال: فإن قيل: ما تقدير العامل فيه؟ قيل: المصدر أصل الأفعال يؤخذ منه فعل على جهة الخبر وفعل ليس بخبر كفعل الأمر. وكذلك يمكن أنْ يؤخذ منه فعل يدل على النّداء وليس بخبر ويكون على بعض أبنية الأفعال كأنّه في التمثيل وإنْ لم يتكلم به على هذا المعنى. يا أراد عبدالله فيكون «أراد» يدل على النداء كما يدل «أرد» على الأمر وإنْ لم يستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى، ولكنه مدلول عليه.

وفي هذا القول تعسف وليس تحته طائل. وللمحتج لسيبويه أنَّ يقول: الفعل المحذوف إذا لزم حذفه صار بمنزلة ما يدل على المعنى دلالة التضمين لأنه يدل عليه من غير ذكر لفظ موضوع له. وإذا كان كذلك خرج عن معنى الخبر. وإذا قدر بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذي وقع به. واحتج سيبويه بقولهم:

إِيَّاكُ أَعْنِي، من جهة أنَّه في معنى المنادى، وإنْ ظهر عاملُه مع أَنَّ تقديرَه: يا إنسانُ إِيَّاكَ أَعْنِي. فالمعنى يؤول إلى شيء واحد.

مسئلــة

ويقال : فإذا كان المنادي مفعولًا كما قدمت، فَلِم غير المفرد المعرفة؟

والجواب: إنَّه أَشْبَه المضمر من ثلاثةٍ أَوْجه:

أحدها: أنَّه مخاطب، والمخاطب حقه أنْ يكون مضمراً تاءً أوْ كافاً.

والثاني: أنَّه معرفة، كما أنَّ المضمر لا يكون إلا معرفة.

والثالث: أنّه غيرُ مضافٍ كما أنَّ المضمر لا يضاف. ولا يُبنَى المنادى حتى تجتمع فيه هذه الأوجه. فإنْ سقط منها واحد رجع إلى الإعراب الذي هو الأصل. فلما أشبه المضمر بُني كما بُني المضمر. وحُرِّك لانه كان له في الأصل تمكن فحركوه ليشعروا بهذا المعنى، كما حركوا «قَبْلُ» و «بَعْدُ».

مسئلية

ويقال: فلم خصوه بالضم؟

والجواب: إن للعلماء عن هذا أجوبة:

أحدها: أنَّ الضمة أقوى الحركات، فلما أرادوا أنْ يُشعروا بتمكنه في الأصل أعطوه أقوى الحركات إيذاناً بذلك وإعلاماً بأنه على خلف «كَمْ» و «إذْ» و «أَيْنَ» و «كَمْفَ» و «هَـ وُلاء» و «أَمْس» وما أشبه ذلك.

والثاني: أنّ الضم كان أوْلى به من الفتح والكسر، لأنّ الفتح قَدْ كان له قبل البناء فتجنبوه لئلا يشبه حاله في حال إغرابه. وتجنبوا الكسر كراهة أنْ يشبه المضاف إلى المتكلم.

والثالث: أنه جعل غاية لقطعة من الإضافة في التقدير. وهذا قول الفَرَّاءِ. والوجه ما بَدأْنا به.

مسئلـــة

ويقال: على كم من قسم ينقسم المنادى؟

والجواب: (٥٠/أ) إنّه ينقسم على ثلاثة أقسام: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف.

فالمفرد على ضربين: نكرة ومعرفة. فالنكرة منصوب على الأصل نحو: يا رَجلًا أَغِنْنِي، إذا لم تُقْبِل على واحد بعينه. والمعرفة على ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، نحو: يا زَيدُ. والثاني: ما تعرف بالنداء، وهو على ضربين:

أحدهما: ما لا حرف تعريف فيه نحو: يا رَجُل و «يا جِبَالُ أُوبِي مَعَهُ»(١).

والثاني: ما فيه لام المعرفة، فهذا ينادى بديايها» نحو قولك: يَأَيُّها الرَّجلُ. وإنما جاءوا بدأي» لتكون وصلة إلى نِداء ما فيه الألف واللام لأنهما لا يليان ديا» لأنها تخصص، وهما يخصصان. ولا يجمع بين حرفين لمعنى واحد، ولا يعرف الاسم من وجهين، فأما قولهم: يَا عَبْدَالله، فإنما جاز لبعد ما بين المعرفين ودخلت

سورة سبا/ آية ١٠.

«ها» لتكون عوضاً عن قطع «أي» عن الإضافة وجعلت «أي» مضمومة لأنها هي المنادى في اللفظ فبُنيَت كما بُني المُنادى المفرد، وجعل الرجل نعتاً لازماً لأي. هذا مذهب سيبويه.

وقال الأخفش: أنْ تكون صِلّةً لـ «أي» أقيس، ولا يجوز فيه إلا الرفع، هذا قول جميع النحويين إلا المَازِني، فإنه أجاز فيه النصب قياساً على يا زيد الظريف. ولا يشبهه لأن هذا نعت يستغنى عنه، وذاك نعت لا يستغنى عنه، وهو المنادى في المعنى.

والمضاف على ضربين: أحدهما: ما كان عَلَماً نحو: يا عبدالله. والكنية تجري مجرى العلم نحو: يا أَبَا زيدٍ. ومما يدلك على ذلك قول الفرزدق⁽¹⁾:

٧٣ مَا ذِلْتُ أَفْتَحُ أَبُـواباً وأَغْلِقُها خَتَى أَتِتُ أَبَا عَمْرُو بنَ عَمَّادِ فَعَدِف من العَلَم.

والثاني: ما كان غير عَلَم، نحو: يا أُخَا زيدٍ، ويا راكب القرس. ويا رَاحمَ المساكين. والمضارع للمضاف ما أتصل به كلام حتى طال نحو: يا خيراً مِنْ زيدٍ. ويا راكباً فرساً. والمضاف ومضارعه منضوبان على الأصل.

مسئلة

ويقال : ما حكم النعت مع المعرب والمبني؟

⁽١) الشاهد في سيبويه ٢٧٧، ١٤٨/، ٢٣٧؛ واللسان «غلق» ١٦٥/٢؛ ومن غير نسبة في شرح المفصل ٢٧/١؛ وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٢٩٨).

والجواب: إنّ نعت المعرب تابع له، لأنه ليس له موضع يخالف لفظه. فعلى هذا تقول: يا رَجلًا عاقلًا أَقْبِلْ. ويا عبدَالله العاقلَ تَعَالَ. ويا خَيراً مِنْ زيدِ صالحاً قِفْ.

وأما المبني فيجوز في نعته الرفع والنصب. فالرفع من وجهين: أحدهما: أَنْ تجعله تابعاً للفظ لأن الضم قد آطَرد في المُنادى المفرد فأشبه الفاعل فأتبع نعته لفظه. هذا قول الخليل.

والثاني: أَنْ تضمر مبتدأ. وذلك قولك: يا زيد العاقل.

والنصب من وجهين:

أحدهما: أَنْ تجعله تابعاً على الموضع، لأن موضع المنادى نصب كما تقدم.

والثاني: أَنْ تضمر فعلاً وتقطعه مما قبله. وذلك قولك: يا زيدٌ العاقلَ. وعلى هذين الوجهين حمل قول جرير(١):

٧٤ (٠٠/ب) فَمَاكَعْبُ بْنُ مَامَةَ وآبنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمرُ الجَوادَا في باب فإنْ كان النعت مضافاً نصبته ليس إلا. لأن المضاف في باب النداء نصبُ. أبداً.

<u>مسئل</u>ة

وَبِقُـال : لِمَ جازيا هذا الرجلُ ويا هذا الرجلَ؟

⁽۱) الشاهد لجرير في شرح شواهد المغني ص ۲۰، ۲۱؛ والحزانة ۲۲۳/۲، ۲۱۰/۶؛ وأمالي ابن الشجري ۲۰۷/۱، ۳۲۹/۲؛ والمقاصد النحوية ۲۰۶/۶؛ ومن غير نسبة في المقتضب ۲۰۸/۶. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ۲۳۷).

والجواب: إنّ «هذا» اسم تام بمنزلة زيد وعمرو فيجوز في نعته ما جاز في نعت زيد وعمرو من الرفع والنصب. وليس بمنزلة «أي» وإنْ كان مبهماً لأنه يصلح عليه السكوت ولا يصلح على «يا أيها». وكذلك إنْ قلت: يا هذا الطويلُ والطويلَ. والطويل في الحقيقة وصف لمحذوف. وإنّما يحذف إذا عرف المعنى وذلك أنْ يكون بحضرتك إنسانان يصلح خطاب كل واحد منهما إلا أنّ أحدهما طويل والأخر قصير. فإنْ وقع لَبْس لم يَجزْ حذف الموصوف.

مسئلة

وبفــال: ما حكم يَأَيُّها الرَّجلُ زيدٌ؟

والجواب: أن يقال: إذا جعلت «زيداً» عطف بيان رفعته ونونته لأن العامل يعمل فيه وهو في موضعه. وقد يجوز نصبه على الموضع. والرفع أكثر. فإن جعلته بدلاً ضممت ليس إلا، لأنك تقدره في موضع المبدل منه حتى كأنك قلت: «يا زيد» وكذلك «يأيها الرجل عبدالله» ترفع إذا جعلته عطف بيان، وتنصب إذا جَعَلْته بدلاً.

مسئلة

ويقال : ما حكم المعطوف والمعطوف عليه إذا قلت: يازَيدُ وعمرو. ويازيدُ وعبدَالله. ويا عبدَالله وزيدُ؟

والجواب: إنّ حكمه أن يعطى كل واحد من الاسمين ما كان يستحقه في النداء قبل العطف. فما كان حقه الضم ضُم، وما كان حقه النصب نُصب. إنْ شئت كان معطوفاً، وإنْ شئت كان على نداءين. وكلّ حسنُ جميلً.

مسئلــة

ويَقَــالُ : كم من وجه في قول القائل يا غُلامٍ ؟

والجواب: إنَّ فيه خمسة أوجه:

أحدها: أَنْ تقول: يا غُلام . وهذا هو الوجه. وبه جاء القرآن. تحذف الياء وتترك الكسرة تدل عليها.

والثاني: أَنْ تقول: يا غُلامِيَ وهو الأصل. تفتح الياء كما تفتح الكاف في غلامِكَ.

والثالث: أن تقول: يا غُلاميْ فتسكن الناء استثقالًا للكسرة عليها. فخالفت الكاف من هذا الوجه لأن «الكاف» ليست من الحروف التي تستثقل عليها الحركات.

والرابع: أنْ تقول: يا غُلاماً أقبل. تبدل من الكسرة فتحة. ومن الياء ألفاً لأن الألف أخف من الياء. وزعم المازني أنَّه مطرد في النداء وغيره.

والخامس: أنَّه يقول: يا غُلامُ. فتجريه مجرى الأسماء المفردة. وقد قرأ بعض القراء: يا قَومُ بالضم. والأجود: يا قَوْم كما قدمناه.

مسئلتة

ريقال: عَلام يجوز إثباتُ الهاء وضمها أو كسرها في نحو: يا غُلاماهُ ويا غُلاماهِ؟

والجواب: (١٥١) إن هذا مذهب يراه الكوفيون. وينشدون(١):

⁽١) لعروة بن حزام في الخزانة ٥٩٢/٤؛ وشرح المفصل ٤٦/٩. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٢٢٥).

٧٠ يَا مَرْحَباه بِحِمَارِ عَفْـرَاء
 ومثله(١٠):

٧٦ــ يــا مَـرْحَبَــاه بحمـار نَــاجِيَـهْ وينشدون للمجنون^(٢):

٧٧ فَقُلْتُ أَيَا رَبّاه أَوْلُ سؤلَتِي لِنَفْسي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُها
 وينشدون له أيضاً (٣):

٧٨ به عُذْتُ يَا رَبَّاه مِنْ شر (...) يَبِينُ الهوى مِنْ عَنْ يَمِيْني ويشْحَجُ
 وأصحابنا لا يعرفون هذا ولا يجيزونه.

وأرى القاضي رحمه الله آقتدى فيه بأبي زيدٍ. لأنه أنشد في نوادره (4):

 ⁽١) من غير نسبة في الخصائص ٢٩٥٨/٢ والمنصف ١٤٢/٣ والخرائة ٢٠٠/١.
 ٥٩٣/٤ ، ٢٦٢/٣ وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٧٣٦).

⁽٢) الشاهد في ديوانه ص ٢٧؛ والشعر والشعراء ص ٥٦٩؛ واللسان «ها» ٢٠/٣٠٠؛ والدرر ٢١٩/٢، وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٨٥).

⁽٣) لم أجده في ديوان المجنون.

⁽٤) الشاهد لامرىءالقيس في ديوانه ص ١٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢٦٤/٤؛ والخزانة النحو ١٨٠١، ٣٦٤/٣؛ وأصالي ابن الشجري ١٠١/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٣٧٢).

لعلةٍ معروفة عند أصحاب التصريف يطول شرحها، وليستْ مِنْ غَرْضِ في هذا الكتاب.

مسئلة

ويقــال : كم من لغة للعرب في يأبُّنَ أُمَّ ويآبْنَ عَمَّ؟

والجواب: إنَّ لهم في ذلك خمس لغات:

إحداها: يأبَّنَ أُمَّ ويأبَّنَ عَمَّ بالفتح. وفي هذه اللغة وجهان:

أحدهما: أنَّ يكونوا جعلوا الاسمين بمنزلة آسم واحد كخمسة عشر لكثرة الاستعمال.

والثاني: أَنْ يكونوا أرادوا يابْنَ أُمَّا ويابْنَ عمَّا فحذفوا الألف وتركوا الفتحة تدَّل عليها. كما قرأ بعضهم: «يَا أَبْت». ولا يمتنع أَنْ يكون على الإتباع نحو: يا زيدُ بنُ عبدالله. ويا تَيْمَ تَيْمَ عَدي (١٠).

والثانية: يَآبُنَّ أُمِّيَ. وهو الأصل.

والثالثة: يآبْنَ أُمِّي بإسكان الياء. كما قال(٢):

٨٠ يَا إِنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْيِي أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرِ كَنُودِ

⁽١) جزء من بيت شعر لجرير وتمامه:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر وانظر: سيبويه ٢٢٦/١؛ والمقتضب ٢٧٩/٤؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٩٧٨).

 ⁽۲) الشاهد لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٤٤؛ وسيبريه ٢٩١٨/١؛ والمقاصد النحوية
 ٢٢٢/٤. وهو من غير نسبة في المقتضب ٢٥٠/٤. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٧٦٥).

أبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، على ما تقدم.

والخامسة: يآبن أُمِّ ويآبْنَ عَمِّ. على نية الإضافة وحذف الياء استخفافاً على التشبيه بقولهم: يا غلام وكأنَّهم جعلوا الاسمين بمنزلة آسم واحد لكثرة أصطحابهما.

مسئلة

ويقال : لِمَ زِيْدَت التَّاء في قولهم: يَا أَبَتِ وَيَا أَمَتِ؟

والجواب: إنهم جعلوها بدلاً من ياء الإضافة. وهذا قول الخليل وسيبويه. ولهم في هذا القبيل مذهبان:

أحدهما: أنْ يكسروا التاء في الوصل، فيقولون: يا أَبَتِ ويا أَمتِ. كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً ثم حذفوها وتركوا الفتحة تدل عليها. وقد قرىء بذلك كله. والأجود يا أبتِ ويا أمتِ بالكسر من غير ياء. وإن وقفت قلت: يَا أَبَهْ ويَا أَمَهْ.

مسئلة

ويقــال : لم فتحوا لام المستغاث به؟

والجواب: إنّهم أرادوا أنْ يُفرقوا (٥١/ب) بَيْنَها وبينَ لام المُسْتَغاثِ من أجله مكسورة كما قال (٢):

⁽۱) سبق تخریجه ص ۲۹۰.

 ⁽۲) الشاهد لقيس بن ذريح في سيبويه ۳۱۹/۱، ۳۲۰؛ والشعر والشعراء ۲۲۹/۲ وهو في المقاصد النجوية ۲۵۹/٤ لحسان بن ثابت. وهمو من غير نسبة في شرح المفصل ۱۳۱/۱. وانظر معجم شواهد الناء (رقم ۱۲۹۰).

٨٢ ۚ تُكَنَّفَني السُّوشَاةُ فَالْزْعَجُونِي فَيَا لِلَّنَّاسِ للوَاشِي المُسطَاعِ

ووجه ثَانٍ: وهو أَنَّ المُنَادى واقع موقع المضمر. واللام مع المضمر مفتوحة ففتحت مع المنادى حملاً على فتحها مع المضمر. فإن بعدت رجعت إلى الكسر نحو قولك: يا لِزيد ولِعمر وللعجب. قال الشاعر(1):

٨٣ يَبْكِيْكَ نَاءٍ بَعِيْدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ يَا لَلْكُهول ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

مسئلة

ويقسال : لِمَ أَلْحَقُوا الألف في آخر المندوب؟

والجواب : ﴿ إِنَّهُم أَرَادُوا مَدُّ الصَّوْتُ لأنه مُوضَعٌ تَفْجَعُ وَبَكَاءً .

وهذان النوعان من مواطن المدّ. ومن العرب من يجري المندوب مجرى المنادى فلا يلحق الألف ولكن يقول: يا زيد يا عبدالله. والوجه الأول أَقْيَس. وتلحق الهاء بعد الألف في الوقف لتبينها لانها خفية ولا يُذكر المندوب إلا بِأَشهر أَسْمَائِه ليكون عندراً للتفجع عليه. ولا يُندب نكرة، لأنّ أصل الندبة من الندب، وهو أثر الجرح فكان النادب إذا ندب إنّما يشكو ما بقلبه من ألم. ومن لا يعرفه لا يجد في قلبه شيئاً.

مسئلة

ويقال: ما الترخيم؟

 ⁽١) من غير نسبة في الخزانة ٢٩٦/١؛ والمقتضب ٢٥٦/٤؛ والمقاصد النحوية ٢٥٧/٤.
 وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٣١).

والجواب: إنّ الأصمعي (1) قال: أخذَ عنّي الخليلُ الترخيم، وذلك أنّه سَألني ما يُسمي العرب الكلام السهل؟ فقلت: العرب تقول جارية رُخيمة، إذا كانت سهلة الكلام لينته. فوضع باب الترخيم. وأصل الكلمة اللين. ومنه آشتقاق الرخمة للين مفاصلها. ويقال: ألقى عليه رخمته أي عطفه ولينه.

مسئلة

ويقال : كم من مذهب للعرب في الترخيم؟

والجواب: إنّ لهم في ذلك مذهبين:

أحدهما: أن تحذف آخر الاسم، وتترك ما بقي على حاله. نحو قول زهير (٢):

٨٤ يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ بِدَاهِيةٍ لَمْ يَلْقَها سُوقةٌ قَبْلِي ولا مَلِكُ
 وقرأ بعضهم (٣): ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

والثاني: أَنْ يحذف الآخر ويجعل ما بقي آسماً على حياله، كأنه لم يحذف منه شيء، ويجري مجرى المنادى المفرد فيقال:

⁽١) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي، بصري المنشأ ومن الأثمة في النحو واللغة والغريب والأخبار. أخذ علومه عن أبي عمرو بن العلاء وخلف الأحر وروى عنه خلق كثير من أشهرهم أبن أخيه عبدالرهن وأبوحاتم السجستاني. وله مصنفات كثيرة من أشهرها: خلق الإنسان والأضداد والابل. توفي في بغداد في حدود ٢١٦هـ. (انظر في نرجته: إنباه الرواة ٢٩٧/ ــ ١٩٧٠ ونزهة الألباء ص ١١٧ ـ ١٢٠).

 ⁽٢) الشاهد في ديوانه ص ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٢٧٦/٤ وأمالي ابن الشجري ٨٠/٢.
 وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٨٥٣).

 ⁽٣) سورة الزخرف/ آية ٧٧.

يا حَارٌ ويا مَالُ ويا عَامُ. وعلى هذا الوجه يجوز الترخيم في غير النداء عند أبي العباس إذا أضطر إلى ذلك شاعر. فَامَّا سيبويه، فيجيزه على الوجهين جميعاً.

مسئيلة

ويقال : لِمَ لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟

والجواب: إنّ الثلاثة أعدلُ الأصول فكرهوا أنْ يحذفوا منه شيئاً فَيُجْحِفوا بها. وكان أبُوعمر الجرمي يجيز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط. وكذلك الفرّاء. ولم يُسمع ذلك من العرب. وإنما قاساه من قبل أنهما رأيا (٢٥/أ) حركة العين تمنع الصرف كما يمنعه الحرف الرابع من زينب وسعاد فاعتدا بها، وأقاماها مقام الرابع. وهو تشبيه بعيد.

مسئلة

ويفال : ما حكم الاسم إذا كانت فيه زيادة؟

والجواب: إنّه ينظر، فإذا كان الزائد ثالثاً لِمْ يحذفْ نحو: سعيد وزياد وثمود ولكن يحذف الآخر فيقال: يا سَعِيْ ويا زِيّاً ويَا ثَمُوْ. وإنْ كان رابعاً حذف مع ما بعده. وسواء كان بعده أَصْلي أَوْ زائد كقولهم في منصور يا منصُ. وفي مسكين يا مَسْكِ وفي عُثمان يا عُثمَ وفي مروان يا مَرْوَ. قال الفرزدق(١):

هِ ٨ يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةً تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْـأُسِ

⁽١) الشاهد في ديوانه ٣٨٤/١؛ وسيبويه ٣٣٧/١؛ والمقاصد النحوية ٢٩٢/٤؛ وأمالي ابن الشجري ٨٧/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٤٥٥).

فإن كان في آخر الاسم هاء حذفتها وحدها. قَلّت حروف الاسم أو كثرت. نحو: يَا ثَبّ في ثبة إذا كانت آسماً. ويا طَلْحُ ويا فَاطِمُ ويا دِرْحَاي في درحاية.

مسئلة

ويقال: كم حروف النداء؟

والجواب: إنها سنة:

«يَاء» وهي أُمَّ حروف النداء. قال الله تعالى (١): ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونَ ﴾ و «أَيْ». قال الشاعر (٢):

٨٦ ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديسر و «أيا» قال ذو الرمة (٣):

٨٧ أَيَّا ظَبْيَة الوَعْساء بَيْن جُلاَجِلٍ وبَيْنَ النَّفَ اَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ وبَيْنَ النَّفَ اَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ وهَبَا: قال عبديغوث(٤):

٨٨ هَيَا رَأْكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامايَ مِنْ نَجْرانَ أَلَّا تَلاقِيَا

⁽١) سورة الزمر/ آية ١٩.

⁽٢) الشاهد لكثير عزّة في ديوانه ص ٤٧٤؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٨٣، وهو من غير نسبة في الدرر ١٤٧/١؛ والهمع ١٧٣/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٠٠٧).

⁽٣) الشاهد في ديوانه ص ٢٦٢؛ وسيبويه ٢٦٨/١؛ والمقتضب ١٦٣/١؛ وشرح المفصل ١١٦٨/١، ١١٩/٩، وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٧٧٥).

⁽٤) الشاهد لعبديغوث في شرح المفضليات ص ٣١٥؛ والحزانة ٣١٣/١؛ والمقاصد النحوية ٤٠٠/٤. وهو بلانسبة في سيبويه ٣١٢/١؛ والمقتضب ٢٠٤/٤ ويروي الشاهد لمالك بن الريب. انظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣١٥٠).

والهمزة، نحو قول الأخر(١):

٨٩ ـ أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَاثِراً ﴿ فَإِنْ عَرَضَتْ أَحْنَاهُ حَقَّ فَخَاصِمٍ ﴿ ١٨٩

و «وَا»، وهي مختصة بالنَّدبة، نحو قولك: وَازَيْداه وواعُمراه. وقد يحذف حرف النداء نحو قوله تعالى (٢): ﴿ يُوسفُ أَعْرِضْ عن هَذَا ﴾ ولا يجوز حذفه من المبهم ولا مما عرّفه النداء نحو: يا هذا، ويا رجل. ولو قلت: هذا ورجل، لم يجز.

⁽۱) الشاهد من غير نسبة في سيبويه ٣٠٣/١؛ وشرح المفصل ٤/٢؛ واللسان «حنا» (٢ ٢٧٠٢). وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٧٠٢).

⁽٢) سورة يوسف/ آية ٢٩.

باب الإعراب

قال صاحب الكتاب: تقول: عليك زيداً. تريد: خُذْ زيداً. وكذلك دونك زيداً وأمامك ووراءُك. تجعل الظروف بدلاً من الافعال. تريد آحذر وآتي، فتحذف الفعل وتقيم الظروف مقامه. وكذلك رويد زيداً، تريد إيْتِ أَمْهِلْه. وكذلك حَيّ على الصلاة. تريد إيْتِ الصلاة. وإذا دلّت الحال على الفعل جاز حذفه. تقول للمعترض في طريق: الصبي الطريق الطريق. تريد خَلَ الطريق. وتقول للراكب وبين يديه صبي: الصبي الصبي ولا تلفظ بالفعل لأن الحال والمشاهدة تغني عن ذلك. وكذلك قوم الصبي ينظرون الهلال ورأس الشهر فيكبرون فيقول السامع: الهلال وربّ الكُعْبة. أي رأوا الهلال. وكذلك ترى رجلاً (٢٥/ب) نحو قولك (١): ألم أحسن إليْك أي رأوا الهلال. وكذلك ترى رجلاً (٢٥/ب) نحو قولك (١): ألم أحسن إليْك أحسن إليْك فلم أكرمك. والجواب: بَلَى. وكذلك إن جئت بحرف العطف نحو: ألمْ أحسن إليْك فلم أكرمك. ولا يجوز أن تقول في جواب هذا، «نَعم»، ولا «لا»

الكلام من هنا حتى باب الجزاء غير متــق مع ما قبله، مما يوحي بأن سقطاً حصل في
 هذا الموضع لا نستطيع تقدير حجمه.

باب الجهزاء

قال صاحب الكتاب: إنْ تَأْتِني آتِك. تجزم الفعل الأول لأنه شرط، وتجزم الفعل الثاني لأنه جوابه. وإن كانا جميعاً ماضيين كقولك: إنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْتُنِي أَتَيْتُنِي لأنه بعمل الحرف في لفظ واحد منهما، لأنه لا يعرب إلا المضارع. ولك أنْ تجعل أيّهما شِئْت ماضياً والآخر مضارعاً كقولك: إنْ تَأْتِني أَتَيْتُك. ولك أَنْ تجعل أيّهما شِئت ماضياً والآخر مضارعاً كقولك: إنْ تَأْتِني أَتَيْتُك. وإنْ أَتَيْتَني آتِك، تجزم المضارع أيهما كان، وتترك الماضي على بنائه لا تغيره. وبجوز أَنْ ترفع الثاني كقولك: إنْ أَتَيْتَني آتِك، فرفعه على وجهين:

أحدهما: على نية التقديم كأنك قلت: آتيك إنْ أَتَيْتني.

والوجه الثاني: على نِيّة «الفاء». تقديره: فآتيك. أي. فأنا آتيك. لأن الفاء إذا وقعت جواب الجزاء، فإنه يُبتدأ كل ما وقع بعدها فيرفع. كقول الله جل اسمه (۱): ﴿ وَمَنْ عَادَ فَينْتَقِمُ اللّه مِنْه ﴾. وكذا، ﴿ فَمَنْ يُوْمِنْ بِرَبّه فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً ﴾ (۲). وتقول: إنْ تَأْتِني وتُكْرِمْني آتِك. تجزم كل فعل تعطفه على الشرط. وكذا، فتكرمني. وكذا، ثم تكرمني. لا تبال أي خوف العطف كان. فإن لم تَأْتِ بحرف عطف بينهما فقلت: إنْ تَأْتِني تَكْرِمُنِي آتِك. رفعت الفعل المتوسط الواقع بين الشرط والجواب على الحال تُكْرِمُنِي آتِك. رفعت الفعل المتوسط الواقع بين الشرط والجواب على الحال كأنك قلت: مُكرماً. لأنّ الحال إذا كانت بلفظ المضارع ترتفع. كقولك:

⁽١) سورة المائدة/ آية ه.

⁽٢) سورة الجن/ آية ١٣.

مررتُ به ياكلُ أو يصلي أو ينظر في حسابه. يرتفع جميع هذا لأنه في موضع آسم منصوب على الحال. وكذلك الفعل الواقع بينَ الشرط والجواب. فإنْ كان معنى الفعل الثاني من الأول كقولك: إنْ تَأْتِني تَمْشِ إليّ آتِك. أَبدلَ «تَمْشِ» مِنْ «تَأْتِ» الثاني من الأول كقولك: إنْ تَأْتِني تَمْشِ إليّ آتِك. أبدلَ «تَمْشِ» مِنْ «تَأْتِ» لأنهما في معنى واحد. وجُزمتُ «آتك» على الجواب. فإنْ قلت: إنْ تَأْتِني آتِك أحسنُ إليك أرفعت «أحسن» إليك لأنه حال. تريد: مُحسناً. فإنْ تقدم قبله حرف عطف كقولك: إنْ تَأْتِني آتِك وأحسنُ إليك. كان لك في «أحسن» الجزم على اللفظ والرفع على الاستثناف. أي، وأنا أحسنُ إليك، والنصب على إضمار «أَنْ» لأن أول الكلام ليس بإثبات محض، إنّما هو على شرط، فجرى مجرى ما قدمنا من غير الواجب كالنفي والاستفهام إذا نصبت الفعل فجرى مجرى ما قدمنا من غير الواجب كالنفي والاستفهام إذا نصبت الفعل بعده بالفاء على الجواب. وما أضمر فيه على معنى الإجماع وجميع ما ينصب بالفاء على معنى الجواب إذا حذفت منه الفاء جزمت على تقدير الجزاء بالفاء على معنى الجواب إذا حذفت منه الفاء جزمت على تقدير الجزاء كقولك: قُمْ آركبْ. ولا تَذْهبْ أَضْرِبْكَ، وآبنِ بَيْتَك أُزُرْك، وأتأتيني أكْرِمْك كورةك) وإلا تَذْرْلُ عِنْدنا تُصِبْ خَيْراً.

فأما النفي فلا تحذف منه الفاء إذا قلت: ما عندي شيء فأعطيك. لا تحذف الفاء من قولك: فاعطيك. وتجزم الفعل كما فعلت في سائر أخواته. فإن حذفت «الفاء» رفعت فقلت: مَا عِنْدِي ثُوْبٌ يَسَعُكَ. وما عِنْدي كِسَاءً يَصْلُحُ لك. تجعل الفعل صفة النكرة وترفعه. وكذا: ﴿فَهَبْ لِيَ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي ﴾ (١) و ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدّقُنِي ﴾ (٢) و ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدّقُنِي ﴾ (٢) و ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدّقُنِي ﴾ (٢) و ﴿أَنْزِل عَلينا مَائِدةً من السّماء تكونُ لنا عِبْداً لأولِنا وآخِرنا ﴾ (٣) فإن كان الاسم الذي قبل الفعل

السورة مريم / آية ٦.

⁽۲) سورة القصص/ آية ۳٤.

⁽٣) سورة المائدة/ آية ١١٤.

معرفة، فإن الفعل بعده يرتفع وهو حال، كقولك: أعرْنِي دَابَّتك أركبُها. وأعْطني ثَوبَك أَلْبَسُه. وكذا: ﴿ولا تَمننْ تَسْتَكثُرُ﴾(١) بالرفع لانه حال كأنه قال: لا تَمننْ مُسْتكثراً. أي في حال غنى وآستكثار، وكذا: ﴿ ذَرْهُم في خَوضِهم يَلْعَبُونَ ﴾(١) كأنه قال: لاعبين. فإنْ لم تُرد الحال بعد المعرفة ولا الوصف بعد نكرة، وأردت جواب الأمر، فإنّك تجزم في جميع ذلك. وإنْ زدت في الفعل «الفاء» نصبته على ما قدمته.

وقد شبه بـ «إن» في باب الجزاء أسماء الاستفهام وهي: مَنْ ومَا وأَيَّ وَأَنِّى وَمَتَى ومَهُما فيجزم بهما الفعلان: الشرط والجزاء كقولك: مَنْ يأتِني آتِه، وما تَصْنع أصنع، وأي يُكْرِمْني أُكْرِمْه، وأَيْنَ تَكَنْ أكنْ، ومتى ما تخرج أخرج. وكذلك حيثما تكنْ أكن، وإذا ما تأتني آتك. ويجوز في الجميع زيادة «ما» مرة وحذفها أخرى، إلا في «حيثما» و «إذما» فإنه لا يجوز حذف

فأمّا وإذا» مع زيادة وما» وترك زيادتها، فالاختيار ترك الجزاء بها ورفع الفعلين بعدها كقولك: إذا تقوم يقوم معك. وإنْ شئت جزمت على الجزاء. قال الله جل اسمه (٢٠): ﴿ وَإِذَا رَأَيْتُهم تُعْجِبُك أَجْسَامُهم ﴾ فرفع. والجزم جاثز في العربية وإنْ لم يُقْرأ به.

وتكون «مَنْ» و «مَا» و «أي» بمعنى الاستفهام فيرتفع الفعل بعدهن كقولك: مَن يقوم؟ وما تصنعُ؟ وأي يكرمُك؟ وتكون هذه الثلاثة أيضاً بمعنى «الذي» خبراً كقولك: جاءني مَنْ يُكُرمُك. ورأيتُ من يُعْجِبُك، وآضْرب أيَّهم يشتمُك. ترفع الفعل بعدهن لأنه خبر وليس بجزاء.

⁽١) سورة المدثر/ آية ٦.

⁽٢) سورة ألأنعام/ آية ٩١.

⁽٣) سورة المنافقون/ آية ٤.

مسائل هذا الباب

ويقال : لِمَ جُزِمَ الفعل في الشرط؟

والجواب: إنّ الشرط والجزاء يقتضيان جملتين كقولك: إنْ تَضْرب أَضْربٌ. فتضرب جملة، وأضرب جملة. فلما طال الكلام بهما، اختير لهما الجزم لأنه حذف وتخفيف. وهو قول أبي سعيد السيرافي (١) وأبي الحسن بن الوراق. وقال غيرهما: جَزْمُ حرفهما ينقل الفعل نقلين. وهذه علّة العمل لا علّة الاختصاص بالجزم.

مسئلة

ويقال : فلم لم يؤثر حرف الشرط في لفظ الماضي؟

والجواب: إنَّ الفعل الماضي مبني لبعده من مضارعة الأسماء. والجزم (٣٥/ب) إعراب، والإعراب إنما يدخل في الأسماء أو ما ضارع الأسماء وهو الفعل المحتمل لزمانين وليس الماضي من ذلك في شيء. فلما كان كذلك أُقرَّ على حاله وحُكم على موضعه بالجزم

⁽۱) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيراني. كان من أثمة العلماء في العربية والفقه والفرائض. أخذ علومه على ابن مجاهد وابن دريد وابن السراج وتتلمل عليه خلق كثير. له شرح كتاب سيبويه لم يعمل مثله. وكانت ولادته سنة ٢٨٤ ووفاته سنة ٢٠٣هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣٠٣/١ ـ ٣١٥؛ ونزهة الألباء ص ٣٠٠٠.

كما يُفعل بسائر المبنيات نحو: جاءني هذا ورأيت هذا، ومررت بهذا. فيحكم على موضع «هذا» بوجوه الإعراب، وهو على حالة واحدة. كما حكمت على موضع الماضي بالجزم وهو على بنائه.

مسئلة

ويقال : ما الاختيار في الشرط والجزاء من الأفعال؟

والجواب: إنّ الاختيار أن يكون الفعلان مضارعين فتجزمهما، نحو قولك: إنْ تقم أقم معك. وإنْ تخرج أخرج معك. ويليه في الجودة أن يكونا ماضيين نحو قولك: إنْ قمتَ قمتُ معك. وإنْ خرجتَ خرجتُ معك. ويلي ذلك أن يكون الأول ماضياً والثاني مستقبلاً مجزوماً، نحو قولك: إنْ أَتَيْتَنِي أُكْرِمْك، وإنْ خرجتَ معي أُحْسِنْ إليك. ودون هذا كله أن يكون الأول مستقبلاً مجزوماً، والثاني ماضياً نحو قولك: إنْ تَقمْ خرجتُ معلك. وإنما يقبح ذلك ماضياً نحو قولك: إنْ تَقمْ خرجتُ معلك. وإنما يقبح ذلك لجعلك الماضي علةً للمستقبل. وهذا عكس ما وضع عليه الكلام.

مسئلة

ويقال : عَلام يجوزُ أَنْ يكونَ الثاني مرفوعاً؟

والجواب: إنّه يجوز على وجهين، أحدهما: أنْ يكون على إضمار «الفاء» كَأنَّك قلت: إنْ أَتَيْتني فآتيك.

والثاني: على التقديم والتاخير كانك قلت: آتيكَ إنْ أَتَيْتَني. وهذا لا يجوز في سِعة الكلام، وإنَّما يَـأْتي في الشعـر، كما قـال زهير(١):

⁽۱) الشاهد في ديوانه ص ۱۵۳؛ وسيبويه ۲۳٦/۱؛ وشرح المفصل ۱۵۷/۸؛ والمقتضب ۲۰۰۷؛ والمقاصد النحوية ۲۹۲٪. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ۲۶٤۰).

• ٩- وَإِنْ أَتَـاهُ خَلِيْـلُ يَــوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَاثِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّاللَّاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّاللَّاللَّاللَّا اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

٩١ ـ يَا أَفْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخِوكَ تُصْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخِوكَ تُصْرَعُ

ومثل ذلك: إِنْ تَـاْتِه كَريم، تريد: زَيْدٌ كَريم إِنْ تَـاْتِه. كما قال (٢):

٩.٢ هَـذا شُرَاقَةُ للقُرْآنِ يَـدْرُسُه والمَرْءُ عِنْد الرَّشا إِنْ يَلْقَها ذِيْبُ والمَرْءُ عِنْد الرَّشا إِنْ يَلْقَها ذِيْبُ ومثل ذلك، قول ذي الرمة (٣):

٩٣ وإنِّي مَتَى أُشْرِفْ على الجَانب الذي بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُهُ وَاللَّهِ الْخَوَانِبِ نَاظِرُهُ وَهِ وَكُثِيرَ فِي الشَّعرِ.

مسئلـــة

ويقال: لِمَ وجب أَنْ يرتفع الفعل في جواب الشرط بعد «الفاء»؟ والجواب: إنّ ما بعد «الفَاء» مقطوع مما قبلها، مستانف، لأنّها إنّما دُخَلتْ

⁽۱) نسب الشاهد إلى جرير بن عبدالله البجلي في سيبويه ٤٣٦/١؛ وإلى عمرو بن خثارم البجلي في الخزانسة ٣٩٦/٣، ٦٤٣، ١٥٤/٤؛ وإلى أحدهما في المقاصد النحوية ٤٣٠/٤. وهو من غير نسبة في المقتضب ٧٢/٧؛ وشرح المفصل ١٥٨/٨. وأنظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٥٦).

⁽٢) الشاهد من غير نسبة في: سيبويه ٢١/١١؛ وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/١؛ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٢٠٠؛ واللسان «سرق» ٢٣/١٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٩٦).

 ⁽٣) لم أجده في ديوانه.

لِتَجْعَلِ الجوابِ مبتداً وخبراً. وإذَا كان كذلك، كان الفعل بعدها خبرَ مبتدأٍ محذوف. وعلى ذلك قوله تعالى (١): ﴿ فَمَنْ يُـوْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بخساً ولا رَهَقاً ﴾ وهو قول سيبويه.

مسئلة

ويقال : فَلِمَ خُصَّتْ «الفاء» بذلك؟

والجواب: إنَّ «الفاء» تدل على التعقيب. وحق الجَزَاء أنْ يكون بعقب الشرط، يليه من غير تَراخٍ. ولا يجوز أنْ تقع «الواو» و «ثُمَّ» ها هنا. ألا ترى أنَّ الرجل يقول: إنْعَلْ كذا أوْكذا. فتقول أنت: (40/أ) فإذاً يكونُ كذا وكذا. وتقول: لَمْ أُغَتْ أَمْس. فيقول: المجيب فقد أتاك الغوث. ولو أدخلت «الواو» أو «ثُمَّ» في هذا الموضع تريد الجواب، لم يجزْ لِمَا قدَّمناه.

مسئلة

ويقال : فَلِمَ جَازَ الجَوَابِ بِـ ﴿إِذَا ﴾ في قَوَلَهِ تَعَالَى (*): ﴿وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمتْ أَيْدِيهِم إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ؟

والجواب: إنّ الخليل قال: هذا معلق بالكلام الأول كما كانت «الفاء» معلقة بالكلام الأول و «هذا» ها هنا في موضع «يَقْنَطون» كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل. قال: ونظير ذلك: ﴿سَواءٌ عَلَيْكُم أدعوتموهم أَمْ أَنتُم صَامِتُون﴾ (٣) لأنه بمنزلة: أمَّ صمتم.

⁽١) سورة ألجن/ آية ١٣.

⁽٢) سورة الروم / آية ٣٦.

⁽٣) سورة الأعراف/ آية ١٩٣.

مسئلة

ويقال : كم يجوز في قولنا: إنْ تَـاْتِنِي وتُكْرِمُني آتِكَ، من وجه؟

والجواب: إنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجرم على العطف، كانَّك قلت: إنْ تَـاْتِنِي وَإِنْ تُكْرِمْنِي.

والثاني: النصب على الصرف.

والثالث: الرفع على القطع. كانك قلت: وأَنتَ تُكْرِمُنِي. أي: وأَنتَ تُكْرِمُنِي. أي: وأَنتَ في هذه الحال. وهذا كلَّه قول الخليل. وحكم ما عطفت على الشرط، والفاء في هذه المنزلة الواو. فأمًّا «ثم» فلا تنصب بعدها ولكنها تشرك وتبتدأ بها، واللجزم في هذا كله هو الوجه. وقد قرأتْ القُرَّاءُ بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى (۱): ﴿وَإِنْ تُبدُوا مَا في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوه يُحَاسِبْكُم في اللَّهُ فَيغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾. وكذلك: ﴿وَيُعَلِّبُ ﴾ (٢).

مسئلة

ويقال : ما يجوز في الفعل الواقع بين الفعلين المجزومين؟

والجواب: إنه إنْ كان في معنى الحال أوْ في معنى الخبر، رُفع. كما . قال(٣):

⁽١) سورة البقرة/ آية ٢٨٤.

⁽٢) من السورة والآية السابقة.

 ⁽٣) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٧؛ وسيبويه ١٤٥/١. وهو من غير نسبة
 في المقتضب ٢٥/٢. وانظر شواهد النحو (رقم ٢٨٢١).

94 وَمَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلا يُغْنِها يَوْماً مِنَ الدَّهِ يُسْأَمِ فَهَذَا على تقديم مَنْ لَمْ يَزِلْ مستحملاً، يكنْ من أَمْرِه ذاك. ولو رفع «يُغْنِها» جاز، وكان حسناً، كأنه قال: ومَنْ لا يزلْ لا معتباً لِنَفْسِه. ومما جاء مرتفعاً قول الحطيئة (١):

٩٥ مَتَى تَأْيَه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه تَجِدٌ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مَوْقِدِ وَانْ كان الثانى في معنى الأول، جزم على البدل، كما قال(٢٠:

٩٦ إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عليك مرجَّلينَ كأنَّهم لَمْ يَفعلوا

فقوله: «يَغْدُوا» بدل من «لا يَحْفِلوا». ومثله (٣):

٩٧ مَنَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيَارِنا تَجِدُ خَطَباً جَزْلًا ونَاراً تَأَجَّجَا وَ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ مِنْ إِلَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَمِنْ إِلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّلَّا اللَّلَّا لَا اللَّالِمُ اللَّلَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّلَّالِمُ اللّ

مسئلــة

ويقــال : كم من وجه يجوز في قوله تعالى^(١): ﴿هَبْ لِيَ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِتُنِي﴾ و﴿فَأَرْسِلْه مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾(٥)؟

والجواب: إنه يجوز فيه وجهان:

⁽١) الشاهد في ديوانه ص ٢٥؛ وسيبويه ١/٥٤٤؛ والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٢/٦٥؛ والحزانة ٣٧٦/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٨٣٤).

 ⁽۲) البيتان لبعض بني أسد في سيبويه ٤٤٦/١؛ والخنزانة ٩٦١/٣؛ وشسرح المفصل ٣٦/١.
 المفصل ٣٦/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٠١٦).

⁽٣) سبق تخريجه ص

⁽٤) سورة مريم/ آية ٦.

⁽٥) سورة القصص/ آية ٣٤.

أحدهما: الجزم على دُعاء الجواب لأن فيه معنى الشرط. والتقدير: إِنْ تَهَبْ لِي يَرِثْنِي. وإِنْ تُرْسِلْه معي يُصَدِّقْنِي.

والثاني: الرَّفع على الصفة لما قبله. وهو الوجه. والتقدير: هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ولِياً وَارِئاً. وأَرْسِلْه (٤٥/ب) مَعي رِدْءاً مُصَدِّقاً. والرَّدء: المُعين. وقد تقدم القول على مسائل الجواب بالفاء، وما كان في معناه معنى الشرط، بما أغنى عن إعادته ها هنا.

مسئلتة

ويقال : على كم من قسم تنقسم أدوات الشرط؟

والجواب: إنَّها تنقسم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان آسماً غير ظرف وذلك نحو: مَنْ ومَا وأَيُهم ومَهْما. والأصل فيها على قول الخليل «مَا مَا» فكرهوا اجتماع حرفين من جنس واحد وأبدلوا من ألف «ما» الأولى «هاءً». وأجاز سيبويه أَنْ تكون مركبة من «مَهْ» التي للكف و «مَا» التي للشرط.

والثاني: ما كان ظرفاً نحو: أَيْنَ ومَتَى وأَنَّى وأيُّ حِيْنِ وحَيْثُما.

والثالث: ما كان حرفاً نحو: إنْ وإذْماً. وليست «إذْ» هذه التي في قولك: جئتك إذ عبدالله قائم. لأن تلك معناها للاستقبال وهذه للمضي. ومما يدلك على أنّها حرف قول سيبويه: ومن غيرهما إنْ وإذْما. يعني من غير الأسماء والظروف. فما جاء من الشرط بهن قول زهير(١):

٩٨ ـ وَمَنْ يَجعلُ المعروفَ مِنْ دُون عِرْضِه يَفِرْهُ ، ومَنْ لا يَشْتُم النَّاسَ يُشْتَم

دن (۱) دیوانه ص ۳۰

ومما جاء من الشرط، قوله تعالى (١٠): ﴿ وَمَا تُقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُم مِنْ خَيْرِ تَجِدُوه عِنْدَ اللَّهِ ﴾. ومما جاء برأي قوله تعالى (٢٠): ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الحُسْنَى ﴾ ومما جاء برأيْنَ » قول الشاءر (٢٠):

٩٩ أَيْنَ تَضْرِبْ بِنا الغَدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ العِيْسَ نَحْوهَا للتَّلاقِي
 ومما جاء بـ «أنَّى» قوله (٤٠):

 ١٠٠ قَاصْبحتْ أَنَى تَأْتِها تَسْتَجرْ بِها كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَكْ شَاجِرُ ومما جاء بـ «منى» قوله(٥):

١٠١ ولَسْتُ بِحَلال التَّلاعِ مَخَافةً ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ آلقومُ أَرْفِدِ مدا ولمن الشرط به «مهما» قوله (٢٠):

١٠٢ ألا مَا لهذا الدَّهرِ مِنْ مُتَعَلِّلِ ﴿ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

⁽١) سورة البقرة/ آية ١١٠.

⁽٢) سورة الإسراء/ آية ١١٠.

 ⁽٣) الشاهد لعبدالله بن همام السلولي في سيبويه ٤٣٢/١. وهو من غير نسبة في المقتضب
 ٢/٨٤؛ وشسرح المفصل ١٠٥/٤، ١٠٥/٤، وانسظر: معجم شواهد النحو
 (رقم ١٨٢١).

⁽٤) الشاهد للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠؛ وسيبويه ٢٣٢/١؛ والخزانة ١٩٠/٣، ٢١٠/٤. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤٨/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٩٥٣).

 ⁽٥) الشاهد لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٤؛ وسيبويه ٢٤٢/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٦٩٨).

⁽٦) الشاهد للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦؛ وسيبويه ٢٣٢١، ٣٣٧؛ وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ١٢٧/١، ٢٨٨. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٣٨٥).

ومما جاء ـ ﴿أَيُّ مَضَافَاً، قُولُهُ(١):

١٠٣ لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُم أَطَاعَهُمُ في أي نَحْوِ يُعِيْلُوا فِيْنَه يَعِلِ
 ومما جاء بـ «إذما» قوله (٢):

١٠٤ إِذْمًا أَتَيْتَ على الرَّسولِ لَقُلْ له حَقاً عليك إِذَا آطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

مسئلــة

ويقال: ما حكم ﴿إِذَاهُ؟

والجواب: إنّها لا تجزم، وإنْ كان منها معنى الشرط لأنها مؤقتة، فخالفت وأنّه لأن حكم الشرط أنْ يكون مُبّهماً. ومما يدلك على الفرق بينهما أنّك تقول: آتيك إذا أَحْمَرُ البَّرُ. ولوقلت: آتيك إنْ أَحْمَرُ البَّرُ. ولوقلت: آتيك إنْ أَحْمَرُ البَّرُ، كان قبيحاً. وربما جُزم بها في الشعر. كما قال(٣):

١٠٥ إذا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَها لَها وَاكِفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُم ِ
 وأجود من هذا قول ذي الرمة (٤٠):

١٠٦ تُصْغِي إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جَانِحَةً حتَّى إذا ما آسْتَوَى في غَرْزِها تَشِبُ ولو جزم لجاز مع «ما» كما قال الفرزدق(٥):

⁽١) الشاهد لعبدالله بن همام السلولي في سيبويه ٢٠٤١؛ ومن غير نسبة في اللسان «مكن» (١) . ٣٠٢/١٧. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٣٨٧).

⁽٢) الشاهد للعبامى بن مرداس في ديوانه ص ٧٧؛ وسيبويه ٤٣٢/١؛ والخزانة ٦٣٦/٠؛ ووهو من غير نسبة في المقتضب ٤٧/١؛ والخصائص ١٣١/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٣١٢).

⁽٣) الشاهد لبعض السلوليين في سيبويه ١/٤٣٤. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٨٢٢).

^(\$) ديوانه ص ٩؛ وسيبويه ٢٣٣/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٦٦).

 ⁽٥) الشاهد في سيبويه ١/٤٣٤؛ والحزانة ٢/٢٣١؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٢/٢٥٦؛ وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٥٦١).

١٠٧ تَرْفَعُ لِي خِنْدِف واللّهُ يَرْفَعُ لِي ناراً إذا ما خَبَتْ نِيْرَانُهم تَقِدِ وَاكْثَر ما يأتي هذا في الضرورة. والأجود الرفع (٥٥/أ) وبذلك جاء القرآن وعليه قول ذي الرمة الـذي تقدم. ونـظيره قـول الأخر(١٠):

منزب الشمس فاشطأ منفورا منفرب الشمس فاشطأ مذعورا وقد أجاز صاحب الكتاب الجزم به وإذاء في حال السعة. وما قلمناه قول سيبويه وغيره من النحويين. ووجه القول الآخر أن وإذاء تشبه وإنّ في الجزاء فجزم بها كما جزم به وإنّ في الجزاء فجزم بها كما جزم به وإلا فالوجه الرفع ذلك سماع في متور الكلام، حمل على هذا. وإلا فالوجه الرفع لما ذكرناه.

تم الكتساب

والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطيبين وأتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى غفرانه، محمد بن على النسّاج يوم الخميس العشرين من رمضان عمت ميامنه من شهور سنة أثنتين وثمانين وخمس ماية. بُورك لصاحبه.

. . .

كُتبت هذه النسخة من نسخة كُتبت من النسخة التي قُرثت على مصنّفها آبن فَضًال، وعُورضتْ وصُحَّحتْ بقدر الوسع والإمكان.

⁽١) الشاهد لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٩٦١ وسيبويه ١٤٣٤/١ والمقتضب ٥٧/٢؛ والحزانة ١٧٣/٣. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٩٧٨).

الفهارس العامة

- ١ فهرست الأيات القرآنية.
- ٢ ـ فهرست الأحاديث النبوية والأقوال .
- ٣ فيهرست القوافي.
- إ فهرست الأعلام من غير الشعراء .
- ٥ فهــرست المصــادر والمــراجــع .



- ۱ -فهرست الآيات القرآنية^(ه)

رتمها	الآية
ناخذ)	(سورة الا
قيم، صراط الذين أنعمت عليهم.	ــ أهدنا الصراط المـــة
يقرة)	(سورة ال
YEA	 إن في ذلك الأية .
ولا جدال.	ـــ فلا رفث ولا نسوق
نکیم. ۱۲۹۰	ــ إنك أنت العزيز الح
شهر فلیصمه. م۸۸	 فمن شهد منكم ألــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
. 197	ــ ألحج أشهر معلومان
YAY	ـــ إلا أن تكون تجارة.
	ــ ولا تلقوا بايديكم إإ
	ـ يسألونك عن الشهر
ـاً وقولوا حطة . 🔥 🔒	ــ وادخلوا الباب سجد
سكم أو تخفوه يحاسبكم	ــ وإن تبدرا ما في أنف
	به الله فيغفر لمن
من خير تمجدوه عند الله . ١١٠ ١	ـــ وما تقدموا لأنفسكم
عبران)	(سورة آل
1 14	ــ إن في ذلك لعبرة.
, .	ــ من أنصاري إلى الله
140	ـ كل نفس ذائقة الموت
-	_

 ^(*) رئبت الآیات القرآنیة فی هذا الفهرست بحسب أسبقیة ورودها فی نص الکتاب.

لأية	رقمها	رقم الصفحة
_ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلًا.	97	754
ــ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم.	101	7£9
(سورة النساء)		
_ فبها نقضهم ميثاقهم.	100	۱۵
_ وكفى بالله حسيباً. ُ	٦	۸۱
_ وكفي بالله شهيداً.	V4	194 4.
ــ وساء سبيلًا.	**	104
 ـــ إِلَّا أَن تَكُون تَجَارة .	74	۱۸۱ ـــ ۷۵
مَا فعلوه إِلَّا قَلْيلًا .	77	144
	٧	191
والمقيمين الصلاة والموتون الزكاة.	177	711
فإن كان له إخوة فلأمه السدس.	11	YOX
ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	140	YOA
(سورة الماثدة)		
_ إنك أنت العزيز الحكيم.	114	144
ـــ فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم.	117	14.
_ هديا بالغ الكعبة.	90	714
_ يحكم بها النبيون الذين أسلموا.	££	7 7 A
ـــ ومن عاد فينتقم الله منه.	90	444
_ أنزل علينا مائدة من السهاء تكون لنا		
ُ عيداً ۚ لأولنا وآخرنا.	118	YA+
(سورة الأنعام)		
ـــ ذرهم في خوضهم يلعبون.	41	441
(سورة الأعراف)		
واختار موسى قومه سبعين رجلًا.	100	Υ· ΑΥ
_ ما لكم من إله غيره.	٥٩	41-4.
_ ساء مثلًا القوم.	177	109

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		ــ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين
749	٧٥	استضعفوا لمن آمن منهم.
Y£A	171	ـــ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً.
40.	11	_ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لأدم.
707	17	_ ما منعك ألا تسجد.
440	194	ــ سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون.
		(سورة الأنفال)
18.	44	ـــ إن هذا هو الحق من عندك.
		(سورة التوبة)
7.4	1+4	_ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق.
407 450	٦٢	ــــ والله ورسوله أحق أن يرضوه.
Y0Y Y£0	4.8	ــ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله.
		(سورة يونس)
198	**	ـــ جزاء سيئة مثلها.
		(سورة هود) ـــ وإن كلاً لما ليوفينهم .
311	111	•
1.44	٣٤	_ إن أردت أن أنصح لكم.
100	VY	ـــ وهذا بعلي شيخاً.
		(سورة يوسف)
1 • 4	۲V	إن كان قميصه قد من دبر.
1.7 _ 1.0	۳۱.	_ ما هذا بشراً.
11.	AY	ـــ واسأل القرية .
777	79	ــ يوسف أعرض عن هذا.
		(سورة الحجر)
TY\$ 3Y1	٣٠	فسجد الملائكة كلهم أجمعون.

¥¥	رتمها	رقم الصفحة
(سورة الإسراء)		
ــ وساء سبيلًا.	44	101
ـــ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولًا.	10	YEA
أياً ما تدعوا فله الأسهاء الحسني.	11+	PAY
(سورة الكهف)		
ـ إن ترني أنا أقل منك مالًا وولداً.	44	144
ـ كبرت كلمة .	٥	109
(سورة مريم)		
 فهب لي من لدنك ولياً. 	7	YAY — YA•
(سورة طه) ِ		
ـ إنه من يأت ربه مجرماً فإن له جهنم.	Y£	۱۳۸
ـ ولأصلبنكم في جذوع النخل.	٧١	144
(سورة الأنياه)		
ـ لوكان فيهيا آلهة إلا الله لفسدتا.	**	174
ـ وتالله لأكيدن أصنامكم .	٥٧	Y • •
ـ قل هاتوا برهانكم، هذا ذكر من معى		
وذكر من قبل. بل أكثرهم لا يعلمون.	48	Yot
وكنا لحكمهم شاهدين.	٧A	YOA
(سورة الحج)		
 بشر من فلكم النار. 	YY	Y E +
(سورة النور)		
» إن في ذلك لعبرة.	££	1-1
(سورة الفرقان)		
ــ وأنزل الملائكة تنزيلًا. ــ	40	178
 ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يضاعف له العذاب. 	74 .74	711

لاية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة النمل) _ فتلك بيوتهم خاوية .	.07	100
(سورة القصص)		
ـ إن فرعون علا في الأرض.	٣	147
ب أرسله معي رذءاً يصدقني.	4.6	7AY — 7A•
(سورة الروم)		
_ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.	. ** 3	440
(سورة لقمان)		
_ أن اشكر لي.	11	17A
(سورة ساً)		
_ يا جبال أوبي معه والطير.	1.	
(سورة الصافات)		
ــ فلما أسلما وتلَّه للجبين وناديناه.	. 6 (1.7	789-1
(سورة ص)		
ـ له تــع وتــعون نعجة .	74	17.
(سورة الزمر)		
ــ يا عباد فاتقون.	17	140
ـ حتى إذا جاموها وفتحت أبوابها.	74	789
(سورة الشورى)		
ـ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله.	70, 70	181 - 181
ـ وجزاء سيئة سيئة مثلها.	£ *	198
(سورة الزخرف)		
ــ ولكن كانوا هم الظالمين.	٧٦	111
ــ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك.	**	777
(سورة الأحقاف)		
_ هذا عارض عطرنا.	71	714

ئ <u>ي</u> ة	رتمها	رقم الصفحة
(مورة الفتح) . ببطن مكة .	Yź	198
(مورة القمر)		
. فکیف کان عذابی ونذر.	۲۰ ، ۲۱	Y£V
. ما أمرنا إلا واحدة	۰۰	1.0
(سورة الرحمن) . حور مقصورات في الخيام .	VY	٦٧
(سورة الحديد) . لئلا يعلم أهل الكتاب .	44	70 7
(سورة المجادلة) ما هن أمهاتهم.	Y	1.7
(سورة الممتحنة) إنك أنت العزيز الحكيم.	٥	144
(سورة الصف) من أنصاري إلى الله .	11	191
(سورة المنافقون)		
والله يعلم إنك لرسوله، والله يعلم أن المنافقين لكاذبون.	1	117
وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم.	į	YAY
(سورة الملك) إن الكافرون إلا في غرور.	۲.	11.
(سورة نوح) والله أنبتكم من الأرض نباتاً.	14	174_17
(سورة الجن) فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً.	14	YA0 <u> </u>

٠.

الآية	رتمها	رقم الصفحة
(سورة المزمل)		***************************************
ــ وتبتل إليه تبتيلًا.	٨	175 371
ــ تجدوهُ عند الله هو خيراً وأعظم أجراً.	٧.	۱۲۸ ۱۳٤
(سورة المدثر)		
ــ ولا تمنن تستكثر.	٦	441
(سورة القيامة)		
ــ فلا صدق ولا صلى.	71	707
(سورة الدهر)		
ـــ هل أن على الإنسان حين.	١	4.4
(سورة النازعات)		
ـــ إن في ذلك لعبرة.	47	1.9
(سورة المططفين)		·
ــ وإن كالوهم أو وزنوهم .	٣	144
ــ كلا بل رآن على قلوبهم ما كانوا يكــبون.	11	401
(سورة البروج)		
ـ قتل أصحاب الأخدود، النار.	0 4 \$	777
(سورة العلق)		
ـ لنسفعا بالناصية، ناصية كاذبة.	17 (10	144
(سورة القدر)		
ــ سلام هي حتى مطلع الفجر.	o	NAY
(سورة البينة)		•
ـ منفكين حتى تأتيهم البينة.	١	1.4
(سورة القارعة)		
ـ وما أدراك ما هية، نار حامية.	١.	71.
(سورة اللهب)		
ــ وامرأته حمالة الحطب.	ŧ	-7£1

ــ ٢ ــ فهرست الأحاديث والأتوال

المفحة	العائل	الحديث/ القول
T Y		ــ لا يقتل قرشي بعدها صبراً.
7.6		 ليس في الحضراوات زكاة.
704		- ليس من أمبر امصيام في أمسفر.
Yet	(أبو هريرة)	ـــ طاب امضرب وحل امقتال .
111	ران (أعراب ي)	ـــ لعن الله راحلة نقلتني إليك.
117	(عبدالله بن الزبير)	ـــ إن وصاحبها.

000

- ٣ -فهـرست القــوالي⁽⁴⁾

رقم الصفحا	قائله	احد قافیته	رقم الش
	(قافية المبزة)		
774	(عروة بن حزام)	عفراء	٧a
17+	الربيع بن ضبع الفزاري	الفتاء	YA
	(قالية الباء)		
144	(ساعدة بن جؤية الهذلي)	الثعلب(١)	*
174	()	العذب	۳.
YAE	()	ذيب	44
	رؤية . أو (العجاج)	الحضب	**
140	(علي بن أبس طالب أو أبو العتاهية)	الحتراب	٤٠
717	امرؤالقيس	مشطب	00
***	()	للعجب	۸۳
44 +	ذو الرمة	تثب	1.7
	(عمرو بن معدیکرب أو خفاف بن ندبة)	نشب	4 £
	(أو العباس بن مرداس أو أعشى طرود)		
141	(أو زرعة بن السائب)		
***	(ربيعة بن مقروم الضبيي)	التهابأ	
774	مجنون لیلی	حسيبها	YY

 ^(*) ما بين قوسين من الأسهاء عالم يذكره المصنف وتعرفنا عليه.
 (١) القافية في الأصل: الأرنب.

رقم الصفحة	قائله	قافيته	- رتم الشاهد
	(تانية التاء).		
178	(عمرو بن قعناس)	تيت	17
711	كثير عزة أو (أمية بن الاسكر)	شلت	٦٢
144	(سؤر الذئب)	الحجفت	٤٩
707	(بجير بن عنمة الطائي)	وامسلمة	14
779	()	ناجية	٧٦
	(قافية الجيم)		
117	(ساعدة بن جؤية)	الخمجا	14
'AV	(عبدالله بن الحر الجعفي)	تأججا	47 . 17
779	(مجنون لیل)	يشحج	٧٨
	(قالمية الحاء)		
	(مسكين الدارمي أو ابن هرمة أو)	سلاح	٥٧
YIV	(قیس بن عاصم او ابن سیادة)	_	
	(قانية الدال)	į	
195-19	(قیس بن زهیر)	زياد	**
14	(موسی شهوات)	يزيد	٥
4٧	النابغة الذبياني	فقد	٨
14.	النابغة الذبياني	لد	4
14+	النابغة الذبياني	أحد	40
71.	(·····)	الأسود	٦ ١
71.		الموصد	
TV /	(أبو زبيد الطائي)	كنود	۸۰
YAY	الحطيئة	موقد	90
PAY	(طرفة بن العبد)	أرفد	1+1
197	الفرزدق	تقد	1.4
777	جوير	الجوادا	٧٤

رقم الشاها	د قافیته	قائله	رقم الصفحة
		(قانية الراء)	4
11	بشر	الفرزدق	1.4
17	التنانير	حسان أو (خداش بن زهير)	171
Y7 . Y0	أقدر	قیس بن ذریح	14 141
79	مضر	(الأشعر الرقبان)	191
£۲	كالشقر	طرفة بن العبد	197
٥٢	دهر	زهير بن أبي سلمي	4+4
o A	القدر	جويو	714
VY	عمار	الفرزد ق	770
V9	شو	(أمرؤالقيس)	774
٨٦	هدير	(کثیر عزة)	440
1	شاجر	(لبيد بن ربيعة)	444
٦٥	المتخير	حسان بن ثابت	YEA
1 • /	مذعورا	(کعب بن زهیر)	741
31	تسخرا	(أبو النجم العجلي)	707
1.	قفرأ	فو الرمة ﴿	1.4
97	ناظره	ذو الرمة	YA£
		(قافية السين)	
Ψ,	السوس	المتلمس	174
" A6	ياس	الفرزدق	YV1
1 * 1	المجلس	(العباس بن مرداس)	Y4+
۳.	أنيس	(جرأن العود أو نزال بن غلاب)	144
		(قانية المين)	
•	تدع	(أبُو عمرو بن العلاء)	11
4,	الزعازع	الفرزد ق	14.
٤	ترتقي	()	144
	بجاشع	الفرزدق	4+4
A1 (V	اهجعي	(أبو النجم العجلي)	YV1 Y7.

:

رقم الشا	هد قانيته	قائله	رقم الصفحا
٨٢	المطاع	(قیس بن فریح أو حسان بن ثابت)	777
11	أقرع	حصین بن قعقاع أو (جریر بن	
11	تصرع	عبدالله البجلي أو عمرو بن خثارم)	444
41	إتباعاً	القطامي 🥻	172
٤Y	ترفعاً	يزيد بن الطثرية	147
٦٤	تبايعا ، طائعاً	(· · · · ·)	711
		(قانية الفاء)	
11	مختلف	(قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرىءالة	بس
		أو المرار الأسدي أو درهم بن زيد الأنص	
		(قانية القاف)	
٤	طلق ۽ تملق	(رؤية بن العجاج)	11
٤٦	ا لمق ق	رؤية بن العجاج	114
11	تلاقي	(عبدالله بن همام السلولي)	YA 4
		(قافية الكاف)	
٨٤	ملك	زهير بن أبي سلمي	774
		(مّافية اللام)	
1 4	خلل	كثير عزة	1.4
ŅΛ	تقاتل	()	NYA.
11	وسائلي	النابغة الذبياني	NYA (m
7 7	إسحل	امرؤالقيس	174
٤١	تبل	(القطامي)	190
٤٤	الفتل	الأعشى	11Y E
77	عقنقل	(امرؤالقيس)	714
41	يحفلوا، يفعلوا	(بعض بني أسد)	YAY
1.4	يفعل	(الأسود بن يعفر)	444
1.4	يمل	(عبدالله بن همام السلولي)	44.
٧١	رجل	الأعشى	404

		، قائية	رقم الشاهد
127	(رجل من بني عامر)	نوافله	77
Y • •	(جميل بثينة)	جلله	01
	(قانية الميم)		
74.	(بعض السلوليين)	يسجم	1.0
YAA	زهیر بن أبسي سلمي	یشتم ٔ	44
YAV	(زهير بن أبني سلمي)	يسام	46
344	زهير بن أبي سلمي	حرم	4+
۲۷٦	()	فخاصم	A4
YY 0	ذو الرمة	سالم	۸٧
***	(جرير)	الخواتيم	, i.
۱۸۰ (۱	(الجميح الأسدي أو سبرة بن عمرو الأسدي	الشتم	4.5
174	حاتم الطائي	تكرماً	44
144	(الراعي النميري أو جرير)	أسأ	٤٧
144	(عمرو بن يربوع)	أغاما	٤A
07	()	سمه	1
	(قافية النون)		
171	(عمرو بن معدیکرب أو حضرمي بن عامر)	الفرقدان	44
118	()	الشبهان	. 44
7+4	امرؤالقيس	أرسان	۰ŧ
714	عروة بن أذينة	درني	04
YOV	(ابن أحمر أو الفرزدق أو الأزرق بن العمر)	رماني	٧٠
٨٥	· جريو	كانا، أحياناً	· V
	(قافية الياء)		
74-114	. ()	المطي	10 .12
YYO	عبديغوث الحارثي أو (مالك بن الريب)	تلاقيا	۸۸
	زهير أو (صرمة بن أنس)	جاثياً	70
۸۱	سحيم عبد بني الحسحاس	نامياً	٦

نهرست الأعلام من غير الشعراء

ابن السراج: ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٧٥، ٧٤، ٢١٠

أبو العباس: ۸۶، ۱۲۹، ۱۴۵، ۱۷۷،

+Af, FOY, 3YY

أبن عباس: ۲۵۸

ابن مسعود: ۱۷٤

ابن الوراق: ۱۰۸، ۲۸۲

أبو زيد الأنصاري: ١٨٠، ٢٢٥

أبو سعيد السيرافي: ٢٨٢

أبو عبيدة معمر بن المثنى: ٢٤٢

أبو علي الفارسي: ٤٣

أبو عمر الجرمي: ٥٨، ٥٩، ١٢٩، ٢٧٤

أبو هريرة: ٢٥٤

الأخفش (سعيد بن مسعلة): ٣٨، ٥٩،

Po. 35, PA, 5P, 3A1, OFF

ألأصمعي: ٢٧٣

الخليل بن أحمد: ٣٨، ٧٧، ٧٤، ٧٧،

\$Y1's VPI's API's OYY's FYY's

Y37, FFY, FYY, TYY, OAY,

EAY'S AAY

الزجاج: ۱۷۷

سيبويه: ٤٤، ٤٤، ٤٤، ٤٨، ٩٩،

عبدالله بن الزبير: ۱۱۲ علي بن عيسى الربعي: ٤٣، ٤٦، ٤٧

القراء: ٥٩، ٦٠، ٨٨، ١٠٨، ١٢٢،

P31, 171, YY1, 0+7, Y3Y,

YVE . YTE

قطرب: ۸۵

الكسائي: ١٤٩، ١٧٧، ١٧٩، ٢٤٢، ٢٤٣٠ ٢٤٣

الليث بن المظفر: ١٨٨

المازن: ۱۲۶، ۱۲۱، ۲۲۸، ۲۲۸

المبرد: ۲۱، ۹۲، ۹۹۱، ۲۱۰، ۲۳۹

النمر بن تولب: ٢٥٣

هشام الضرير: ١٢٧

يونس بن حبيب: ١٢١، ١٢٤، ٢٢٥

فهرست المصادر والمراجع

- ... القرآن الكريم.
- س الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر العسقلاني. مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
- ــ الاصمعيات للأصمعي. تحقيق: عبدالسلام هـارون وأحمد شـاكر، ط٣، القـاهزة ١٩٦٧م.
 - ـــ الأعلام للزركل، ط ٣، بيروت ١٩٦٩م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الشعب بالقاهرة ... 1919 1938م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. بعناية: عبدالله البستاني، بيروت ١ (١٩ م .
 - ــ الأمالي الشجرية لابن الشجري. حيدراباد الدكن ١٣٤٩هـ.
 - ــ إنباه الرواة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣م.
- س الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط٢، القاهرة ٩٥٣ م.
 - ــ البداية والنهالية لابن كثير الدمشقى. ط ١، بيروت ١٩٦٦م.
 - س بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥م.
 - ــ البلغة في تاريخ أثمة اللغة للفيروزأبادي. تحقيق: محمد المصري، ممشق ١٩٧٢م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان. تعريب: عبدالحليم النجار، ط ٢، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨م.
 - ــ تلخيص ابن مكتوم. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣٠٦٨ تاريخ تيمور.
- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندي. بهامش الكشاف للزمخشري.
 دار المعرفة ببيروت (؟).
 - ـ تهذیب تاریخ دمشق لابن عساکر. هذبه: عبدالقادر بدران. دمشق ۱۹۲۹م.
- ـــ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق: الدكتور عبـــدالعال بــــالم. بيروت ١٩٧١م.

- ـــ الحماسة بشرح المرزوقي. تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥٢م.
 - ـــ حماسة البحتري. تحقيق: لويس شيخو. بيروت ١٩١٠م.
 - _ الحماسة البصرية. بعناية: غتارالدين أحمد. عليكرة ١٩٦٤م.
- ـ خريدة القصر للعماد الأصفهاني (القسم الرابع، الجزء الأول). تحقيق: عمر الدسوقي وعلى عبدالعظيم. القاهرة ١٩٦٤م.
 - _ خزائة الأدب للبغدادي. بولاق ١٢٩٩هـ.
 - ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي. مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
 - _ ديوان ابن أحمر. جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان. معشق (؟).
- _ ديوان أبي زبيد الطَّاني. جمع وتحقيق: الدكمور نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧م.
 - ــ ديوان أبي النجم العجلي. صنعة وشرح: علاءالدين آغا. الرياض ١٩٨١م.
 - ــ ديوان الأسود بن يعفر. صنعة: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٨م.
 - ــ ديوان الأعشى. شرح وتحقيق: الدكتور محمد محمد حسين، القاهرة ١٩٥٠م.
 - ــ ديوان امرىء القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ٣، القاهرة ١٩٦٩م.
 - _ ديوان جران العود برواية السكري. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٠م.
 - _ ديوان جرير. تحقيق: الدكتور نعمان أمين طه. دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩م.
 - _ ديوان جميل بثينة. جمع وتحقيق: الدكتور حسين نصار، ط ٧، القاهرة ١٩٦٧م.
 - ــ ديوان حاتم الطائي (ضمن كتاب خمسة دواوين العرب). بيروت (؟).
 - ـ ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، القاهرة ١٩٧٤م.
 - _ ديوان الحطية. تحقيق: نعمان طه، القاهرة ١٩٥٨م.
- ... ديوان خفاف بن ندبة. جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧م.
 - _ ديوان ذي الرمة. تصحيح: كارليل. كمبردج ١٩١٩م.
 - _ ديوان الراعي النميري. جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت. بيروت ١٩٨٠م.
 - _ ديوان رؤبة بن العجاج. تصحيح: وليم بن الورد. ليبزج ١٩٠٣م.
 - ـ ديوان زهير بن أبي سلمي. نشر: دار الكتب المصرية ١٩٤٤م.
 - ـ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبدالعزيز الميمني. القاهرة ١٩٥٠م.
 - ... ديوان طرفة بن العبد. نشر: سلفنسون. شالون ١٩٠٠م.
 - _ ديوان العباس بن مرداس. جمع وتحقيق: الدكتور يحيسي الجبوري. بغداد ١٩٦٨م.
 - _ ديوان عمرو بن معديكرب. جمع وتحقيق: هاشم الطعان. بغداد ١٩٧٠م.
 - ـ ديوان الفرزدق. نشر: دار صادر ببيروت ١٩٦٦م.
 - ــ ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بيروت، ١٩٦٠م.
 - _ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: الدكبور ناصرالدين الأسد. القاهرة، ١٩٦٢م.

- ديوان كثير عزة. جمع وشرح: الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٩٧١م.
 - ديوان كعب بن زهير. دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
 - ديوان لبيد بن ربيعة. تحقيق: إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢م.
 - دیوان مجنون لیلی. جمع وتحقیق: عبدالستار فراج. القاهرة (؟).
- ـ ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق: خليل العطية وعبدالله الجبوري. بغداد ١٩٧٠م.
 - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: الدكتور شكري فيصل. بيروت ١٩٦٨م.
 - ديوان يزيد بن الطثرية . صنعة : حاتم الضامن . بغداد ١٩٧٣م .
 - ـ ديوان المعاني لأبمي هلال العسكري. تصحيح: كرنكو، القامرة ١٣٤٢هـ.
 - ــ ديوان الهذليين. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠م.
 - ــ ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيشي. تحقيق: بشار عُواد معروف. بغداد ١٩٧٩م.
 - ـ روضات الجنات للخوانساري. فارس ١٣٠٧هـ.
 - سمط اللالىء لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبدالعزيز الميمني. القاهرة، ١٩٣٦م.
 - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. بيروت (؟).
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. تحقيق: الدكتور محمد علي الربح. القاهرة، ١٩٧٤م.
 - شرح شواهد المغنى للـــوطى. المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٢٧هـ.
- ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري، بغداد ١٩٧٧م.
 - شرح المفصل لابن يعيش. المطبعة المنيرية بالقاهرة (؟).
 - شرح المفضليات لابن الأنباري. بعناية: لايل، بيروت ١٩٢٠م.
 - الشعر والشعراء لابن قتية. تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة ١٩٦٧م.
 - صحيح مسلم: الجامع الصحيح للإمام مسلم. اسطبول ١٣٢٩هـ.
 - طبقات أبن قاضي شهبة. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور.
 - ـ طبقات المفسرين للسيوطي. طبعة مصورة.
 - طبقات المفسرين للداوودي. ط١. نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣.
 - العبر في خبر من غبر للذهبي. تحقيق: فؤاد سيد، الكويت ١٩٦١م.
 - ـ فرحة الأديب للغندجاني. تحقِيق: الدكتور محمد علي سلطاني. دمشق، ١٩٨١م.
- فصل المقال لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبدالمجيد عابدين وإحسان عباس. الخرطوم
 ١٩٥٨م.
 - ... الكامل للمبرد. القاهرة ١٣٢٤هـ..
 - ... الكتاب لسيبويه. بولاق ١٣١٦هـ.
 - ـ كشف الظنون لحاجي خليفة. اسطنبول ١٣٦٠هـ.

- ... كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. لعلاء الدين الهندي. بعناية: بكري حيّاني وصفوة السقا. مؤسسة الرسالة ببيروت (؟).
 - _ لسان العرب لابن منظور الافريقي. بولاق ١٣٠٨هـ.
 - _ لسان الميزان لابن حجر. حيدرأباد الدكن ١٣٣٠هـ. وطبعة بيروت المصورة.
- ــ ما يجوز للشاعر في الضرورة. للقزاز القيرواني، تحقيق: المنجي الكعبي، تونس 19٧١م.
 - _ مجاز القرآن لابسي عبيدة. تحقيق: فؤاد سركين. القاهرة ١٩٥٤م.
- _ المختصر المحتاج إليه من تاريخ بغداد لابن الدبيثي (ت ٢٣٧هـ). تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
 - _ المخصص لابن سيده الأندلسي. بولاق ١٣١٦ ـ ١٣٢١هـ.
 - ــ مرآة الجنان لليافعي. حيدرأباد ١٣٣٨هـ.
 - _ معاني القرآن للفراء. ج ٣. تحقيق: الدكتور عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٥٥م.
 - _ معجم البلدان لياقوت الحموي. نشر: دار صادر ببيروت (؟).
 - _ معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد. الرياض ١٩٨٤م.
 - _ المعجم المفهرس لالفاظ الحديث. بريل ١٩٥٥م.
 - ــ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة. بيروت (؟).
 - _ المقاصد النحوية للعيني/ بهامش خزانة الأدب. بولاق ١٢٩٩هـ.
 - _ المقتضب للمبرد. تحقيق: عبدالخالق عضيمة. القاهرة ١٣٨٥ ١٣٨٨هـ.
- ب المقرب لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبـدالله الجبوري. بغـداد (١٩٧٧م. /
 - ـــ المنتظم لابن الجوزي. ط ١. حيدرأباد ١٣٥٩هـ.
- _ المنصف شرح تصريف المازني لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ١٩٥٤ ــ ١٩٦٠م.
 - _ المؤتلف والمختلف للآمدي. تحقيق: عبدالستار فراج. القاهرة ١٩٦١م.
 - ــ الموشح للمرزباني. تحقيق: على محمد البجاوي. القاهرة ١٩٦٥م.
 - ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردى. دار الكتب المصوية ١٣٤٨هـ.
 - _ نزهة الألباء لابن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.
 - ـ نكت الحميان للصلاح الصفدي. تحقيق: أحمد زكي، القاهرة ١٩١١م.

- ــ النوادر في اللغة لأبمي زيد الأنصاري. بعناية: الشرتوني، ط ٢، بيروت ١٩٦٧م.
 - _ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي. اسطنبول ١٩٥١ ــ ١٩٥٥م.
 - ــ همع الهوامع للسيوطي. بعناية: بدرالدين النعساني. بيروت (؟).
 - ـ وفيات الأعيان لابن خلطان. تحقيق: إحسان عباس، بيروت ١٩٧٨م.